الفصل الثالث

حكومة الدكتور محي الدين فكينى .. البداية الواعدة

مباحث الفصل الثالث

حكومة محي الدين فكينى .. البداية الواعدة

* وزارة جديدة
* أسباب اختيار فكيني
* تشكيل الوزراة
* تكهّنات ومخاوف غربية
* التعديلات الدستورية
* الخطة الخمسية الأولى
* تطورات في مجال النفط
* تحوّل في الوضع المالي وتطورات اقتصادية
* دورة برلمانية نشطة
* تأجيل الانتخابات العامة
* أوضاع الجيش وقوات الأمن
* تعيينات وتنقلات إدارية
* منشور بشأن الفساد المالي

الفصل الثالث
حكومة محي الدين فكيني .. البداية الواعدة
وزارة جديدة

بدأ النظام الملكي الحقبة النفطية **بوزارة جديدة** اختار الملك إدريس لتشكيلها رئيساً ينتمي إلى **جيل الشباب** نسبة لرجال العهد هو **الدكتور محي الدين محمد فكيني.**

كان **الدكتور فكيني** يناهز الأربعين من عمره [1] عندما كُلّف برئاسة الوزارة. درس بالمدارس التونسية، ثمّ أرسل في بعثةٍ دراسية على نفقة الحكومة الفرنسية وحصل على ليسانس بالحقوق من جامعة السوربون بباريس في عام **١٩٥٢** ثم على دكتوراه الجامعة [2] عام **١٩٥٣.**

عُين الدكتور فكيني فور عودته إلى ليبيا موظفاً بالإدارة القانونية بوزارة الخارجية، ثم جرى نقله إلى حكومة ولاية طرابلس حيث جرى تعيينه ناظراً للعدل بالولاية في ١٩٥٣/٣/٣، ثم ناظراً للداخلية في ١٩٥٤/٧/٥، فرئيساً للمجلس التنفيذي بالولاية في ١٩٥٤/٧/٢٩، ثمّ عاد إلى نظارة العدل بالولاية مرّة أخرى في ١٩٥٤/١٢/٤.

نُقل الدكتور فكيني للعمل بعد ذلك كمستشار بوزارة الخارجية (الاتحادية) منذ ١٩٥٥/٤/٢٦ ورُقي في ١٩٥٥/٨/١١ إلى درجة وزير مفوّض بالوزارة، ثم أدخله رئيس الوزراء مصطفى بن حليم في التعديل الذي أجراه على تشكيلة وزارته بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٦ **كوزير** دون وزارة، ثمّ بعد ذلك كوزير للعدل في الوزارة نفسها إلى أن قدّمت هذه الوزراة استقالتها في ١٩٥٧/٥/٢٦.

وفي ١٩٥٧/١٠/١٢ تمّ تعيين الدكتور فكيني **سفيراً لليبيا في مصر**، غير أنه لم يبقَ في هذا المنصب طويلاً إذ تمّ نقله في ١٩٥٨/١١/١١ **سفيراً لليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية** وليشغل في الوقت نفسه منصب **ممثل ليبيا الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك.**

وتشير الوقائع إلى أنّ الدكتور فكيني [3] شارك على امتداد السنوات ١٩٥٣ – ١٩٥٤ في المفاوضات التي أجرتها الحكومات الليبية المتعاقبة بشأن إبرام المعاهدة الليبية – البريطانية (١٩٥٣) والاتفاقية الليبية – الأمريكية (١٩٥٤) والمعاهدة الليبية – الايطالية (١٩٥٦).

---

١ هو من مواليد فزان عام ١٩٢٥ م. وكان والده محمد فكيني أحد شيوخ قبيلة أولاد عابد بمنطقة **" الرجبان "** بالجبل الغربي من ليبيا (جبل نفوسة)، وهو من أتباع الحركة السنوسية. وقد اضطرّ إلى الانسحاب إلى إقليم فزان بعد انحسار المقاومة للطليان في إقليم طرابلس، وبقى في فزان إلى عام ١٩٢٩ عندما اضطرّ إلى الهجرة بأسرته إلى تونس. وقد وافته المنيّة بها في عام ١٩٥٠ وعادت بقية أسرته بعد الاستقلال إلى ليبيا.

٢ كان موضوع رسالته للدكتوراه " Le Re'glement de la Question Libyenne par l' Organisation des Nations – Unies " . غير منشورة. جامعة باريس ١٩٥٢ م.

٣ يجيد الدكتور فكيني اللغات الإنجليزية والفرنسية والايطالية.

كما كان الدكتور فكيني – بحكم منصبه – ضمن الوفد الرسمي **الذي رافق وليّ العهد الأمير الحسن الرضا** خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢ [٤] . وقد أعدت **الخارجية الأمريكية** بتلك المناسبة نبذا تعريفية خاصة بأعضاء الوفد الرسمي كان من بين ما جاء فيها حول الدكتور فكيني:

" إن السفير الليبي (فكيني) إداري مقتدر وكفء، ودبلوماسي مؤهّل، ومفاوض متمرّس. عُرف عنه أنه ذو ميول جمهورية وبأنه يحمل بعض المشاعر القومية المعادية للغرب. ولكن يبدو أنه قد عدّل من هذه التوجّهات خلال السنوات الأخيرة، كما أنه مشدود ثقافيا للغرب. يبدو أنه يميل للصمت وتغلب على تصرّفاته الصبغة الرسمية، غير أنه يبدو في بعض الأحيان حسّاسا وشديد الانفعال.

وفضلاً عن ذلك فهو يُعتبر من أكثر المسؤولين الليبيّين ذكاءً وتعليما. وهو سياسي بارع وإن كان يبدو في بعض الأحيان ثقيل الظلّ .. ومفاوضا غير صبور.. " .

كما أشار التقرير ذاته كيف أنّ السفير فكيني أخذ يُظهر، بعد استقبال الرئيس الأمريكي جون كنيدي له في سبتمبر/أيلول ١٩٦١، موقفاً أكثر تفهما ومؤيّداً في الغالب للغرب في اجتماعات الأمم المتحدة وفي غيرها من المناسبات [٥] .

أمّا تقارير **الخارجية البريطانية** فقد وصفت الدكتور فكيني بأنه " ذكيّ بكلّ تأكيد " ، إنه يترك للمرّة الأولى انطباعا ممتازا " ، " منحاز للعرب، منحاز للمصريين وضدّ الغرب " ، " ذو ميول جمهورية وتقدّمية " [٦] .

وتنقل رسالة بعث بها **دو باولي** R. W. H. Du Boulay من السفارة البريطانية في واشنطن إلى سكرايفر R. S. Scrivener (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا) بالخارجية البريطانية بعض الانطباعات والملاحظات الأمريكية حول شخصية الدكتور فكيني والتي سمعها من **بعض المسؤولين بالخارجية الأمريكية** (المستر راسك Rusk والمستر ماكلانهان Mc Lenhan) وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة:

" أستطيع الجزم بأنه لدى الخارجية الأمريكية بعض المعطيات السلبية عن فكيني. لقد وجدوه بطيئاً متبلد الاحساس وفوق ذلك قليل الاكتراث رغم أنه دمث وكفء إلى حد بعيد. "

---

٤ راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥ أشار التقرير نفسه إلى زوجة فكيني السيدة حُدامي ابنة السفير الليبي منصور بن قدارة وأنها من ضمن أعضاء الوفد الليبي لدى هيئة الأمم المتحدة، وأنها خريّجة جامعة كمبريدج ببريطانيا، وأنها تجيد اللغة الانجليزية وذات إلمام باللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية والايرانية والصينية.

٦ مذكرة سكرايفر Mr. R. S. Scrivener (الخارجية البريطانية) المؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢٠ ذات الرقم الاشاري VT 1015/21 وتقرير السفير البريطاني في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢ ذو الرقم الاشاري VT 1015/07، الملف FO 371/173 238.

" إن شكوى الأمريكان الرئيسية منه أنه ظلّ يهتمّ اهتماماً زائداً بمنصبه كممثل دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة أكثر من اهتمامه بمنصبه كسفير لدى واشنطن (حيث أنه كان يجمع بين المنصبين معاً). وقد ألمحت الخارجية الأمريكية له عدّة مرات طوال الأربع سنوات التي قضاها شاغلاً لهذين المنصبين وأبلغوه أنهم يفضّلون وجود تمثيل منفصل لهما، غير أن فكيني تجاهل هذه التلميحات. ويساور الخارجية الأمريكية الشكّ في أن فكيني وجد في شغله للمنصبين معاً خدمة لطموحاته الشخصية. "

ويضيف دو باولي:

" لقد أبلغني المستر ماكلانهان أن الخارجية الأمريكية على علم بأن فكيني عبّر قبل وصوله إلى واشنطن (١٩٥٨) عن آراء موالية لعبد الناصر (Pro – Nasser) وضدّ الملكية (Anti – Monarchical) وذات نزعة " طرابلسية " في العموم، غير أن فكيني حسب علمه عدل منذ مجيئه إلى واشنطن عن التعبير عن هذه الآراء أو لعله تخلى عنها (هذه الآراء)، ومن ثمّ فهم – في الخارجية الأمريكية – ما يزالون يميلون للشكّ فيه. " [٧]

وقد ورد بشأن الدكتور فكيني في تقرير سرّي أعدّته هيئة المعلومات والتقديرات **بالمخابرات العامة المصرية** بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦ [٨]:

" ميوله فرنسية أمريكية ويعارض نفوذ الجمهورية العربية المتحدة في ليبيا وإن كان يتظاهر بالوطنية حاليا. "

" مغرور إلى أقصى حدّ، ويحاول إبراز شخصيته وتغطية صغر سنه عن طريق التكبّر وادّعاء الاستقلال بالرأي. "

" ضعيف الشخصية ويحاول إخفاء ذلك بإشعار الليبيّين بأنه أكثرهم ثقافة. "

" غير متديّن وغير محبوب من الشعب في طرابلس. "

" يتمتّع برضاء الملك وتقرّب إلى وليّ العهد بعد زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، وهو على عداء شخصي مع المنتصر (محمود المنتصر). "

أمّا غريم الدكتور فكيني وسلفه في رئاسة الوزارة **محمد عثمان الصيد** فيزعم بحقه جملة من المزاعم أوردها في مذكراته [٩] وجاء فيها:

"شغل محي الدين فكيني لعدّة سنوات منصب سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وخلال تلك الفترة دأب على مطالبة وزارة الخارجية بصرف مكافآت له لقاء تنقله في الولايات المتحدة لإلقاء محاضرات هو وزوجته في

٧ الرقم الاشاري VT 1015/21، الملف السابق.

٨ التقرير يحمل عنوان " تقدير الموقف – رقم ٢٣، الموقف الداخلي في ليبيا " ، رقم القيد (١٠٨٨٣).

٩ " محطات من تاريخ ليبيا " . مذكرات محمد عثمان الصيد. أعدّها للنشر طلحة جبريل. الرباط. الطبعة الأولى ١٩٩٦. ولسنا بحاجة لندعو القارئ أن يأخذ بحذر ما كتبه الصيد في حقّ خصومه السياسيين وعلى الأخصّ الدكتور محي الدين فكيني وأن يخضع هذه الكتابات للتحقيق والتدقيق.

بعض الجامعات الأمريكية. لكن وزارة الخارجية لم توافق على صرف تلك العلاوات، على أساس أنّ الجامعات هي التي وجّهت له الدعوات ويفترض أنها تتكفل بمصاريف تنقله، وإنّ وزارة الخارجية الليبية لم تكلفه بإلقاء محاضرات.

بعد أن تولّيت رئاسة الحكومة جاءني محي الدين افكيني وشقيقه على افكيني للمطالبة بتسديد تلك المكافآت، وظلّت زيارتهما لي في المكتب والمنزل لا تنقطع، وكان من عادة افكيني وشقيقه أنهما حين يريدان شيئاً يلحّان عليه إلى حدّ الإزعاج، لذلك اضطررت تحت إلحاحهما ومطالبتهما توجيه وزارة المالية إلى أن تدفع لهما المكافآت التي يطالبان بها.

وخلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار كان قد صدر قانون، يقضي بتعويض المجاهدين الليبيّين الذين قاوموا الاستعمار أو أولئك الذين صودرت واغتصبت أموالهم أثناء فترة الحكم الإيطالي. ونظرا لعدم توفر موارد مالية في تلك الفترة لم تصدر اللوائح التطبيقية للقانون، وهكذا ظلّ مجمّداً.

بعد أن توليت رئاسة الحكومة بدأ محي الدين افكيني وشقيقه علي افكيني مطالبة الحكومة دفع تعويضات لهما، بحجّة أنهما تضررّا من مصادرة السلطات الإيطالية لأملاك والدهما، وشرعا مجددّا في الإلحاح من أجل دفع التعويضات، فاقترحت أن تدفع لهما الدولة قرضاً يتمّ تسديده بعد صدور اللوائح الخاصّة بقانون التعويضات، وحاولت قدر المستطاع عدم الإستجابة لطلبهما، بيد أنني وافقت بعد إلحاحهما الشديد، خاصّة وأنهما كانا يزوراني في منزلي، ومن طبعي أنه حين يأتيني صاحب حاجة إلى منزلي أجد نفسي مضطرّا للإستجابة إلى طلبه، لذلك طلبت من وزارة المالية منحهما قرضاً بمبلغ خمسين ألف جنيه، لكنهما لم يقتنعا بذلك، واستمرّا في الإلحاح والمطالبة، فاضطررت إلى رفع قيمة القرض لتصل إلى خمسة وسبعين ألف جنيه، كما كنت قد ملكت لمحي الدين افكيني وأخيه على منزلاً في شارع ميزران بعد ادّعائهما أنّ الأرض التي شيّد عليها المنزل كانت ملكاً لوالدهما، وبالرغم من أنني لم أكن مقتنعاً بحججهما وادعائهما، لكن إلحاحهما المعتاد وتوسطهما بفضيلة الشيخ منصور المحجوب وإلحاح الفيتوري السويحلي، والأستاذ بكري قدورة والسيد منصور قدارة جعلني أستجيب لطلبهما. "[١٠]

من جهة أخرى أورد الدكتور **صلاح الدين سالم حسن** في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ما ترجمته[١١]:

---

١٠ المرجع السابق. ص. (٢٦٤، ٢٦٥). لا شكّ أنّ هذه المزاعم – إن صحّت – تدين الصيد بقدر ما تدين فكيني.

١١ Salaheddin Salem Hasan أطروحة دكتوراه باللغة الإنجليزية (غيرمنشورة) بعنوان " The Gensis of the Political Leadership of Libya 1952 – 1969: Historical Origins and Development of its Component Elements " . جامعة George Washington واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣. ص (٣٦٥).

" كان فكيني معروفاً جداً كشاب متعلّم يتقن ثلاث لغات أجنبية هي الفرنسية والانجليزية والايطالية. وكان مولعاً بالدعاية وبخاصّة خلال سنواته في الأمم المتحدة عندما ظهر مع زوجته في عدد من اللقاءات العامة وألقى العديد من الخطب والمحاضرات التي كثيراً ما أشير إليها في الصحف المحلية الليبية. "

كما أورد **الدكتور حسن** ملاحظة هامشية تحمل الرقم (٤٤) مفادها:

" إنّ ملخصات عن نشاطات السفير فكيني كانت ترسل مباشرة من السفارة الليبية بواشنطن إلى الصحف المحلية بطرابلس. وقد أثارت هذه الدعاية المبالغ فيها الحكومة، الأمر الذي جعلها تصدر إليه التعليمات بضرورة إرسال جميع تقاريره عبر وزارة الخارجية. "

أسباب اختيار فكيني

رغم المؤهلات الشخصية العديدة التي يمتلكها الدكتور فكيني، فإنه لم يكن يمثـــل أيّ ثقـل اجتماعي أو قبلي، كما أنه لم يكن يحمل أيّ وزن أو نفوذ سياسي يفرض على الملـك اختيـاره لمنصب رئيس الوزراء.

ونحسب أنّ شخصية الدكتور فكيني، وميولها وتوجّهاتها الليبراليـة، التقدّميـة ذات النزعـة القومية، لم تكن خافية على الملك حين وقع اختياره عليه ليشكـل الوزارة الجديدة.

لِمَ وقع اختيار الملك إدريس على سفيره الشاب ليؤلف الوزارة السادسة في تـاريخ العهـد الملكي [١٢] ؟ هل هناك جهة معيّنة أوصت بذلك الاختيار؟ هـل لعـب نـاظر الخاصّـة الملكيـة البوصيري الشلحي أو وليّ العهد دوراً في هذا الاختيار؟ أم أنه كان اختياراً شخصياً ومباشـراً من قِبَل الملك؟

لا توجد إجابة قاطعة ومباشرة حول هذه الأسئلة .. فالملك – كما هو معروف – يحـتفظ – في الغالب الأعمّ من الأحوال – بأسباب قراراته لنفسه .. ومن ثمّ فكلّ ما يمكن العثور عليه فـي هذا السبيل هو بعض التأويلات والتحليلات التي وردت في عدد من المـصادر وفـي تقـارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

يقول الدكتور **خدوري** في هذا الصدد:

" لقد عرف عنه (أي الدكتور فكيني) الناس أنه نال قسطاً من التعليم واشـترك في بعض جلسات الأمم المتحدة كرئيس للوفد الليبي فأعطى انطباعاً حـسناً فـي الأوساط الدبلوماسية. كان إذن من الطبيعي أن جلب إليه الأنظار، وذكـر اسـمه بالخير، فعلق في ذهن الملك انطباع بأنه إذا تـرأس الحكومـة الجديـدة فـسيقوم بإصلاحات تكون ليبيا في أشدّ الحاجة إليها. ولذا اختار الملك فكيني كرئيس جديد للحكومة. " [١٣]

أمّا الدكتورة **إليزابيث. أر. هايفورد** [١٤] فتقول في هذا الصدد ما ترجمته:

" لقد اختار الملك إدريس فكيني ليرى إن كان بالإمكـان احتـواء المعارضـة السياسية المتعجّلة أم لا ... " .

---

١٢ أورد تقرير للسفير البريطاني في ليبيا مؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٤ أن أربعة اسماء تردّدت على ألـسنة النـاس كمرشحين لتأليف الوزارة الجديدة. يومذاك هم محمود المنتصر ومصطفى بن حليم وعلى الديب والـدكتور فكيني. FO 371/173 237 28183 الملف VT 1015/16 .

١٣ خدوري. ص. (٣٥٤).

١٤ Elizabeth R. Hayford، رسالة دكتوراه غيرمنشورة بعنوان " The Politics of The Kingdom of Libya in Historical Perspective " جامعة Tuffs الولايات المتحدة الأمريكية نوفمبر/ تـشرين الثاني ١٩٧٠. ص. (٢٥٩).

أمّا **السفارة البريطانية** في ليبيا فقد عرضت لهذا الموضوع ضمن تقريرين مطوّلين [١٥] أعدّتهما حول حكومة فكيني بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ و ١٩٦٣/٤/٢٢، وجاء في الفقرة الخامسة من أوّلهما (من إعداد السفير ستيوارت):

" إنّ أبرز مؤهلات فكيني هي في مجال العلاقات الخارجية. وفي اعتقادي، فإنه من المحتمل أن يكون الملك إدريس قد رأى أنه من الحكمة، في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ابتداءً بالثورة اليمنية في أكتوبر الماضي [١٦]، والانقلابين العسكريين اللذين وقعا في العراق [١٧] وسوريا [١٨]، أن يوجّه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه رياح التغيير في العالم العربي لأسباب داخلية وخارجية على السواء.

فداخلياً، هنالك تعاطف كبير مع هذه الحركات الجديدة في المشرق العربي (وبالطبع فإنّ العناصر البعثية في ليبيا سوف تجد فيها عامل تشجيع كبير لها). أمّا **خارجياً**، فليس بمقدور الملك أن يتجاهل أنّ أيام الملكية في العالم العربي أصبحت معدودة .. "

وفيما يؤكد السفير البريطاني ستيوارت في تقريره الثاني (١٩٦٣/٤/٢٣) على **الاعتبارات الخارجية** وأنها وراء قرار الملك باختيار الدكتور فكيني لرئاسة الوزارة الجديدة، فإنه لا يستبعد أن يكون ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** قد لعب دوراً في هذا الاختيار ملاحظاً أن البوصيري عاد في تلك الفترة إلى سابق نفوذه وتأثيره على الملك.

وخلال المحادثات التي جرت في لندن بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩ حول الأوضاع في ليبيا، بين الجانبين الأمريكي (برئاسة ديفيد نيوسوم David Newsom) والبريطاني (برئاسة بيتر لورانس Peter Laurence)، جاء على لسان أحد أعضاء الجانب البريطاني روبرت جون Robert M. John ما ترجمته:

" .. إنّ تنصيب حكومة فكيني ذات الميول الوطنية، جاء كرد فعل للإستياء الشعبي من الفساد المالي الذي طفح خلال حكومة الصيد، وكذلك بسبب اهتمام الملك الخاص بالخطوات الوحودية التي جرت في مشرق العالم العربي. " [١٩]

ولم يفت المستر **جون** أن يؤكّد أنه يعبّر بتحليله المذكور عن وجهة نظره الخاصّة، وليس الخارجية البريطانية. **وقد علّل ذلك بأنّ البريطانيين لم يعودوا يتمتّعون، منذ قرابة عام، بالعلاقة الحميمة نفسها مع الملك إدريس كما كان عليه الحال في الماضي**، وقد ترتّب على هذا أنهم باتوا يعلمون أقلّ من ذي قبل عن كيفية تفكير الملك بشأن القضايا الداخلية.

١٥ التقريران موجودان بالملف FO 371/173 238 28191 ويحملان الرقمين الاشاريين VT 1025/24، VT 1025/37 على التوالي.

١٦ يقصد الثورة التي وقعت في ١٩٦٢/٩/٢٦ بقيادة عبد الله السلال ضدّ النظام الملكي في اليمن.

١٧ انقلاب ١٩٦٣/٢/٨ الذي أطاح بعبد الكريم قاسم وشارك فيه البعثيون.

١٨ انقلاب ١٩٦٣/٣/٨ بقيادة البعثيين.

١٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 3108) المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٢٤، الملف POL 1- Libya.

وأشار **جون** إلى أن تعيين فكيني رئيساً للوزراء يشكل الحالة الأولى التي لم تجر مناقشتها مسبقاً مع الملك. واستدرك **جون** مؤكداً أنّ ممثلي الحكومة البريطانية مازالوا يستقبلون من قبل الملك بانتظام غير أنّ الملك لم يعد منفتحاً عليهم كما كان في الماضي. ولم يستبعد المستر **جون** أن يكون ذلك بسبب تقدّم سنّ الملك حيث أصبحت المحادثات المطوّلة تصيبه بالإرهاق.

أمّا **محمد عثمان الصيد** فيورد في مذكراته أنّ الملك إدريس قال له خلال لقائه به في شهر مارس/آذار ١٩٦٣ قبيل إعلان استقالة حكومته:

" ليس لديّ عليك وعلى حكومتك أيّة مؤاخذة، وأنا راضي تمام الرضا، ولكن اتصل بي كثيرون، وعدّد لي الاسماء جميعا، وأبلغوني أنّ الحكومة التي عدّلت الدستور [٢٠] يصعب عليها تطبيقه لذلك من المصلحة تعيين حكومة جديدة، ولهذا الغرض استدعيت محي الدين افكيني. "

كما ينسب **الصيد** إلى الملك إدريس قوله له خلال المناسبة نفسها:

" لقد اقترح عليّ ناظر الخاصّة تعيين **مصطفى بن حليم** رئيساً للحكومة، لكن ذلك لن يحدث مطلقا، لأنني أعرفه جيداً، ووصفه بأنه نصّاب عالمي، واستطرد قائلا " لو نُعطي له ليبيا لباعها بمليوني جنيه " لذلك فكّرت في محي الدين افكيني لأنه ليس له ارتباط من مدّة بمجموعة ناظر الخاصّة الملكية، ولا يستطيعون التأثير عليه .. " [٢١]

الأستاذ **سامي حكيم** [٢٢] يلقي من جانبه بعض الأضواء على ما حدث منذ استدعاء السفير فكيني على عجل من طرابلس فيورد في كتابه " **حقيقة ليبيا** " :

".. استدعى القصر الملكي من واشنطن في منتصف فبراير ١٩٦٣ [٢٣] الدكتور محي الدين فكيني سفير ليبيا في العاصمة الأمريكية، ولمّا جاء إلى طرابلس فوتح في أمر تشكيل حكومة جديدة، فبدأ اتصالاته ومشاوراته بصفة سرّية، حتى أنه أبرق إلى **منصور بن قدارة** [٢٤]، الذي كان يقيم في القاهرة في ذلك الحين يطلب إليه سرعة العودة إلى البلاد، ولمّا ردّ عليه بالاعتذار تلقى برقية من **علي الساحلي** رئيس الديوان الملكي يبلغه فيها ضرورة مجيئه إلى طرابلس بناءً على الرغبة الملكية. فصدع للأمر ولمّا اجتمع بالدكتور فكيني عرض عليه اشتراكه في

---

٢٠ يقصد تعديلات ١٩٦٢/١٢/٧. راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢١ مذكرات الصيد .م. س. ص. (٢٦٣)، خدوري. م. س. ص. (٣٥٣).

٢٢ سامي حكيم. " حقيقة ليبيا " ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية ١٩٧٠ م. وننبّه القارئ إلى أنّ كتابات سامي حكيم وإن كانت لا تخلو من إيراد وقائع عديدة ودقيقة نظراً لاستنادها في اعتقادنا إلى تقارير المخابرات المصرية، إلا أنها لا تخلو من مبالغة وإثارة ومن غياب الموضوعية (المؤلف).

٢٣ أفاد تقرير بعثت به السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ إلى الخارجية البريطانية أنّ السفير فكيني غادر واشنطن إلى طرابلس يوم ١٩٦٣/٢/١٥ ولم يصحب معه زوجته. الرقم الاشاري VT 1015/22، الملف FO 371/173 238 28191 .

٢٤ صهره، والد زوجته.

الوزارة الجديدة فاعتذر عن قبول المنصب الوزاري بل إنه طلب من الدكتور فكيني أن يعتذر أيضا عن تأليف حكومة جديدة للأسباب التي بسطها له [٢٥]. ومع ذلك سار الدكتور فكيني في خطواته للإسراع في تأليف الوزارة لأنّ القصر الملكي كان شديد الإلحاح عليه للإنتهاء من تأليفها على جناح السرعة. "

٢٥ سيلاحظ القارئ ورود اسم منصور قدارة ضمن وزارة فكيني بالمبحث التالي (تشكيل الوزراة) ممّا يعني أنه – إذا صحّت رواية سامي حكيم – عاد وعدل عن رأيه بعدم المشاركة فيها.

تشكيل الوزارة

في منتصف شهر فبراير/شباط ١٩٦٣ استدعى الديوان الملكي الدكتور فكيني من واشنطن إلى طرابلس على وجه السرعة. وأمضى السفير فكيني قرابة الشهر بطرابلس قبل أن يتمّ الإعلان رسمياً عن تشكيله للوزارة الجديدة في ١٩٦٣/٣/١٩ خلفاً لحكومة محمد عثمان الصيد. لم يعرف إلا القليل عمّا دار من مشاورات بين الدكتور فكيني وبين **الملك إدريس**، وبينه وبين كل من ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** (إن وجدت) ورئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** حول هذا التكليف. كذلك لا يعرف إلا الأقل عن الاتصالات التي أجراها ببعض الشخصيات السياسية من أجل دعوتها للمشاركة معه في الوزارة، وهي المشاورات والاتصالات التي كانت سبباً في انتشار الإشاعات [٢٦] يومذاك حول قرب تكليف فكيني بتشكيل الوزارة الجديدة.

يقول **الدكتور صلاح الدين سالم حسن** ما ترجمته:

" لقد أمضى (فكيني) شهراً قبل تسلّمه رئاسة الوزارة في الدراسة، والنقاش والتشاور حول مختلف جوانب الحكومة. لقد جعل القبول ببعض جوانب برنامجه الإصلاحي شرطاً لقبوله هو بالمنصب " [٢٧] .

كما يشير في موضع آخر من الرسالة إلى أنّ الدكتور فكيني اتصل خلال هذه الفترة بالدكتور **علي أحمد اعتيقة** (دكتوراه اقتصاد زراعي) عارضاً عليه منصب وزير التخطيط، غير أنّ الأخير لم يقبل هذا العرض، والشئ ذاته حدث مع المهندس **فتحي جعودة**.

وقد أشار تقرير **للسفير البريطاني** [٢٨] في ليبيا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ إلى أنّ فكيني – وفقاً لمصادر موثوقة – كان يرغب في دعوة أربع أو خمس شخصيات ليبية أخرى للاشتراك معه في الوزارة غير أنّ هؤلاء إمّا أنهم لم يكونوا راغبين في تلك المشاركة أو أنه تعذر عليه الاتصال بهم.

كما أورد تقرير آخر للسفير ذاته مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢ أنّ الدكتور فكيني قال بأنّ **تشكيلة وزارته كانت جاهزة في جيبه منذ ١٩٦٣/٣/٦**.

وسواء أكان ما زعمه السفير البريطاني صحيحاً أم لا، فإنّ الإعلان الرسمي عن تكليف الدكتور فكيني بتشكيل الوزارة وقيامه فعلاً بذلك لم يجريا إلا في ١٩٦٣/٣/١٩ م. [٢٩]

---

٢٦ خدوري. م. س. ص. (٣٥٣)، مذكرات الصيد، م. س. ص. (٢٦١).

٢٧ صلاح الدين سالم حسن. م. س. ص. (٣٦٥) نقلاً عن إفادة الدكتور محي الدين فكيني أمام " محكمة الشعب " يوم ١٩٧١/١١/٣ في " قضية القصور الملكية والعائلة المالكة " .

٢٨ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٢٩ الجريدة الرسمية للمملكة الليبية. السنة الثامنة. بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥. ص. (٥) وقد عزا تقرير بعثت به السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ نقلاً عن مصادر الخارجية الأمريكية سبب التأخير في الإعلان عن الحكومة إلى أنه يرجع لتردّد الملك حول تكليف فكيني وكذلك للاختلافات التي قامت بينهما حول تشكيلة الوزارة. الرقم الاشاري VT 1015/22، الملف السابق.

وتشكـلت الوزارة وفقاً للمرسوم الملكي الصادر بها في ذلك التاريخ على النحو التالي:

١- الدكتور/ محي الدين فكيني	رئيسا للوزراء ووزيراً للخارجية
٢- السيد/ منصور قدارة	وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني
٣- الدكتور/ وهبي البوري	وزيراً لشئون البترول
٤- السيد/ حامد علي العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
٥- السيد/ ونيس القذافي	وزيراً للداخلية
٦- السيد/ سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
٧- السيد/ محمد الكريكشي	وزيراً للصناعة
٨- السيد/ عمر محمود المنتصر	وزيراً للعدل
٩- الدكتور/ أحمد عبد الرازق البشتي	وزيراً للصحة
١٠- السيد/ المهدي بوزو	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١١- السيد/ محمد ياسين المبري	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
١٢- السيد/ حامد أبو سريويل	وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
١٣- السيد/ أحمد فؤاد شنيب	وزيراً للمعارف
١٤- السيد/ عبد اللطيف الشويرف	وزيراً للأنباء والإرشاد
١٥- السيد/ علي الحسومي	وزيراً للشؤون البرلمانية

وقد لوحظ بشأن تشكيلة الوزارة الجديدة:

(أ) احتفظ الدكتور فكيني لنفسه بوزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة.

(ب) جرى ضمّ وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد الوطني وكـُلـّف بهما منصور بن قدارة صهر فكيني (والد زوجته).

(ج) أبقى على خمسة وزراء من الوزارة السابقة هم البوري والعبيدي والقـذافي والبـشتي والمنتصر، وبقى أربعة منهم في وزاراتهم السابقة فيما عدا المنتصر الذي نـُـقل مـن وزارة الخارجية إلى وزارة العدل.

(د) ثمانية من الوزراء (إلى جانب الرئيس) هم من ولاية طرابلس وخمسة من ولايـة برقـة واثنان من ولاية فزان.

(هـ) انخفض عدد الوزراء الذين ينتمون إلى قبائل برقة من خمـسة وزراء فـي الـوزارة السابقة إلى اثنين في هذه الوزراة هما حامد العبيدي ومحمد ياسين المبـري، والاثنـان ينتميان إلى القبيلة نفسها " العبيدات " [٣٠].

٣٠ لا شك أن اختيار فكيني لوزيرين من القبيلة نفسها (لا يحملان مؤهلات خاصّة) إما أن يكون راجعاً إلـى جهله بالتركيبة القبلية في برقة، أو أنه قصد هذه الخطوة عامداً ممّا أدّى في اعتقادنا إلى زرع بذور النفور بينه وبين الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة الذي ينتمي إلى قبيلة " البراعصة " المنافسة لقبيلة " العبيدات " . (المؤلف)

(و) دخل الوزارة ثمانية وجوه جديدة هم سيف النصر والكريكشي وبوزو والمبـــري وأبو سريويل وشنيب والحسومي، والأخير (علي الحسومي) هـــو مـــن البربـــر/ الأمازيغ وكان قد شغل منصب عميد بلدية (يفرن) قرابة أربع سنوات حتى عـــام ١٩٦١. أمّا بوزو فهو من (الطوارق) ومحسوب على آل سيف النصر.

(ز) أنّ ستة من الوزراء هم من حملة الشهادات الجامعية وتلقّـوا تدريبا بالخـــارج، وهي أعلى نسبة من هذا النوع عرفتها أيّ من الوزارت السابقة.

وفي ١٩٦٣/١١/١٣ أجرى الدكتور فكيني تعديلاً على وزارته أدخل بموجبه الدكتور **علـــي نور الدين العنيزي** وزيرا لشؤون البترول خلفاً للدكتور **وهبي البوري** الذي كان قد عـــيّن فـــي ١٩٦٣/٩/١١ [٣١] مندوباً دائما لليبيا لدى الأمم المتحدة.

---

٣١ أسندت مهام وزارة شؤون البترول خلال الفترة ما بين ١٩٦٣/٩/١١ و ١٩٦٣/١١/١٣ إلى وزيـــر العـــدل عمر محمود المنتصر.

تكهّنات ومخاوف غربية

يذهب الدكتور **خدوري** إلى أنّ البلاد استبشرت بحكومة فكيني [٣٢]، ولعلّه زاد في استبشار الناس بالحكومة الجديدة البيان الذي ألقاه الدكتور فكيني يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ والذي أوضح فيه خطة حكومته القائمة على:

" .. التقاني، ونظافة اليد والضمير، وبراءة الذمة، والترفع عن المصالح الشخصية وعن استغلال النفوذ، وفتح أبواب الحرّية للشعب الليبي، والتعاون الأكيد مع الدول العربية شرقاً وغرباً، وإخراج مشروع السنوات الخمس (الذي رُصد له مبلغ ١٧٠ مليوناً من الجنيهات) " [٣٣].

وقد شارك في الترحيب بالحكومة الجديدة والاستبشار بها **الصحافة الوطنية** (المستقلة) وعدد من **أعضاء البرلمان** ومعظم **النخب المثقفة**.

أمّا **السفارتان البريطانية والأمريكية** في ليبيا فقد سارعتا إلى إرسال العديد من التقارير إلى حكومتيهما التي احتوت على التحليلات والتكهّنات وعبّرت في طيّاتها عن بعض **المخاوف** من حكومة فكيني وتوجّهاتها.

ففي صباح يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ أرسل **السفير البريطاني ستيوارت** برقية عاجلة تحمل الرقم (١٠٩) موجّهة إلى الخارجية البريطانية ورئاسة الوزراء [٣٤] طيّر فيها خبر استقالة حكومة محمد عثمان الصيد في اليوم السابق (١٩٦٣/٣/١٩) وتكليف الدكتور محي الدين فكيني بتشكيل الوزارة الجديدة مع بيان بالتشكيل الجديد للحكومة . وقد علّق المستر **بنهام** J. M. M. Banham [٣٥] على ما جاء في البرقية بمذكرة مؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢١ كان من بين ما جاء فيها [٣٦]:

" إنّ هذا هو التعديل الرئيسي الثالث في الوزارة الليبية منذ أكتوبر ١٩٦٢ [٣٧]. إنّ هذه التعديلات المتلاحقة لا تعكس فقط الصراع من أجل السلطة بين البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) ومؤازريه من جهة وبين مؤيدي الارتباط ببريطانيا (British Connection)، ولكنها تجسّد أيضاً مدى التوتر الذي أحدثته الترتيبات الدستورية الجديدة [٣٨] على البنيان السياسي في ليبيا. "

---

٣٢ خدوري. م. س. ص. (٣٥٤).

٣٣ حكيم " حقيقة ليبيا " م. س. ص. (٣٠٣).

٣٤ مع صور عنها إلى عدد من الجهات الرسمية البريطانية الأخرى داخل بريطانيا وخارجها. الرقم الإشاري VT 1015/18، الملف FO 371/173 237 28183.

٣٥ هو أحد كبار الخارجية البريطانية ويبدو أنّ عمله يرتبط بالمخابرات البريطانية.

٣٦ الرقم الاشاري السابق والملف السابق.

٣٧ وقع التعديلان الأخران في أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد. راجع الفصل الثاني/المجلد الثالث بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٨ يقصد التعديلات التي استحدثت يوم ١٩٦٢/١٢/٧ خلال حكومة محمد عثمان الصيد.

" إننا، دون شكّ، سوف نتلقى تقريراً من السفير (البريطاني في ليبيا) حول هذه التعديلات الأخيرة، وإنّ أهّم هذه التعيينات الجديدة تعيين محي الدين فكيني رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وتعيين **سيف النصر عبد الجليل** وزيراً للدفاع. إنّ كلا هذين التعينين يشكّلان انتصاراً حقيقياً للبوصيري ولجماعته. وفي الواقع، ووفقاً لما نقل عن **خليفة موسى** [٣٩]، فإنّ البوصيري الشلحي أشار لمّا سئل عمّن يرغب في أن يرى رئيساً جديداً للوزارة إلى اسم فكيني.

إن كلا الوزيرين الجديدين (فكيني وسيف النصر) هما دون سنّ الأربعين، ومن المستبعد جداً أن يكونا متعاطفين مع نظام الحكم **الأشبه بالإقطاعي** [٤٠] القائم حالياً في ليبيا. إنّ الرجلين معروفان بميولهما المصرية، على الرغم من أنّ فكيني أبدى بعض المحاولات الظاهرة لكسب صداقة الأمريكان. "

ثم يضيف **بنهام** في مذكرته:

" إنّ أهم المؤشّرات على الاتجاه الذي سوف تسير فيه الأمور يتعلّق بتعيين من يحلّ محلّ، **العقيد العيساوي** [٤١] . فإذا تمّ تعيين عون ارحومة أو عبد العزيز الشلحي في المنصب الشاغر، فإنه في هذه الحالة تكون جميع المناصب الحساسة في الجيش في أيدي أنصار البوصيري، وحتى الفريق محمود بوقويطين (قائد عام قوة دفاع برقة) هو زوج إحدى أخوات البوصيري " .

ويضيف بنهام:

" إنّ موقف الملك إزاء هذه التغييرات غير واضح. ومن المحتمل أن تكون هذه التغييرات تعبيراً عن محاولة لتوجيه أشرعة سفينة ليبيا في اتجاه الرياح التي تهبّ عليها من مصر ومن مناطق أخرى في الشرق الأوسط. وفي اعتقادي أنه طالما بقى الملك ممسكاً بزمام السلطة فسوف يبقي ارتباط ليبيا ببريطانيا قائماً وآمناً. أمّا في حال تواري الملك في الظلّ، كما هو متوقع جداً، تاركاً إدارة البلاد للبوصيري وجماعته، فإنّ **فرص وليّ العهد** في خلافة الملك على العرش وبسلام، سوف تتضاءل بشكل كبير. "

---

٣٩ عيّن خليفة موسى منذ ١٩٦٢/٦/٥ (حكومة محمد عثمان الصيد) وكيلا لوزارة المالية خلفاً لعبد الرازق شقلوف. ويوجد بالوزارة المذكورة عدد من المستشارين البريطانيين، ومن غير المستبعد أن يكون أحد هؤلاء المستشارين هو من قام بنقل الخبر عن خليفة موسى.

٤٠ إن المرء يتساءل عن الظواهر والشواهد التي تجعل بنهام يصف نظام الحكم في ليبيا بذلك الوصف المقيت. وكيف تراهم يصفون عدداً من نظم الحكم العربية الأخرى القائمة يومذاك ؟ ثمّ لِمَ ترتبط بريطانيا بمثل هذا الحكم في معاهدة صداقة وتحالف؟

٤١ كان العقيد العيساوي يشغل منصب معاون رئيس الأركان للشؤون الإدارية بالجيش الليبي وكان مرشحاً لشغل منصب نائب رئيس الأركان عندما جرى اغتياله بواسطة مجهول في ١٩٦٢/١٢/٩. راجع الفصل الرابع بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

ثم يختم **بنهام** مذكرته بفقرة جاء فيها:

" إنه من المبكر جداً في الحقيقة، القول عمّا إن كان من شأن هذه التعيينات الجديدة أن تحدث أيّة تغييرات في سياسات الحكومة الليبية. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تواجه البعثات العسكرية والبحريّة البريطانية في ليبيا بعض الصعوبات، وأن يجرى تأجيل مراجعة المعاهدة البريطانية/ الليبية، ذلك أنه على الرغم من أن قد تمّ تبادل المذكرات حول هذا الموضوع، إلا أنه لم يجر الإعلان عنه لا في البرلمان الليبي ولا في مجلس العموم البريطاني. "

ولم يمض أسبوع على تأليف الوزارة الجديدة حتى كان السفير البريطاني **ستيوارت** قد أعدّ تقريراً مؤرّخاً في **١٩٦٣/٣/٢٥** [٤٢] كان من بين ما جاء فيه:

" لقد علّقت صحيفة (الرائد) المستقلة في افتتاحيتها على تغيير الوزارة ودعت إلى وضع نهاية لحالة الانعزال التي تعيشها ليبيا في سياستها الخارجية. وعلى ذلك فقد يكون فكيني هو الأداة التي وقع الاختيار عليها لتنفيذ سياسة خارجية أكثر إيجابية وانحيازاً للعرب. "

ويلفت **السفير** في تقريره، الانتباه في هذا الصدد، إلى أنّ أوّل إجراء قام به فكيني هو إرسال برقية تأييد حميمة إلى الرئيس الجزائري **بن بيللا** يعبّر له فيها عن مساندته لموقفه المعارض لإقدام فرنسا على إجراء تجارب نووية في الصحراء، وكذلك قيامه بإرسال برقية إلى جامعة الدول العربية كانت أكثر صراحة وإقداماً من المعتاد.

كما ينبّه إلى أنّ تعيين **سيف النصر عبد الجليل** [٤٣] وزيراً للدفاع في الوزارة الجديدة يُعدّ دليلاً ومؤشّراً على نوع المشاعر المحابية لمصر [٤٤] من قبل حكومة فكيني.

ثمّ يشير **السفير البريطاني** في تقريره إلى أنّ السفارة الأمريكية في ليبيا أبدت وجهة نظر حذرة (متحفّظة) تجاه مواقف فكيني المتوقعة. فوفقاً لتقارير الخارجية الأمريكية، فإنّ تجربة عمله كسفير في واشنطن ومندوب لليبيا في الأمم المتحدة وسّعت من مداركه. ويضيف، كنوع من التخوّف الذي لا يخلو من سخرية، أنّ هذه التجربة ربّما جعلته يدرك قيمة " **الدور الإزعاجي** " الذي يمكن للدول الصغيرة أن تلعبه، وأن يدرك أيضاً محدودية القدرات البريطانية بالمقارنة بقدرات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

---

٤٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٤٣ سيف النصر عبد الجليل هو أحد رجالات عائلة سيف النصر زعماء قبيلة أولاد سليمان. وقد شغل منذ الاستقلال المنصب الثاني في ولاية فزان إمّا كرئيس للمجلس التنفيذي أو كنائب عن الوالي في الولاية. معروف بكثرة تردّده على مصر وإقامته لعلاقات مع عدد من رجال النظام الناصري. وقد عرف عنه صلته القوية بناظر الخاصّة الملكية اليوصيري الشلحي، ورغم ذلك فقد نجح في إقامة علاقة حميمة مع السفارة الأمريكية في ليبيا وعلى الأخصّ مع السفير جون ويزلي جونز (١٩٥٨ – ١٩٦٢).

٤٤ قد يكون هذا التعيين في جانب منه تعويضاً لعائلة سيف النصر عن فقدانها لبعض نفوذها السياسي بسبب إلغاء النظام الإتحادي ومن الغريب أنّ تقريراً سرّياً للمخابرات المصرية (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦) أشار إلى أنه يرتبط بالجمهورية العربية المتحدة بعدّة مصالح حيث أنه يملك أراض زراعية وعقارية بها ولذلك **يتظاهر بحبها**. راجع ما سيرد حول هذه الشخصية في فصل حكومة المنتصر الثانية.

ثمّ يخلص السفير **ستيوارت** إلى القول بأنه إذا كان الأمر كذلك (مؤكداً أنه لا يمكن الجزم برأي شخصي في الموضوع حيث أنه لم يتسن له بعد مقابلة فكيني شخصياً)، فإنّ من غير المستبعد أن يتخذ فكيني موقفاً اندفاعياً في السياسة الخارجية وبخاصّة في الشؤون العربية منها. كما يبدي تخوّفه من أن يتّجه فكيني صوب الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا طلباً لمساعدتها له في برنامج الإصلاح الإداري الذي يزمع القيام به، كما أنه **لا يستبعد أن ترحّب أمريكا بهذه الخطوة** منبّهاً إلى أنّ الأمريكان كثيراً ما عبّروا عن غيرتهم وشكوكهم من عدد المستشارين البريطانيين الموجودين في الإدارة الليبية.

ويخصّص **السفير** بعد ذلك فقرة مطوّلة من تقريره لعلاقة **فكيني بالبوصيري الشلحي** وما إذا كان للأخير دور في تشكيلة الوزارة الجديدة، وفيما يؤكّد السفير أنّ العلاقة بين الرجلين كانت حميمية جداً في السابق، إلا أنه لا توجد أدلّة قاطعة على بقاء تلك العلاقة على حالها.

وفيما يؤكد **السفير** أنّ عدّة أيدي لعبت دوراً في تشكيلة الوزارة، فإنه لا يستبعد أن يكون **البوصيري** لعب دوراً في اختيار فكيني ذاته، وفي اقتراح بعض الوزراء الجدد مشيراً على وجه التحديد إلى وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل، كما يشير أيضاً إلى عدد آخر من الوزراء الجدد (وزير الصناعة **محمد الكريكشي** [٤٥] ووزير الأنباء والإرشاد **عبد اللطيف الشويرف**) اللذين إن لم يكونا من اختيار البوصيري ذاته، فهما من اختيار أصدقاء مقرّبين منه مثل فاضل بن زكري (والي طرابلس). ثمّ لا يستبعد التقرير أن يكون **علي الساحلي** (رئيس الديوان الملكي) **وأخو فكيني** (علي فكيني سفير ليبيا لدى تونس) قد لعبا دوراً ما في التشكيل الوزاري.

ثمّ يتساءل السفير **ستيوارت** في ختام تقريره عن نوع الحكومات الليبية التي ينبغي على بريطانيا أن تتوقع التعامل معها الآن، ويجيب قائلاً:

> " إنها حكومة شابّة نسبياً، فرئيس الوزراء نفسه فوق الأربعين بقليل، وعدد من وزرائه هم دون الأربعين بالسنّ. ويقال أن مجلس الوزراء الجديد هو أكثر أمانة كما أنه أكثر تعليماً من المجلس الذي سبقه. وإنني أتصوّر أنه ينبغي علينا، في المدى القصير، توطين أنفسنا على مسايرة موقف ليبي مستقل ونظرة استقلالية في الاتجاهات التي سلفت الإشارة إليها. إنّ اختيار فكيني ربّما تكون له تأثيراته البعيدة على سياسة ليبيا الخارجية وعلى مستقبلها عموماً وهي تأثيرات يُستبعد أن تترك لنا قسطاً كبيراً من الراحة. "

وبتاريخ **١٩٦٣/٤/٢**، عاد المستر **بنهام** بالخارجية البريطانية وأعدّ مذكرة حول تقرير السفير ستيوارت، كان من بين ما جاء فيها:

> " بكلّ تأكيد، فإنّ الحكومة الجديدة تعكس التأثير الذي بات للبوصيري الشلحي في الوقت الحالي على الملك. فوزير الدفاع الجديد (سيف النصر عبد الجليل) هو أحد مرشّحيه، كما أنّ وزيري الصناعة والأنباء والإرشاد الجديدين يحملان موقفاً وديّاً تجاهه. "

---

٤٥ وصف بنهام في المذكرة السالف الإشارة إليها (١٩٦٣/٣/٢١) الوزير محمد الكريكشي بأنه محافظ ضخم وراسخ لا يتكلم سوى العربية ويرتدي دوماً الملابس التقليدية.

" ورغم ذلك، فإنّ السياسة الليبية تظلّ خاضعة بالكامل للملك إدريس، الذي يملك في يديه كافة التعيينات الجديدة. فإذا ما قرّر قبول نصيحة البوصيري فلابدّ أنه رأى في ذلك خدمة لمصلحته (الملك). "

" وسيكون أمراً مضللاً بحق، النظر إلى هذه التغييرات على أنها جزء معتاد في دورات السياسة الليبية. إنها قد تعني أنّ الملك إدريس يحاول توجيه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه رياح التغيير السائدة في العالم العربي. "

وبعد أن يشير **بنهام** إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني على صعيد علاقات ليبيا العربية، والتي كان من بينها إرسال وفد كبير وعال المستوى للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، يخلص إلى أنه لا يوجد ما يدعو إلى استنتاج أنّ بريطانيا سوف تفقد صلاتها الخاصّة بالنظام الليبي طالما بقي الملك إدريس ممسكاً بزمام السلطة في البلاد.

ثمّ يبدي **بنهام**، فيما يشبه اللوم لأداء السفارة البريطانية في ليبيا، استغرابه كيف أنّ الحكومة البريطانية لم تكن على علم مسبق بورود اسم فكيني كمرشّح جديد لمنصب رئيس الوزراء أو على علم حتى بعودته من الولايات المتحدة إلى ليبيا.

وقد ذيلّ أحد كبار المسؤولين بالخارجية البريطانية مذكرة بنهام بتعليق بخطّ اليد بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣ جاء فيه:

" ما لم ننجح بالفعل في كسب البوصيري الشلحي إلى جانبنا، فإنه من الصعب النظر بتفاؤل إلى مستقبل بريطانيا في ليبيا. "

" It is difficult to view our future in Libya with optimism, unless indeed Busairi Shalhi can be brought over to our side "

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ أعدّ السفير البريطاني **ستيوارت** تقريراً مطوّلاً [٤٦] حول الوزارة الجديدة ضمّنه كافة **توقعاته ومخاوفه** بشأنها. وقد جاء هذا التقرير بعد أن تهيّأت للسفير فرصة اللقاء برئيس الوزراء الجديد، وكان من بين أهمّ ما ورد فيه:

١ - عدّة إشارت بشأن توجّهات حكومة فكيني **العربيّة**، من ذلك اعترافها يوم ١٩٦٣/٣/٢٥ بالنظام الجمهوري في اليمن [٤٧]، وترحيب الحكومة الليبية بالجهود المبذولة لإقامة وحدة بين مصر وسوريا والعراق، وقيام الملك بإرسال برقية تهنئة إلى رؤساء الدول الثلاث بشأن تلك الجهود، فضلاً عمّا ورد في بيان الحكومة الجديدة يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ من فقرات حول عزمها على القيام بمسئولياتها على الصعيد العربي لا سيّما دروها كحلقة وصل بين دول المشرق والمغرب العربي.

---

٤٦ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٤٧ كان وزير الخارجية السابق في حكومة الصيد (ونيس القذافي) قد أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي دورمان John Dorman يوم ١٩٦٢/٢/٢٠ أنّ الحكومة الليبية ليس في نيتها الاعتراف بذلك النظام بسبب عدم انجلاء الموقف بعد. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (229 - A) المؤرّخ في ١٩٦٢/٢/٢٣، الملف POL. 2 - Libya.

٢- إشارة أخرى إلى توجّهات حكومة فكيني **أفريقيا**، وأنّ بيان الحكومة تضمّن فقرة تتعلق بنيتها في إدخال تعديل على الدستور الليبي ينصّ على أنّ ليبيا جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الإفريقية [٤٨] .

وكان من بين ما خلص إليه السفير البريطاني في تقريره المذكور:

" في ضوء ذلك .. ومن خلال سجل أداء فكيني في الأمم المتحدة، ومن خلال ما أحسست به أثناء مقابلتي الشخصية معه، فإنني أستطيع الحكم بأنه سوف **يتبنّى سياسة أكثر اندفاعاً على الصعيد الخارجي وعلى الأخصّ عربياً**. وعوضاً عن التمسّك بشكل حادّ بسياسة الابتعاد وعدم التدخّل في القضايا القائمة بين الدول العربية، فمن المحتمل أن يحاول فكيني اتخاذ موقف متميّز بشأنها. ويبدو هذا أمراً ضرورياً إذا رأت ليبيا ألا تنأى بنفسها جانباً عن التطوّرات الرئيسية الجارية في العالم العربي، وهي السياسة التي لابدّ من الاعتراف بأنها إن جلبت في الماضي الاستقرار لليبيا إلا أنها لم تكن سياسة مثيرة [٤٩] (undramatic) وبالتالي لم تكن عربية [٥٠] ولا تحظى بقبول شعبي. غير أن الخطر الذي يكمن في هذا التوجّه الجديد يتمثل في احتمال أن يتحوّل المسار العام للسياسة الليبية في هذا الاتجاه، وأن يؤدي ذلك بالتالي إلى **إغراق ليبيا في هذه العملية**. "

ثمّ يضيف السفير ستيوارت:

" وبكلّ تأكيد فإن أيّ محاولة لربط ليبيا بالقضايا العربية من شأنه أن يؤدّي إلى تعريضها لضغوط أقلّ ما يقال عنها أنها سوف تكون مناوئة للمصالح الاستراتيجية التي تعبّر عنها معاهدة الصداقة الليبية البريطانية. "

ثمّ يشير السفير في هذا السياق إلى أنّ رئيس الوزراء فكيني وصف، خلال لقائه معه، موضوع القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا بأنه " دقيق " (Delicate)، وعلّق السفير على ذلك بعبارة جاء فيها:

" على الرغم من أنه ليس لديّ سبب يدعوني لافتراض أنّ فكيني سوف يقوم عن عمد بإلغاء الاتفاقيات القائمة، إلا أنه لديّ في الوقت نفسه أمل ضئيل في أن يقوم فكيني بالدفاع بحماس عن هذه الاتفاقيات إذا ما تعرّضت للنقد، أو في أن يستجيب بسرعة، كما تعوّدنا أن نتوقع، لطلباتنا الخاصّة بمنحنا تسهيلات للتدريب العسكري (فوق الأراضي الليبية).

---

٤٨ تمّ هذا فعلاً بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥.

٤٩ ماذا فعلت الدول العربية الأخرى التي كانت سياستها العربية مثيرة Dramatic ؟ ليس سوى الدخول في دائرة من الخلافات والصراعات العربية المتوصلة التي بدّدت الجهود وأهدرت الطاقات وكرسّت الخلافات وهو ما صبّ في النهاية في خدمة مصالح الدول الكبرى.

٥٠ لا يخفى ما في هذه العبارة من سخرية واستخفاف.

أما بالنسبة لسياسة **حكومة فكيني الداخلية** فيصف السفير ستيوارت أداءها وتوقعاته منها في هذا المضمار على النحو التالي:

" إنّ سياسة الحكومة الجديدة على **الصعيد الداخلي**، كما أوضحه بيان رئيسها أمام البرلمان، تقوم على الأفكار المعتادة نفسها .. الكفاءة والنزاهة والعدالة الاجتماعية والتقشف إلخ .. غير أنه توجد بعض الأسباب التي تدعو للأمل في أن تظهر همّة فكيني أكبر من سلفه (الصيد) في تنفيذ هذه الأفكار، وسيكون هذا مرتهناً بالطبع بالمحدّدات التي يفرضها عليه وجود الجهاز الإداري غير الكفؤ ذاته عند تنفيذ تعليماته. "

" لقد سارع فكيني إلى تقديم تشريع جديد أمام البرلمان لتحقيق وحدة البلاد وإلغاء النظام الاتحادي. إنه يعطي الانطباع بأنه نشط، ويظهر كما لو كان رجل أعمال، غير أنه **يبدو مغروراً وصدامياً يفتقد السجايا الدقيقة المميزة للرجل السياسي.** "

ثم يعبّر السفير بعد ذلك عن بعض **مخاوفه من الدكتور فكيني** على المدى البعيد:

" إنّ هناك بعض الدلالات الخاصّة بحكومة فكيني تبعث على القلق. وبإختصار فليس بمقدورنا أن نكون على الدرجة نفسها من اليقين (التي كنا عليها في ظلّ حكومة بن عثمان) بأنّ **وليّ العهد**، في حال وفاة الملك، سيجد – على الأقل – الحكومة القائمة إلى جانبه، وأنّ تلك الحكومة سوف تكون قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتلائه العرش. إنّ هذا لا يعني القول إنّ حكومة فكيني هي من صنع البوصيري الشلحي أو أنّ فكيني أداة في يد البوصيري .. إنّ فكيني ليس من النوع الذي يتلقى التعليمات من البوصيري، غير أنه بحكم ميول فكيني نحو الاتجاهات المعادية للملكية السائدة في المنطقة، وبحكم خلفيته التي تجعله ذا " نزعة تقدمية " بعيدة عن " المحافظة " ، فإنني أعتقد أنّ **فرص وليّ العهد في اعتلاء العرش هي أقلّ الآن مما كانت عليه في ظلّ حكومة الصيد.** "

كما يضيف:

" وسوف تتعزّز هذه الاعتبارات في حال نجاح جهود الجمهورية العربية المتحدة [٥١] كما يأمل لها أنصارها العديدون هنا. وفضلاً عن ذلك فإنه، في حال تحقق مشروع توحيد ليبيا، فإنّ **الملكية فيها سوف تصبح أقلّ أهمّية من ذي قبل كعامل أهم – إن لم يكن الوحيد – في الحفاظ على وحدة البلاد.** "

ويخصص السفير بعد ذلك فقرة ثانية في تقريره ضمّنها **مخاوفه حول مستقبل المصالح البريطانية في ليبيا** جاء فيها:

٥١ الإشارة هنا إلى المساعي التي كانت قائمة يومذاك والمتمثّلة في المحادثات الجارية لتحقيق صورة من صور الوحدة بين كلّ من مصر وسوريا والعراق.

" إن كل ما سلفت الإشارة إليه بشأن حكومة فكيني يحمل **دلالات غير مريحة لمصالح بريطانيا العسكرية في ليبيا**، فمن غير المحتمل أن يكون أيّ نظام جمهوري راغباً أو قادراً على القبول بمثل الحقوق والتسهيلات التي تمنحها لنا المعاهدة الحالية، في حين أنه حتى في الوقت الحالي فإن ضغوطاً معادية تتراكم ويمكن لها أن تؤدّي، ذات يوم، إلى إلغاء هذه التسهيلات إذا شعرت الحكومة بأن من مصلحتها تحويل الأنظار عن مشاكل داخلية تواجهها، أو أنها شعرت بأنها لم تعد بحاجة إلى استمرار المعاهدة بسبب توقف حاجتها إلى الدعم المالي أو العسكري الذي توفره المعاهدة، أو أنّ هذه التسهيلات أصبحت تشكّل مصدراً جدّيا لإحراجها. لهذه الأسباب كلها، فإنني أعتقد أنّ **من المهم أن نقوم بمراجعة وإعادة تقييم احتياجاتنا الحيوية في ليبيا**، وتحديد المدى الذي يمكن أن نذهب إليه من أجل المحافظة على هذه المصالح. "

ثمّ يضيف مستدركا:

" إنني لا أريد أن أبدو متشائماً جداً، فالملك مايزال يمسك بمقاليد السلطة. وطالما بقي كذلك فإنّ وضعنا سيكون آمناً بقدر كافٍ. وفي الواقع، فمن المحتمل أن نكتشف أنّ أسوأ توقعاتنا لا أساس لها، وأنّ الليبيّين سوف يستمرّون – كما فعلوا في الماضي – في التعبير عن تثمين واقعي من جانبهم لما فيه مصالحهم الحقيقية. غير أني في الوقت نفسه لا أستطيع أن أراهن على استمرار المناعة لديهم في مواجهة الأجواء المتغيّرة في هذا الجزء من العالم. "

ثمّ يعرج السفير على **تركيبة الوزارة الجديدة** ودلالالة ذلك:

" إن تحليل تركيبة الحكومة الجديدة هو ذو صلة ببعض القضايا (المخاوف) التي سلفت الإشارة إليها ... وبسبب احتفاظ رئيس الوزراء بوزارة الخارجية لنفسه وبسبب دمج وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، فإنّ حجم هذه الحكومة هو أقلّ من حجم سابقتها. إنها تضمّ ثمانية وزراء من طرابلس وخمسة من برقة واثنين من فزان. وهذا يمثل نسبة عالية من الطرابلسيين حتى مع تجاهل حقيقة أن رئيس الوزراء يحتفظ بحقيبتين. إنها تضم ليس أقلّ من خمسة وزراء من الحكومة السابقة .. إنّ الوزارة الجديدة هي في العموم أكثر شبابا وأفضل تعليما وأكثر أمانة من سابقتها. "

" وبنظرة أكثر تفحّصاً، فإنّ الوزارة الجديدة تبدو خليطاً من الشخصيات. بعضهم يملك نظرة عصرية مع خبرة في الإدارة ولكنهم يفتقدون الخلفية السياسية. وبعضهم الآخر له باع في السياسة وينقصه التعليم والقدرات والخبرة الإدارية، وبعضهم يمثل جيل السياسيين القدامى في الشرق الأوسط الذي يغلب عليهم التملق والأنانية، وبعضهم الآخر من النوع الذي لا هوية له ولا شخصية وجرى اختياره لاعتبارات شخصية أو جهوية، والبعض الآخر يجمعون خليطاً من الصفات. "

ويضيف في هذا الصدد:

" غير أنّ الأمر أكثر إزعاجاً في هذه الوزارة هو ذاك المتعلق باختيار **سيف النصر عبد الجليل**، الذي كان يشغل من قبل منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان، وزيراً للدفاع. إنه صديق حميم للبوصيري الشلحي، وهو معروف بميوله المصرية. وفي ضوء المعلومات التي وصلتنا عن وجود تذمّر في أوساط ضباط الجيش الليبي، وبالنظر إلى التغييرات المطلوب إحداثها في قيادة الجيش بسبب اغتيال معاون رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي (١٩٦٢)، فإنّ هذه التعيينات الجديدة سوف يكون لها تأثيرات بعيدة المدى على أوضاع الجيش. "

ثمّ يعود السفير ستيوارت إلى موضوع **تركيبة الوزارة الجديدة** فيضيف:

" وفي العموم، فإنّ هذه الوزارة تبدو موزّعة توزيعاً عادلاً بين شباب متعلم من صنف رجال الإدارة العامة الذي يتميزون بالأمانة والحماس، وصنف قدامى السياسيين الذين لا يملكون إلا القليل من الخبرة الإدارية والقابلين للإرتشاء. وإنني لا أستطيع رؤية الصنفين يعملان كفريق واحد لفترة طويلة قادمة، ووفقاً لتصوّراتي فإنّ رئيس الوزراء سوف يحاول معاملة بعضهم بخشونة، الأمر الذي سيدفع هؤلاء للردّ عليه بالمثل. "

وفي **فقرة ختامية** يقول السفير البريطاني في تقريره:

" كان تقييمي الأوّلي لهذه الوزارة أنها ستكون، بالمقارنة بسابقتها، أكثر كفاءة، وإلى حدّ ما أقلّ فساداً مع احتمال أن تكون أقل صداقة تجاه الغرب. وبعد المزيد من التفكير والملاحظة، فإني أميل إلى تعديل هذا التقييم بما يفيد أنّ هذه الوزارة سوف تكون أكثر نشاطاً ولكنها سوف تبقى محكومة بمحدّدات الجهاز الإداري الليبي. وأنّ درجة الفساد المالي قد تنخفض إلا أنه سوف يكون قولاً بدون أساس توقع حدوث تحسّن درامي كبير في أمر أصبح بمثابة العادة بالنسبة للحكومات الليبية. "

" من وجهة نظرنا (الحكومة البريطانية)، ففي الوقت الذي أصبحنا فيه نواجه حكومة هي أشبه بشركات رجال الأعمال، فإنني **آسى على رحيل بن عثمان** الذي هو، على الرغم من عيوبه كلها، صديق جيّد لبريطانيا. "

" إنّ المؤشرات تدلّ على أنّ السياسة الليبية، على أصعدتها الخارجية والداخلية، سوف تتحرك، منذ الآن،

في مسارات واتجاهات، هي أقل ممّا كانت عليه في الماضي، خدمة لمصالح بريطانيا. " [٥٢]

أما **السفارة الأمريكية** في ليبيا، فقد قام القائم بأعمالها [٥٣] المستر جون دورمان John Dorman بإعداد تقرير [٥٤] مطوّل (١٥ صفحة) مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٧ ويحمل عنوان" **دلالات للسياسة الأمريكية في ليبيا** " تناول فيه بعض الانطباعات عن حكومة الدكتور فكيني حيث جاء فيها:

" إنّ حكومة فكيني الجديدة التي أعلن عنها في ١٩٦٣/٣/١٩ تقدّم وعداً جديداً ببذل جهد عازم على التحرّك نحو الأمام على عدد من الجبهات. وفي أولى خطبه التي ألقاها أمام البرلمان يوم ١٩٦٣/٣/٣١، والتي استقبلت بحماس من قبل أعضاء البرلمان والجمهور على السواء، حدّد أهداف حكومته. "

" ويبيّن بوضوح أنّ فكيني سعى من خلال خطبته أن يستعيد الحكم ثقة الشعب في الحكومة بعد أن أصبح فساد حكومة بن عثمان موضوع الأحاديث العامة على نطاق واسع. وقد أكدّ فكيني في خطبته على نزاهة ومهارة أعضاء حكومته الذي تعهّدوا بالعمل بأمانة مطلقة من أجل خير المواطنين .. كما تعهّد في خطبته بتقديم مشروع الوحدة الكاملة للبلاد أمام البرلمان في القريب العاجل. "

كما جاء فيه أيضاً:

" أمّا على الصعيد الخارجي فقد قدّم فكيني شرحا جزئيا لسياسة حكومته مشيراً إلى أنّ علاقة ليبيا بكلّ بلد على حدة سوف تقوم على أساس تقييم موضوعي لمصالح ليبيا مع ذلك البلد .. لقد وصف ليبيا بأنها الجناح الشرقي للمغرب العربي وتربطها مع دول المشرق العربي علاقات ثقافية وتاريخية خاصّة تؤهّلها أن تلعب دور حلقة الوصل بين مشرق ومغرب العالم العربي. "

---

٥٢ توجد مذكرة داخلية مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٦ معدّة من قبل سكرايفنر R. S. Scrivener، مدير إدارة شرق وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية، تفيد بأنّ الإدارة أعدت تقريراً حول التطوّرات الجارية في ليبيا لاستعمال وزير الخارجية البريطانية، فيما لو دعته الحاجة لذلك أثناء الاجتماع الوزاري لأعضاء حلف السنتو CENTO. كما تفيد المذكرة ذاتها بأنّ رئيس الوزراء البريطاني يومذاك أبدى اهتماماً خاصاً بالتطورات الجارية في ليبيا، وأنه بناءً على ذلك قامت الإدارة المذكورة بإعداد ورقتين؛ الأولى لأغراض استعمال Joint Intelligence Bureau (JIB)، والثانية لأغراض استعمال Steering Committee. وقد تضمّنت الورقة الأخيرة مقترحات حول الكيفيّة التي يمكن بها صياغة سياسة بريطانيا تجاه ليبيا في ضوء تلك التطورات. الرقم الإشاري VT 1015/44 بالملف السابق (FO 371/173239 28189) . كما يلاحظ أنه في ضوء هذه التقارير قام سكرايفنر، بناءً على تعليمات وزير الخارجية البريطاني، بإعداد مذكرة مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١ رفعت إلى عدد من المسؤولين بالحكومة البريطانية. الرقم الإشاري VT 1015/44 بالملف السابق.

٥٣ كان السفير الأمريكي جون ويزلي قد غادر منصبه في ليبيا يوم ١٩٦٢/١٢/٢٠، والسفير الجديد لايتنر C. Allan Lightner لم يكن قد وصل بعد لإستلام عمله في ليبيا عندما حدث هذا التغيير في الحكومة الليبية.

٥٤ التقرير بعنوان " Implications for US Policy in Libya " وهو يحمل الرقم (A – 270) بالملف POL. 1 Libya – US.

كما أشار **دورمان** في تقريره إلى أنّ الدكتور فكيني قام فور تسلمّه لمنصبه باتخاذ موقف مناهض لحكومة سلفه، فاعترف بحكومة السلال في اليمن [٥٥]، وفضلاً عن ذلك فقد وعد بمواصلة الجهود من أجل دعم القضية الفلسطينية والالتزام بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة.

ثمّ عرض تقرير القائم بالأعمال الأمريكي **لتركيبة الوزارة الجديدة** على النحو التالي:

" في الوقت الذي تمثل فيه حكومة فكيني خليطاً من قدامى السياسيين والبيروقراطيين وبعض الشخصيات المعيّنة لأغراض سياسية وبعض الشباب، إلا أنه من الأمور المشجّعة حول هذه الحكومة أنها تضمّ ست شخصيات تحمل مؤهلات جامعية من الخارج، وهذا العدد هو الأكبر في أيّ حكومة في تاريخ ليبيا. وعلى الرغم من استبقاء رئيس مجلس التخطيط غير الكفء حامد العبيدي في منصبه، إلا أنه توجد مؤشرات على أنه لن يبقى في هذا المنصب طويلاً [٥٦]. كما أن تعيين بن قدارة (صهر رئيس الوزراء) كوزير للمالية والاقتصاد الوطني، بعد ضمّ الوزارتين معاً، من شأنه أن يَعِد بتحقيق تنسيق مفيد لنشاط الحكومة في هذه المجالات، وهو الأمر الذي سهّل بالفعل حتى الآن المحادثات الجارية بين مسؤولي الحكومة الليبية وبرنامج المساعدات الأمريكية. "

" إن العزم الذي تبديه الحكومة الحالية، والمناقض للجمود والكسل الذي كانت عليه الحكومة السابقة، من شأنه أن يجعل من هذا وقتاً مناسباً لإستعادة المبادرة الأمريكية في مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسات المالية الصحيحة.

وفي معرض الحديث عن " **قيادة الجيش الليبي** " أشار دورمان في تقريره إلى مخاوف السفارة الأمريكية، هي الأخرى، من تعيين **سيف النصر عبد الجليل** وزيراً للدفاع في الوزارة الجديدة حيث جاء فيه:

" إن تعيين **سيف النصر عبد الجليل** في ١٩٦٣/٣/١٩ (خلفاً لعبد النبي بالخير في منصب وزير الدفاع) وهو كما يقال صديق للبوصيري الشلحي من شأنه أن يكون له تأثيرات على بناء (قيادة) الجيش. إنّ سيف النصر، الذي هو ابن أخي والي فزان، معروف أنه موالٍ لمصر وبأنه على صلة، ولو ضعيفة، بعبد الناصر. وفي الوقت نفسه فإنّ له، وبشكل كبير من خلال الخدمات الطبية التي قدّمت له ولعائلته بواسطة مستشفى قاعدة ويلس، علاقات صداقة مع القاعدة كما أنه حافظ على علاقة شخصية وديّة مع السفير الأمريكي [٥٧].

---

٥٥ من المعروف أنّ الإدارة الأمريكية اعترفت بحكومة عبد الله السلال منذ مرحلة مبكرة من وقوع الانقلاب في اليمن في ١٩٦٢/٩/٢٦. راجع مبحث " السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢ – ١٩٦٧ " ، بقلم د. أحمد يوسف أحمد، كتاب " السياسة الأمريكية والعرب " ، مجموعة باحثين. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. مايو/أيار ١٩٨٥.

٥٦ لم تتحقّق توقّعات دورمان بشأن الوزير حامد العبيدي فبقي في منصبه حتى نهاية حكومة فكيني كما أنه استمر في شغل المنصب ذاته خلال حقبة محمود المنتصر الثانية.

٥٧ يقصد السفير السابق جون ويزلي جونز الذي غادر عمله في ليبيا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ م.

" إن العقيد **إدريس عبد الله** وكيل وزارة الدفاع ما يزال من مناهضي آل سيف النصر والبوصيري الشلحي وموالياً للملك، غير أنه انتهازي ولا يمكن الاعتماد عليه. إنّ قدرته على التلوّن سوف تكون محل اختبار عندما يحاول بذل مساعيه لنيل الحظوة لدى الوزارة الجديدة. "

كما يعرّج التقرير على موضوع مدى تأثير حكومة فكيني على **حظوظ وليّ العهد** في اعتلاء العرش في حال وفاة الملك فيقول:

" إلى الحدّ الذي تستطيع فيه حكومة فكيني تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها بأن تكون حكومة إيجابية وأمينة، فإنّ من شأن ذلك تعزيز فرص وليّ العهد قليلاً من خلال القضاء على أسباب السخط القائم في المجتمع جرّاء فساد الحكومة (السابقة) ومن خلال إثبات أنّ الرفاهية العامة لجهود المواطنين يمكن أن تتحقق عن طريق نظام ملكي. "

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٣، نقل المستر **كيليك** J. E. Killick من السفارة البريطانية في واشنطن إلى خارجية بلاده بعض انطباعات الخارجية الأمريكية عن الدكتور فكيني وحكومته [٥٩] أكّد فيها في البداية أنّ تقييم الحكومة الأمريكية للوزارة الليبية الجديدة ورئيسها فكيني يبدو، إلى حدّ كبير، مطابقاً لتقييم السفارة البريطانية في ليبيا الوارد في رسالة السفير ستيوارت المؤرّخة يوم ١٩٦٣/٣/٢٢ والتي سبق للخارجية البريطانية أن أحالت صورة منها إلى سفارتها في واشنطن. ثمّ أورد كيليك بعض الملاحظات التي رأى أنها قد تكون ذات فائدة تلخّصت في الآتي:

أولاً: أنّ الخارجية الأمريكية ترى في قيام الملك بتعيينّ فكيني رئيساً للوزارة إثر التعديل الواسع الذي أدخل على وزارة الصيد في ١٩٦٣/٣/٦ (أي قبل أقلّ من أسبوعين من تعيينّ فكيني) **أمراً مثيراً للإنزعاج لدلالته على تردّد الملك وعدم حزمه**. كما أنّ الخارجية الأمريكية مصدومة (Struck by) ببيان حكومة فكيني الذي ألقاه يوم ١٩٦٣/٣/٣١. وتعتقد الخارجية الأمريكية أنّ فكيني عازم على حضور اجتماع مجموعة الدار البيضاء [٥٩] (رغم أنّ ليبيا ليست عضواً رسمياً في تلك المجموعة حيث لم توقع على ميثاقها). كما تتوقع الخارجية الأمريكية أنّ فكيني سوف يحضر أيضاً مؤتمر الدول الإفريقية المزمع عقده في أديس أبابا [٦٠].

---

٥٨ راجع رسالة كيلّيك إلى سكرايفنر مدير إدارة شرق وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية ذات الأرقام الإشارية VT 1015/43، 10256/63 بالملف FO 371/173239.

٥٩ كتلة سياسية كانت تضمّ كلا من غانا وغينيا ومالي والجزائر ومصر والمغرب تهدف إلى توحيد أفريقيا. وقد اندمجت هذه الكتلة في منظمة الوحدة الإفريقية عندما تأسّست هذه الأخيرة في ١٩٦٣/٥/٢٦.

٦٠ لم تتحقّق توقّعات الخارجية الأمريكية حيث شاركت الحكومة الليبية في مؤتمر أديس أبابا الذي بدأ أعماله في ١٩٦٣/٥/٢٢ بوفد ترأسّه الأمير الحسن الرضا ولم يضمّ رئيس الوزراء فكيني.

ثانياً: وصفت الخارجية الأمريكية تعاملات الدكتور فكيني مع القائم بالأعمال الأمريكي (J.Dorman) بأنها وديّة غير أنها تميّزت بالحذر ولم تحمل أي التزام. كما وصفت موقفه بأنه كان " متردّداً " حتى بالمعايير الليبية. وقد فسّرت الخارجية الأمريكية هذا التردّد بسبب بقاء فكيني بعيداً عن ليبيا فترة طويلة [٦١] باستثناء بعض الزيارات القصيرة إليها، وكذلك بسبب أنّ المنصب الوزاري الوحيد الذي تقلّده هو وزارة العدل [٦٢]. ورغم ذلك فالخارجية الأمريكية تعتبر أنّ بقاء فكيني نشطاً حتى الآن على الصعيد الداخلي مثير للدهشة. كما تبدي دهشتها أيضاً على وجه الخصوص من التعديل الذي أدخل على الدستور وأعطيت بموجبه **المرأة الليبية** حقّ التصويت. وعلى العموم يبدو أنّ فكيني يحظى لدى الخارجية الأمريكية بسمعة أنه نزيه وليس بالضرورة موضوعياً. "

" Reputation for integrity though not for objectivity "

ثالثاً: فيما يتعلق بتركيبة الوزارة الجديدة، أشارت الخارجية الأمريكية إلى ملاحظة أبداها لهم أحد المسؤولين الليبيّين مفادها أنّ حكومة فكيني تضمّ وزيرين من القبيلة نفسها (العبيدات) هما حامد العبيدي ومحمد ياسين المبري، وهو أمر غير معتاد في التجربة السياسية الليبية، ومن غير المتوقع أن تستمرّ الحالة طويلاً حيث سيخرج أحدهما من الوزارة [٦٣].

رابعاً: لاحظت الخارجية الأمريكية أنّ موقف الدكتور فكيني اتسّم **بالإهمال لوليّ العهد** بشكل ملحوظ في البداية، كما لاحظت أنّ فكيني أخذ يولي فيما بعد وليّ العهد بعض الاهتمام. ولا يبدو من جهة أخرى أنّ لدى الخارجية الأمريكية آراء ثابتة حول المدى الذي يمكن أن يؤثر به تعيين فكيني على المشاكل المتعلقة بقضية تولي العرش في حال وفاة الملك.

---

٦١ منذ أواخر عام ١٩٥٧ وحتى فبراير/ شباط ١٩٦٣.

٦٢ دخل وزارة مصطفى بن حليم في ١٩٥٦/٣/٢٦ كوزير بلا وزارة ثمّ أصبح وزيراً للعدل إلى أن استقالت الوزارة في ١٩٥٧/٥/٢٦.

٦٣ رغم أنّ الملاحظة في جوهرها صحيحة إلا أنّ الوزيرين بقيا في الوزارة إلى حين استقالتها.

التعديلات الدستورية

سارع الدكتور فكيني في البيان الذي ألقاه أمام البرلمان يوم ١٩٦٣/٣/٣١، إلى الإعلان عن نيّة الحكومة، وبالطبع بعد التشاور مع الملك، في تقديم مشروع بإدخال عدد من التعديلات على دستور ١٩٥١ يتعلّق معظمها بإلغاء النظام الإتحادي القائم وتحقيق وحدة البلاد.

وبالفعل قدمّت الحكومة في ١٩٦٣/٤/١٤ مشروعها الذي وعدت به البرلمان، فصادق بالإجماع في اليوم التالي عليه، وأحاله إلى مجلس الشيوخ الذي قام بدوره بالمصادقة بالإجماع عليه في اليوم نفسه. ومع حلول يوم ١٩٦٣/٤/٢٢ كانت المجالس التشريعية للولايات الثلاث قد صادقت بدورها على هذه التعديلات، ومن ثمّ فقد صدر مرسوم ملكي بها بقانون [٦٤] مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٥ ويحمل الرقم (١) لسنة ١٩٦٣. أمّا أهمّ تلك التعديلات فقد تضمّنت:

أولاً: إلغاء النظام الإتحادي ونقل كافة سلطات الولايات إلى الحكومة المركزية [٦٥] .

ثانياً: تعديل المادة (٣) من الدستور بحيث أصبحت تنصّ:

" المملكة الليبيّة جزء من الوطن العربي، وقسم من القارّة الإفريقية "

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا التعديل:

" ولمّا كانت المملكة الليبية في واقعها الملموس والمحسوس هي جزء من القارة الإفريقية وتجاوباً مع رغبات شعوب قارتنا الإفريقية في ركبها الصاعد، ولمّا كان من نِعَم الله علينا أننا عرب من سلالة عربية، لنا أشقاء في العروبة ومشاعرنا متجاوبة وأمانينا متفقة – فلا عجب أن تضمّن الدستور في مادته الثالثة هاتين الحقيقتين. "

ثالثاً: تعديل المادة (٤٠) من الدستور بحيث أصبحت تنصّ:

" السيادة لله، وهي بإرادة الله وديعة للأمة، والأمة مصدر السلطات "

وقد حلّت محلّ الصياغة القديمة التي كانت تنصّ:

" السيادة للأمة والأمة هي مصدر السلطات " .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا التعديل:

" .. ولمّا كانت السيادة في واقع الأمر، حسبما أجمع واستقرّ عليه بحق فقهاء الشريعة الإسلامية، هي لله جل وعلا، فعدّل النص بما يردّ الأمور إلى نصابها الصحيح .. وعدّلت تبعاً لذلك المادة (٤٤) بالصيغة الآتية:

" مع مراعاة ما جاء في المادة (٤٠) فإنّ السيادة أمانة الأمة للملك محمد إدريس المهدي السنوسي... "

---

٦٤ نُشر هذا القانون في العدد الأول من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية بتاريخ ٢٧ أبريل/نيسان ١٩٦٣.

٦٥ تناولنا هذا الموضوع بإسهاب في الفصل التالي " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الإتحادي " .

رابعاً: تعديل المادة (٦٨) بحيث أصبحت تنصّ:
" الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية ومهمّتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، وتشمل الجيش وقوات الأمن. "

وكان النصّ في السابق يقتصر على:
" الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية " .

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية في تفسير هذا التعديل:
" عدّلت المادة (٧٨) ... فرؤى إيضاح ما ينصرف إليه تعبير " القوات المسلحة " إذ أنها تشمل الجيش وقوات الأمن معاً وفي هذا إقرار للحالة السابقة قبل التعديل، كما أوضحت المادة بعد تعديلها مهمّة هذه القوات المسلحة وهي حماية سيادة البلاد وسلامة أرضها وأمنها. " [٦٦]

خامساً: تعديل المادة (٧١) من الدستور بحيث أصبحت تنص:
" الملك ينشئ ويمنح الألقاب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف، أمّا إنشاء الرتب المدنية فمحظور "

وقد جاء في تفسير هذا التعديل بالمذكرة الإيضاحية ما نصّه:
" ... والثابت أنّ المقام السامي لم يستعمل حقه منذ فجر الاستقلال حتى الآن في منح الرتب المدنية كرتبة البكوية والباشوية، وفضلاً عن ذلك فإنّ هذه الرتب لم تعد تلائم تطوّر العصر الحديث، ومن ثمّ فإذا عدّل النص بما يحقق هذه الغاية ويساير السياسة الحكيمة التي نهج عليها المقام السامي، فإنّ ذلك يعدّ أمراً سائغاً مقبولاً، ويتمشّى مع ديمقراطية الإسلام وقواعد المساواة فيه. "

سادساً: تعديل المادة (٧٩) من الدستور بحيث أصبحت تنص:
"يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل تولّيهم أعمال مناصبهم اليمين الآتية أمام الملك:
(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والملك وأن أحترم الدستور والقانون وأرعى مصالح الشعب رعاية كاملة) " .
كانت المادة قبل التعديل خالية من القسم.

سابعاً: تعديل المادة (٩٠) من الدستور بحيث أصبحت تنص:
" لا يجوز للوزراء أن يتولوا أيّة وظيفة عامّة أخرى في أثناء تولّيهم الحكم، أو أن يمارسوا أيّة مهنة أخرى، أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة أو يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من أموالهم أو يقايضوها عليه. ولا أن يدخلوا بصورة

---

٦٦ وقد علّق لوكاس (رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا) على هذا التعديل، معتبراً أنه تمّ بتأثير جهود الفريق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن الذي كان يحرص على أن يكون صاحب حق في اتصال مباشر مع الملك باعتباره القائد الأعلى لقوات الأمن دون حاجة للمرور على وزير الداخلية المسؤول المباشر عن قوات الأمن. راجع الفقرة (٨) من تقرير لوكاس المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢. الملف FO 371/173238 28191.

مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة والمؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أيّة شركة أو أن يشتركوا اشتركاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي. "

وجاء في تفسير التعديل الذي طرأ على النص الأصلي لهذه المادة:

" ... فعدّلت هذه المادة بحيث أصبحت تتناول في مدلولها حظر التصرّف بالبيع أو المقايضة من جانب الوزير لشئ من أملاكه. "

ثامناً: تعديل المواد (٩٤)، (٩٦)، (٩٨) المتعلقة **بمجلس الشيوخ** [٦٧] بحيث أصبحت تنصّ على التوالي:

المادة (٩٤)

" يؤلف من أربعة وعشرين عضواً يُعينهم الملك " .

المادة (٩٦)

" يشترط في عضو مجلس الشيوخ، زيادة على الشروط المقرّرة في قانون الانتخاب، أن يكون ليبياً، وألا تقل سنه يوم التعيين عن أربعين سنة ميلادية " .

المادة (٩٨)

" مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ويجدّد اختيار نصف الشيوخ كلّ أربع سنوات، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه. "

وقد جاء بالمذكرة **الإيضاحية** في شرح أسباب هذه التعديلات:

"... بقي النظام البرلماني على ما هو عليه وهو أحد الضمانات الجوهرية في الدول الديمقراطية. كما روعي الإبقاء على نظام المجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ.."

" ولمّا كان مجلس الشيوخ الحالي مشكّلاً على اعتبار الدولة قائمة على النظام الاتحادي ومثلت فيه الولايات على قدم المساواة، فإنّ الانتقال إلى نظام الوحدة من شأنه أن يغيّر الأساس الذي شكّل بمقتضاه مجلس الشيوخ **فغدت القاعدة لهذا التشكيل الجديد هي تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ** إذ أنه ممّا يقوّم الأداة السياسية في البلاد أن يكون، إلى جانب أعضاء مجلس النواب المنتخبين جميعهم، أشخاص يستطيعون بمكانتهم الذاتية وكفاءتهم الشخصية وسابق خدماتهم الوطنية أن يكون لرأيهم وزن ممّا توفّر لهم من علم ورصيد وطني وتجربة في الأعمال التي زاولوها وأن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة سديدة ومشاعر صادقة. ولكن كثيراً من هؤلاء يأبون أن يوطّنوا أنفسهم على خوض معارك الانتخابات لمجلس النواب، لذلك تفتح لهم في كثير من البلدان أبواب مجلس الشيوخ بتعيينهم فيه، وبذا يتحقّق تمثيل هؤلاء الشيوخ للأمة على وجهٍ أكمل. "

---

٦٧ راجع فصل " أضواء على التجربة البرلمانية " بالمجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

" ... حدّد عدد أعضاء مجلس الشيوخ بأربعة وعشرين عضوا وهو العدد الذي يحتويه مجلس الشيوخ من قبل. كما روعي في التعديل عدم الإستكثار، إذ المعروف في علوم الاجتماع والمشاهد في المجالس الكبيرة العدد أنه كلما ازداد عدد الأعضاء كانت المناقشات أقل جدوى واستقلال الرأى ونضوجه أضعف سببا.

تاسعاً: تعديل المواد (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٧)، (١٠٩)، (١٢٥)، (١٢٦) المتعلقة بمجلس النواب وحقّ الانتخاب وأهمّها [٦٨] :

تعديل المادة (١٠٠) التي أصبحت تنصّ:

" يؤلف مجلس النواب من أعضاء يجرى انتخابهم بالاقتراع السرّي العام على مقتضى قانون الانتخاب " .

فقد نصّ التعديل على أن يتمّ انتخاب أعضاء مجلس النواب عن طريق الاقتراع السرّي العام [٦٩] .

أمّا التعديل الهام الآخر فقد تمثّل في **الإجازة للمرأة الليبية بممارسة حقّ الانتخاب** بموجب المادّة (١٠٢):

" الانتخاب حقّ لليبيّين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبيّن في القانون، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقا للشروط التي يضعها القانون. "

وجاء في المذكرة الإيضاحية بهذا الخصوص:

" وعن المادة (١٠٢) عدّلت صياغتها بما يجيز للمرأة الليبية أن تمارس حق الانتخاب وفق الشروط التي يضعها القانون. فالمرأة تمثل نصف المجتمع، وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى إعطاء المرأة حقها الطبيعي في المشاركة في الحياة العامة فشغلت بعض الوظائف العامة، وفتحت لها الجامعة أبوابها، فلم يكن بد – مسايرة للتطور – من إعطائها حق الانتخاب. " [٧٠]

عاشراً: تعديل وضبط صياغة نص المادّة (١٧٢) على النحو التالي:

" تؤول للخزانة العامة جميع إيرادات الدولة بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم وغير ذلك من الأموال وفقا لأحكام الدستور والقوانين. "

حادي عشر: تعديل المواد (١٤١- ١٤٩) الخاصّة **بالسلطة القضائية** وجاء في المذكرة الإيضاحية بهذا الشأن:

" وفيما يتعلق بالسلطة القضائية في الدولة فتتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى من مدنية وشرعية وغيرها على اختلاف درجاتها وتصدر أحكامها وفق الدستور والقوانين وباسم الملك. "

---

٦٨ راجع فصل " أضواء على التجربة البرلمانية " بالمجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

٦٩ راجع د. اسماعيل مرزة م. س. ص. (٤٩٤ – ٤٩٥).

٧٠ راجع فصل " أضواء على التجربة البرلمانية " بالمجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

" وحتى تكفل العدالة للجميع، وتتوفـّر الطمأنينة في نفوس القضاة ليحكموا بما يرونـه الحق والعدل نصّ صراحة على أنهم غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبـيّن فـي القانون وأسوة بما متبّع في كافـّة الدول المتحضرة. "

هذه هي ملامح التعديلات الدستورية التي استحدثتها وزارة الدكتور فكيني خلال الشهر الأول من مجيئها إلى الحكم. ولقد استقبلت هذه التعديلات – وعلى الأخصّ ما يتعلق منها بإلغاء النظام الاتحادي – بترحيب وتأييد شعبي واسع في أغلب الأوساط الليبيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صحيفة " **طرابلس الغرب** " الحكومية نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٤/٢١ خبراً مفاده أن ستين سيدة ليبيّة من أعضاء **جمعية النهضة النسائية** وطالبـات الجامعة الليبيّة والمدارس الثانوية قمن بمظاهرة في مدينة طرابلس في اليـوم السابق، تـوجهن خلالها إلى قصر الملك ومبنى رئاسة الوزارة، عبّرن خلالها عن ترحيبهن بالتعديلات الدستورية التي أعطت المرأة الليبيّة حق الانتخاب [٧١].

٧١ برقية السفارة الأمريكية بطرابلس ذات الرقم الإشاري (A – 361) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٣٠.

أول خطة خمسية شاملة للتنمية
(١٩٦٣ - ١٩٦٨)

رغم الجهود المكثفة التي بذلتها **حكومة محمد عثمان الصيد** من أجل تطوير الجهاز التخطيطي في البلاد المتمثل في **" مجلس الإعمار "** ودفع العملية التخطيطية، ورغم تواصل نشاط الأجهزة المعنية في سبيل إعداد وإقرار أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ الحظ لم يسعف الوزارة المذكورة لتنال شرف إنجاز تلك الخطوة الهامة.

ومع ذلك، فقد سهّلت تلك الجهود على وزارة الدكتور فكيني أن تنجز تلك المهمة **خلال أمد قصير من تشكيلها**. وكانت أولى الخطوات التي قامت الحكومة الجديدة بها في هذا الصدد تشكيل **" لجنة مؤقتة "** كلفت بمهمّة **مراجعة مشروع الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية** الذي سبق إعداده، وكانت هذه اللجنة برئاسة وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي، وعضوية كل من وكيل وزارة المالية خليفة موسى ورئيس مجلس الإعمار السابق عبد الله سكتة والدكتور أحمد عتيقة عن بنك ليبيا، كما ضمّ إلى هذه اللجنة كمستشارين كلاً من الممثل المقيم لبرنامج مساعدات الأمم المتحدة U. N. T. A. B. المستر Bloch ومدير برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا U. S. A. I. D. المستر Mac Phail والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء المستر M. Neuville واستعانت اللجنة في عملها بالدكتور **نريان براساد** Narian Prasad [٧٢] (الذي ترأس بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لدراسة الاقتصاد الليبي في عام ١٩٥٩).

وفي الرابع والعشرين من شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣ قدّمت حكومة الدكتور فكيني إلى **مجلس النواب** أول مشروع خطة خمسية شاملة للتنمية الاقتصادية وصدر بها مرسوم ملكي في ١٩٦٣/٨/٢٠ بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ بإجمالي مخصّصات مالية بلغت نحو (١٦٩) مليون جنيه ليبي وما يعادل (٤٧٥) مليون دولار أمريكي تقريباً. [٧٣]

وقد حُددت أهداف تلك الخطة في الآتي:

١- ضمان الإسراع بتحسين مستوى المعيشة لليبيّين وبخاصّة الفئات ذات الدخل المحدود الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من الرخاء الاقتصادي.

٢- إعطاء اهتمام خاصّ لقطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيسي لسد حاجات المستهلك الليبي وباعتباره أيضاً مصدر الدخل والعمل لغالبية المواطنين. مع توجيه اهتمام مناسب للصناعة والعمل على زيادة انتاجية وكفاءة العمال والمزارعين مع تشجيع القطاع الخاصّ للاستثمار في هذين المجالين.

---

٧٢ دُعي خصّيصاً من قبل رئيس الوزراء الدكتور من عمله كمستشار لرئيس وزراء نيجيريا وحضر إلى ليبيا خلال الفترة ما بين ١٧، ٢٩ مايو ١٩٦٣ لإبداء رأيه وملاحظاته حول مشروع الخطّة. راجع التقرير السرّي المرسل من السفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤. الرقم الإشاري (VT 1111/10). الملف رقم FO 371/173254.

٧٣ على أن يبدأ العمل بهذه الخطة اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ التي كانت قد بدأت في ١٩٦٣/٤/١ م.

٣- تمكين القطاع العام الحكومي من استمرار الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وفي المواصلات والسكان مع بقية القطاعات الأخرى التي تُعتبر ضرورية من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي.

٤- تطوير المناطق الريفية من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية فيها، مما يساعد على ضمان انتظام تشغيل سكان هذه المناطق والاستفادة من قدرتهم الإنتاجية وتحقيق زيادة في دخولهم بشكل يحقق العدالة في توزيع الدخل القومي ويحدّ من هجرتهم إلى المدن.

٥- تنظيم حركة وسياسة الإستيراد بما يحول من جهةٍ دون استيراد أية سلع ومواد يمكن إنتاجها داخل البلاد، وبما يحدّ من معدّلات التضخّم وتوفير كافة السلع اللازمة للتنمية والعمل في الوقت نفسه على زيادة الإنتاج المحلي مع تبني سياسةٍ جمركية لحماية هذه المنتجات، والعمل تدريجيا على إحلال السلع والمواد المستوردة ببديل لها يُنتج محليا.

٦- اتخاذ كافة الترتيبات والمعايير النقدية والمالية والتجارية التي يُرى ضرورتها - وبأسلوبٍ متناسق - من أجل ضمان زيادة الإيردات والعائدات وضبط وترشيد النفقات.

٧- اتخاذ الخطوات اللازمة لسد الفراغ والنقص القائم في مجال توفير المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة للعملية التخطيطية وذلك بدعم الأجهزة الإحصائية القائمة وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث.

ومن **الملاحظات** المبكرة التي سجلت بشأن الخطة الإنمائية الأولى [٧٤] :

١- أنها أُعديتْ على عجل ودون تدبّر كافٍ حيث أنها قُدّمت في خضم إعادة البناء التي تعرّضت لها أجهزة الدولة وإداراتها منذ أبريل ١٩٦٣ م.

٢- أنها أُعديتْ في ظلّ غياب معلوماتٍ كافية وبياناتٍ إحصائية وافية ودقيقة.

٣- أنها أُعديتْ في ظلّ غياب أهدافٍ وغاياتٍ قومية واضحة ومحدّدة لها.

وقد أشار إلى هذه الملاحظة الأخيرة خبير الأمم المتحدة المستر G. N. N. Nunn الذي كان يعمل في ليبيا حيث وصف عملية إعداد تلك الخطة بالعبارات التالية:

" ربما كان من أكبر الصعوبات التي ووجهت في عملية إعداد الخطة هي أنّ أجهزة الحكومة الاتحادية والولايات (قبل إلغاء النظام الاتحادي في أبريل ١٩٦٣) كان قد طلب منها تقديم المشروعات التي ترى أهمية إدراجها في مشروع خطة التنمية دون أن تعطي هذه الأجهزة أية توجيهاتٍ بشأن الأهداف القومية أو المحلية التي يُسعى إلى تحقيقها. كذلك فلم يكن هناك الوقت الكافي ولم توجد الكفاءات الإدارية والفنية القادرة على تحديد هذه الأهداف القومية العامة ..

---

٧٤ راجع ما ورد بهذا الخصوص في ص. (٦) من تقرير السفارة الأمريكية ذي الرقم (270 – A) المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٧. الملف POL. 1 Libya – US.

وهكذا فقد جرى إعداد مشروع الخطة من واقع قوائم المشروعات والتي لم تكن في حقيقتها سوى تعبير عن آمال وتطلعات قدمتها مختلف الأجهزة المكلّفة، التي كانت تتنافس فيما بينها في الحصول على أكبر حصة من المشروعات من منظور نقدي صرف. وقد أعطيت التعليمات لواضع مشروع الخطة بأن يعدّها في ضوء المشروعات المقدمة بصرف النظر عن الأهداف والغايات " .

ومن الواضح أنّ هذه الحقائق والملاحظات لم تكن غائبة عن أذهان المسؤولين خلال تلك الحقبة. ولعل هذا الأمر هو الذي حدا برئيس الوزراء محي الدين فكيني أن يقول عند تقديمه لمشروع خط التنمية أمام البرلمان:

" إن مشروع الخطة الخمسية هو أول خطة شاملة للتنمية عرفتها ليبيا في تاريخها الطويل. وليس مستغرباً ألا تتسم بعض جوانبها بالدقة .. وليس أمامنا من سبيل سوى التجربة والخطأ للتعرّف على مجالات التعديل والتصحيح المطلوبة مستقبلاً " .

الخطة الخمسية أمام البرلمان

كان مشروع الخطة الخمسية الذي قدمته الحكومة للبرلمان يتضمّن اقتراحاً بإنفاق نحو (١٦٩) مليون جنيه على مختلف مشروعات التنمية خلال سنواتها الخمس ١٩٦٨/٦٣، على أن يخصّص منها مبلغ (٢١) مليون جنيه للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣.

وقد حظيت الخطة الخمسية للتنمية بمناقشات داخل البرلمان اتسمت بالحدّة، وشارك فيها عدد من النواب كان من أبرزهم عبد المولى لنقي وعلي مصطفى المصراتي وعبد القادر البدري ومفتاح شريعة. وقد سجّل أحد تقارير السفارة الأمريكية [٧٥] ملخصاً لهذه المناقشات التي دارت خلال جلسات المجلس يومي ١٤، ١٥ من شهر يوليو/تموز ١٩٦٣. وكان ممّا ورد فيه:

جرت (في جلسة ١٩٦٣/٧/١٤) قراءة تقرير اللجنة البرلمانية للمالية والاقتصاد حول مشروع الخطة الخمسية للتنمية. ويقع التقرير في (٢٨) صفحة ويشمل على (٢٤) توصية. وقد اقترح التقرير اعتماد الخطة من قبل البرلمان على الرغم من غياب تفاصيل للمشروعات المراد تنفيذها. ومن بين التوصيات التي اشتمل عليها تقرير اللجنة البرلمانية:

(أ) تقديم تقرير متابعة سنوي لمجلس النواب يوضح فيها الأعمال التي تمّ إنجازها والمبالغ التي تمّ إنفاقها فعلاً والمبالغ المتوقع إنفاقها بشأن كلّ مشروع.

(ب) تسهيل الهجرة وتشجيع السياحة.

(ج) زيادة مرتبات ومهايا وعلاوات موظفي الدولة.

---

٧٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٧ ويحمل الرقم (A – 9) بالملف POL. 15-2 Libya . وقد وردت إشارات عديدة إليه في مبحث " دورة برلمانية نشطة " بهذا الفصل.

(د) تعديل قانون التقاعد وزيادة المعاشات التقاعدية للموظفين. "

" وافق المجلس إثر ذلك على طرح تقرير اللجنة المالية والاقتصادية للنقاش. وكان النائب **عبد المولى لنقي** أول المتحدثين. وكان من ضمن ما قاله: إذا أخذنا في الاعتبار أنّ التخطيط عنصر مهم للتقدم الاقتصادي، فإنه يلاحظ أنّ هذه الخطة الخمسية لم يجر التخطيط لها وإعدادها على أسس مدروسة بدقة. وطلب النائب لنقي من الحكومة أن تقوم بتقديم خطط مدروسة على أسس علمية إن كان بإستطاعتها ذلك. ثمّ أضاف قائلاً: إنه ليس بمقدور الحكومة أن تفعل ذلك لأنه لا وجود لأيّة خطط تفصيلية مطروحة للتنفيذ. واقترح أن يتمّ إنفاق الـ (٢١) مليون جنيه المخصّصة لخطة التنمية في عام ١٩٦٤/٦٣ على المشروعات التي تمّت فعلاً دراستها بدقة. "

" النائب **مفتاح شريعة** (أحد أعضاء لجنة المالية والاقتصاد) دافع عن تقرير اللجنة مشيراً إلى أنّ اللجنة اقتنعت – في ضوء المناقشات التي أجرتها مع وكلاء الوزارات المعنية – بفائدة الخطة للبلاد. ومع ذلك فإنّ المجلس وحده هو صاحب الحق في الموافقة أو عدم الموافقة على الخطة. واعترف النائب شريعة في الوقت ذاته بصواب الرأي القائل بعدم وجود تفاصيل أو دراسات محدّدة للمشروعات المطروحة بالخطة. "

" أمّا النائب **عبد القادر البدري** فقد دعا المجلس إلى الموافقة على تخصيص مبلغ الـ (٢١) مليون جنيه لخطة التنمية عن عام ١٩٦٤/٦٣ دون حاجة للإصرار (مسبقاً) على التفاصيل مع المطالبة بضرورة تقديم بيانات عن المشروعات المراد تنفيذها خلال السنوات القادمة للخطة مشفوعة بتفاصيل لكلّ مشروع وفقاً لتوصيات الخبراء. "

" النائب **علي مصطفى المصراتي** أشار في مداخلته إلى أنه يمكن الموافقة على مبلغ الـ (٢١) مليون جنيه على افتراض وجود تفاصيل أولية للمشروعات. "

" عاد **النائب لنقي** مرة أخرى للحديث عن الموضوع، وفي هذه المرّة **وقف رئيس الوزراء فكيني** ليقول بصوت غاضب، ضمن أشياء أخرى: إنّ مفاجآت الأخ عبد المولى لنقي لم تعد غريبة علينا الآن بعد أن عودنا على مفاجآته بين الفينة والأخرى. إنني أعتقد أنّ حضرات النواب المحترمين هم أيضاً فوجئوا بسماع الاقتراح الذي قدّمه النائب لنقي. لقد استنفذ إعداد هذه الخطة جزءاً كبيراً من جهودنا ووقتنا وجهود مساعدينا والخبراء. كما استغرق مني تقديمها إلى مجلسكم منذ أسبوعين مضيا ساعة وربع الساعة. كما استغرقت اللجنة اليوم ساعة ونصف الساعة في قراءة تقريرها بشأن هذه الخطة. إنّ كلّ هذا الجهد والوقت لم يؤخذ بعين الاعتبار والاهتمام عندما قدّم الأخ لنقي اقتراحه بإسقاط مشروع الخطة المطروح عليكم بحجّة عدم وجود تفاصيل للمشروعات. لقد دعا إلى هذا دون أن

يقدّم دليلاً يعزّز ما ذهب إليه. وأعتقد أنّ النائب المحترم يهدف إلى شيء واحد وهو خلق بلبلة في رؤوس الزملاء الآخرين في هذا المجلس [٧٦] إذ أنها جزء من الميزانية العامة للدولة. إنّ الرأي العام ينتظر باهتمام نتيجة هذه الخطة التي سبق لي أن أشرت إليها في كلمتي عند تقديمها إلى المجلس بأنها ذات طبيعة تجريبية. نحن حريصون على أن نرى البداية في تنفيذ هذه الخطة، ونحن معجبون بتقرير لجنة المالية والاقتصاد حولها ونؤيّد بكلّ حماس توصياتها. "

ويواصل تقرير السفارة الأمريكية سرد النقاش الذي دار حول خطة التنمية الخمسية داخل مجلس النواب على النحو التالي:

" ردّ النائب لنقي داعياً رئيس الوزراء أن يكون صبوراً مع أعضاء المجلس الذين ينتقدون الحكومة قائلاً: غير أنه يبدو لي أنّ رئيس الوزراء، وهو شاب ومتعلّم ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون، لا يحبّ أن يُوجّه إليه النقد حول أيّ موضوع، وبات معتاداً على مهاجمة أعضاء البرلمان الذين يختلفون معه، وقد شنّ هجوماً منذ أيام على أحد أعضاء مجلس الشيوخ داخل المجلس [٧٧]. ثمّ قال النائب لنقي بصوت مرتفع إنه يتحدّى أيّ شخص يقول أنه جرت دراسة هذه الخطة بعناية وبأسلوب علمي. إنني أقول إنّ هذه الخطة، ما هي سوى تلك التي أعدّت من قبل **شقلوف** [٧٨] والتي سبق له أن قدّمها إلى المجلس ذات مرّة في عام ١٩٦١. وأضاف النائب لنقي قائلاً: إنني أعبّر عن رأيي داخل هذا المجلس وهدفي هو المصلحة العامة، وإنني أعتبر الحكومة مسؤولة عن التهجّم على أعضاء البرلمان في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة أن تتعرّض لهجوم. "

" النائب المصراتي أشار إلى خطة التنمية بأنها الأولى التي يتمّ طرحها منذ الاستقلال إحدى عشرة سنة خلت. وعبّر عن أسفه لحالة الليبيّين الذين يعيشون على الأطعمة المعلبة بسبب عدم توفّر المياه. وقال إنّ أزمة بين كنيدي وخروتشوف وكاسترو سوف تؤدّي إلى حرمان ليبيا من مادّة السكر. ثمّ أشار إلى الحاجة الملحّة للإسراع بإنشاء مصنع للسكر. وكشف أنّ الحكومة الليبية اضطرّت في إحدى المرات لأن تستلف مبلغ (٧) ملايين جنيه من إحدى شركات البترول كي تتمكن من دفع مرتبات موظفيها [٧٩]، ثمّ تساءل هل تعرفون لِمَ استدانت

---

٧٦ تنصّ المادة (١١٩) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب " على من يريد الكلام في موضوع خاص بقسم من أقسام الميزانية أن يقيّد اسمه بعد توزيع التقرير عنه وقبل المناقشة فيه، وأن يحدّد المسائل التي سيتناولها بحثه وتقتصر مناقشة المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالبو الكلام. "

٧٧ يقصد الشيخ عُمر بو غندورة.

٧٨ يقصد عبد الرازق شقلوف الرئيس السابق لملجس الإعمار المنحلّ. راجع مبحثي " مشروع خطة خمسية للتنمية " و " إقالة شقلوف " بفصل " حكومة الصيد . ونهاية حقبة " ، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٩ علّق معدّ التقرير الأمريكي على هذه الجزئية من كلام المصراتي بأنها غير صحيحة إلى حدّ بعيد، ومع ذلك فلم يقف أحد من النواب متصدّياً للدفاع عن الحكومة السابقة التي يبدو أنّ الإشارة كانت إليها.

الحكومة هذا المبلغ؟ ثمّ أجاب بنفسه قائلاً: لقد حدث ذلك بسبب الفساد والمحسوبية المتفشيّة في الحكومة، إنّ أموال الدولة قد أنفقت على المرتبات وسيارات المرسيدس والأثاث. وأضاف المصراتي **بأنّ أهم شيء بالنسبة لليبيا هو الماء، وأنه لا مانع لو تمّ انفاق كامل المبلغ المخصّص للخطة الخمسية للتنقيب عن المياه وتوفيرها.** [٨٠] "

ويواصل تقرير السفارة الأمريكية:

" عارض النائب **المصراتي** – بعد ذلك – تخصيص مبلغ مائة (١٠٠) ألف جنيه لبناء مقر **لمعهد البعوث الإسلامية** الذي سيكون جزءاً آخر من الجامعة الإسلامية. وعبّر عن اعتقاده بأنه لا يوجد بالبلاد العدد الكافي من العلماء لهذا المعهد، واقترح تحويل المبلغ من هذا البند وتخصيصه للكفيف. "

" من جهته عبّر النائب **لنقي** عن اعتقاده بأنّ كامل المبلغ المخصّص **للجامعة الإسلامية** (٢، ٤) مليون جنيه ينبغي نقله إلى بند آخر بالميزانية حيث يتصوّر أنه بالإمكان الانتظار بضعة سنوات أخرى قبل أن تبدأ الجامعة في تنفيذ مشروعاتها. وقد أعقب هذا جدل ساخن بين النائب **المصراتي** وبين الشيخ **مصطفى التريكي** (مدير عام الجامعة) الذي دافع عن خطة التنمية الخاصّة بالجامعة الإسلامية، وأشار إلى أنّ مصر وسوريا والعراق قامت بإنشاء مثل هذا المعهد قبل سنوات عديدة من حصولها على استقلالها، وأنّ إنشاء هذا المعهد سيكون نافعاً لليبيا على وجه الخصوص وللعالم الإسلامي أجمع. "

وأضاف التقرير:

" لقد ساند معظم النواب مشروع ميزانية الجامعة الإسلامية حيث صوّت إلى جانب بقائه كما هو دون تعديل (٣٦) نائباً وعارضه خمسة نواب من بينهم عبد المولى لنقي، وعلي مصطفى المصراتي، ومفتاح شريعة، والوحيشي المنتصر. "

ويشير التقرير إلى أنّ النائب **المصراتي** عاد في جلسة صباح اليوم التالي الموافق ١٩٦٣/٧/١٥ وطالب المجلس بالنظر في اقتراحه الذي قدّمه في اليوم السابق بتحويل مبلغ المائة (١٠٠) ألف جنيه المخصّصة لمعهد البعوث الإسلامية بميزانية الجامعة الإسلامية إلى مشروع للكفيف. غير أنّ هذه المطالبة وُوجهت بمعارضة من رئيس مجلس النواب وعدد من أعضاء المجلس على أساس أنّ الموضوع سلف النظر فيه وأنّ المجلس اعتمد الميزانية.

ويفيد التقرير بأنه تمّ خلال جلستي الصباح والمساء لذلك اليوم مناقشة مشروعات ميزانية المواصلات والأشغال العامة والتعليم والصحة، وكان من بين المقترحات، التي قدمّها النائب **المصراتي** عند مناقشة بند الصحة، إقامة **مصنع للأدوية** يزوّد البلاد باحتياجاتها من الأدوية.

---

٨٠ ربّما بدت ملاحظة النائب المصراتي مبالغاً فيها، إلا أنها دلّت على نظر ثاقب وسديد.

وعندما جرى التصويت على مشروع خطة التنمية في مجلس النواب، صوّت لصالحها (٤٣) نائباً ولم يعارضها سوى النائب عبد المولى لنقي.

وجاء توزيع إجمالي تقديرات مخصصات الخطة البالغ (١٦٩) مليون جنيه على مختلف قطاعات التنمية على النحو التالي:

القطاع	المخصّصات بملايين الجنيهات
الزراعة والغابات	٢٩,٣
الصناعة	٩,٦
الاقتصاد الوطني	٨,٢
المواصلات	٥,٢٧
الأشغال العامة	٦,٣٨
التعليم	٤,٢٢
الصحة	٥,١٢
العمل والشؤون الاجتماعية	٧,٨
الأنباء والإرشاد	٥,٢
الإدارة العامة	٤,٦
التخطيط والتنمية	٤,٢
احتياطي المشاريع	٩,-
الإجمالي	**١٦٩,-**

أمّا بالنسبة لتوزيع المخصّصات على **مختلف سنوات الخطة الخمسية** فقد قُدر كما يلي (بملايين الجنيهات):

القطاع	السنة المالية ١٩٦٤/٦٣	السنة المالية ١٩٦٥/٦٤	بقية سنوات الخطة ١٩٦٨/٦٥
الزراعة والغابات	٢,٤	٤,٩	٢٢,-
الصناعة	٥, -	١,٢	٥,١
الاقتصاد الوطني	٤, -	٧, -	١,٨
المواصلات	٥ ,-	٨,٧	١٣,٧
الأشغال العامة	٦,-	١٠,٩	٢١,٨
التعليم	٢,-	٣,٩	١٦,٥
الصحة	٨, -	٢,٤	٩,٣
العمل والشؤون الاجتماعية	٩, -	٢,-	٥,٧

الأنباء والإرشاد	٠,٥ –	٠,٧ –	١,٣
الإدارة العامة /التخطيط والتنمية	٢,٥	١,٣	٢,٦
احتياطي المشاريع	٠,٧ –	١,٦	٩,٢
الإجمالي	٢١,٨	٣٨,٢	١٠٩,–

وفيما كان البرلمان منكبّا على مناقشة مشروع خطة التنمية الخمسية الأولى، عكفت وزارة فكيني على إعادة ترتيب وتنظيم أوضاع أجهزة التخطيط والتنمية فاستصدرت جملة من **التشريعات**، كان في مقدمتها بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ **القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣** بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية [٨١]، والذي كان من أبرز ما نصّ عليه:

- إلغاء " **مجلس الإعمار** " واستبداله بـ " **مجلس التخطيط القومي** " الذي يتكون من رئيس مجلس الوزراء (رئيسا) وعضوية وزراء التخطيط والتنمية المالية والاقتصاد الوطني وشؤون البترول، والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة. وقد أعطى المجلس صلاحية التفويض في بعض مهامه لوزير التخطيط والتنمية أو لإحدى اللجان أو الأجهزة التي يشكّلها مع احتفاظه بحقّ التوجيه والرقابة والإشراف بشأن هذه التفويضات. وبذا أصبح هذا المجلس، مع وزارة التخطيط والتنمية، مختصا بكافة الوظائف والصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالتخطيط والتنمية في البلاد.
- التأكيد على ما سلف النصّ عليه من قوانين سابقة (صدرت خلال حكومتي كعبار والصيد) بضرورة تخصيص ما لا يقل عن ٧٠ % من عائدات البترول للإنفاق منها على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [المادّة (١١) من القانون الجديد].

كما أصدرت القرارات واللوائح التنظيمية التالية:

- القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لمجلس التخطيط القومي الصادر من رئيس المجلس بالوكالة منصور بن قدارة [٨٢] بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩.
- قرار وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي بتنظيم وزارة التخطيط والتنمية بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٩.
- قرار وزير التخطيط والتنمية بتشكيل لجنة التنسيق العامة وبيان اختصاصاتها [٨٣] بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢.

---

٨١ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.
٨٢ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (١٢) بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٥.
٨٣ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (١) بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠.

- قرار رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ بلائحة الإفراج عن أموال التنمية الصادر عن رئيس مجلس التخطيط القومي [٨٤] بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨.
- قرار رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء لجنة التخطيط المشتركة وتحديد اختصاصاتها الصادر عن رئيس مجلس التخطيط القومي [٨٥] بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨.

أمّا فيما يتعلق **بالتنفيذ الفعلي** لمشروعات خطة التنمية الخمسية، فيمكن الاستشهاد بشأنه بما ورد في التقرير السنوي [٨٦] الذي أعدته السفارة البريطانية عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا:

" .. فيما يتعلق بخطة التنمية الخمسية التي بلغت تقديرات نفقاتها على امتداد السنوات الخمس التي تبدأ من أول أبريل ١٩٦٣ بما يربو عن (١٦٩) مليون جنيه ليبي، فقد تمّ إقرارها من قبل البرلمان في يوليو (١٩٦٣). غير أن تنفيذ هذه الخطة اتسّم خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالي ١٩٦٤/٦٣ بالبطء. ومع ذلك، فقد تمّ في نهاية عام ١٩٦٣ طرح عدد من المشروعات، كما جرت الدعوة لتقديم مناقصات بشأن عدد آخر، وقد تمّ في الوقت نفسه تكليف بعض المكاتب الاستشارية الأجنبية بإعداد المسوح والدراسات الأولية لعدد آخر من المشروعات التي تخصّ السنة المالية الجديدة. ورغم ذلك، فمع حلول نهاية عام ١٩٦٣ كان قدر ضئيل فقط من الأموال التي خصّصت لمشروعات التنمية قد تمّ إنفاقه فعلاً، كما أنّ عدداً قليلاً من المشروعات التي تمّ إقرارها قد شرع في تنفيذها ولكن ببطء. ومن المرجّح أنّ إجمالي ما أنفق على مشروعات التنمية والمسوح الجديدة خلال هذا العام (١٩٦٣) لم يتجاوز المليون جنيه ليبي على الرغم من وجود مصروفات مستحقة على بعض المشروعات الإنمائية قبل إقرار خطة التنمية الخمسية من البرلمان. "

٨٤ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٦) بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨.

٨٥ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٦) بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨.

٨٦. التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري (VT 1011/1) الملف رقم FO 371/178 854.

تطورات في مجال النفط

كان من الطبيعي، بعد أن أصبحت ليبيا دولة منتجة للنفط ومصدّرة لـه، أن يـشغل النـشاط المتعلق بالنفط حيّزاً مهماً من اهتمام الدولة وحركتها. ومن ثمّ فقد حفلت فتـرة حكومـة فكينـي بالعديد من الوقائع والتطورات ذات الصلة بهذا النشاط.

تنظيم شؤون النفط

عرفت حكومة الدكتور فكيني ثلاثة وزراء لشؤون البترول هم: الدكتور **وهبي البوري** الـذي ظل يشغل هذا المنصب منذ ١٩٦٢/١٠/١١ (أثناء حكومة محمد عثمان الصيد) إلـى أن جـرى تعيينه في ١٩٦٣/٩/١١ مندوباً دائماً لليبيا لدى هيئة الأمم المتحدة (خلال حكومة فكيني). وخلفه بعد ذلك **عمر محمود المنتصر** الذي أسندت إليه شؤون هذه الوزارة بالإضافة إلى منصبه كوزير للعدل. وفي ١٩٦٣/١١/١٣ جرى تعيين الدكتور علي **نور الدين العنيزي** وزيراً جديداً لـشؤون البترول.

وكان من أبرز الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني في إطـار تنظـيم شـؤون البتـرول، إصدارها في ١٩٦٣/٧/١٦ للقانون رقم (٦) [٨٧] لسنة ١٩٦٣ الذي نصّت المادة الأولى منه على التالي:

مادة – ١ –

يستعاض عن نصّ المادة الثانية من قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ بالنصّ الآتي:

١- ينشأ بوزارة البترول مجلس يسمّى **المجلس الأعلى لشؤون البترول** ويؤلف من:

وزير شؤون البترول	رئيساً
وزير المالية	
وزير الاقتصاد الوطني	
وزير التخطيط والتنمية	أعضاء
وزير الصناعة	
محافظ بنك ليبيا	

ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في شؤون البترول أو المال أو الاقتصاد أو الصناعة أو القانون يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم قرار من مجلس الوزراء لمدة سنتين قـابلتين للتجديـد وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة برأيه أو خبرته.

---

٨٧ تمّ نـشره بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

٢- يختصّ **المجلس الأعلى لشؤون البترول** بما يلي:

أ - دراسة السياسة البترولية بمراعاة السياسة العامة للدولة.

ب- دراسة أفضل الطرق للمحافظة على الثروة البترولية واستغلالها.

ج- إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البترول، وفي المسائل البترولية التي يعرضها وزير شؤون البترول على المجلس.

د- إبداء الرأي في منح تراخيص الاستطلاع والتخلي عن منطقة العقد.

هـ- إبداء الرأي في منح وإلغاء عقود الامتياز وقبول أو رفض التنازل عنها وتقرير الالتجاء إلى التحكيم وتحديد موعد فتح طلبات الامتياز.

و- وضع اللائحة الخاصّة بقواعد الاجراءات الخاصّة بسير العمل في المجلس.

٣- تعرّض المسائل الواردة في الفقرتين (د) و (هـ) من البند السابق على مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل اتخاذ قرار نهائي في شأنها.

كما نصّ في المادة (٧) منه على التالي:

" تلغى **لجنة البترول** وتؤول إلى الخزانة العامة جميع أموالها، وتحلّ وزارة شؤون البترول محلّ اللجنة في جميع التراخيص والعقود الصادرة وفقاً لأحكام قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥، كما تحلّ محلّها في جميع حقوقها والتزاماتها الأخرى. ويعتبر جميع موظفي لجنة البترول الملغاة منقولين إلى وزارة شؤون البترول كلّ بحسب درجته ومرتّبه وقت العمل بهذا القانون. "

وفي ضوء هذا القانون:

(١) تمّ في ١٩٦٣/٨/١١ إلغاء " **لجنة البترول** " ونقلت جميع أموالها إلى وزارة المالية، كما جرى نقل كافة موظيفها إلى وزارة شؤون البترول.

(٢) تمّ في ١٩٦٣/١١/١٨ تشكيل " **المجلس الأعلى لشؤون البترول** " [٨٨] لممارسة اختصاصاته وفقاً لما حدّده القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٣.

ومن **الخطوات الأخرى** التي اتخذتها حكومة فكيني في مجال تنظيم شؤون النفط:

- طلبت من حكومتي المملكة العربية السعودية والعراق تدريب موظفين ليبيّين لديهما في مجال صناعة النفط، وقد استقبل طلب الحكومة الليبية بالموافقة.
- أعلن في ١٩٦٣/١٢/١٣ عن إعادة تعيين المستر **فرانك هندركس** Frank Hendryx كمستشار لدى وزارة شؤون البترول لمدة سنة جديدة. [لقد سبق تعيينه في هذا المنصب خلال حكومة محمد عثمان الصيد، وكان هندركس معروفاً بصلاته القوية مع الوزير السعودي (الأحمر) عبد الله الطريقي].

---

٨٨ كان مجلس الوزراء قد شكّل " لجنة وزارية عليا " من كل من وزير المالية ووزير شؤون البترول ومحافظ بنك ليبيا وناط بها مهمة النظر في منح الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول.

- قام وزير شؤون البترول الدكتور **علي نور الدين العنيزي** في ١٩٦٤/١/٥ بزيارة العراق على رأس وفد بترولي ليبي حيث أجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين الذين عبّروا عن استعداد الحكومة العراقية للتعاون الكامل مع ليبيا في مجال البترول ووضع التجربة والخبرة العراقية تحت تصرف الليبيّين.

النشاط النفطي

تفيد التقارير والوثائق المتعلقة بالنشاط البترولي خلال فترة حكومة الدكتور فكيني:

- بلغ **إجمالي مصروفات شركات البترول** العاملة في ليبيا خلال عام ١٩٦٣ نحو (١٠٩) مليون جنيه [مقابل (١٠٦) مليون جنيه خلال العام ١٩٦٢]. وبلغ إجمالي ما أنفق من هذه المصروفات داخل ليبيا (٤٢) مليوناً وأنفق الباقي (٦٧) مليون جنيه خارج ليبيا.
- بلغ إجمالي **عدد المستخدمين** في شركات البترول خلال عام ١٩٦٣ (١٢,٠٠٠) بزيادة (١,٠٠٠) مستخدم عن العام السابق. وبلغ إجمالي **عدد المستخدمين الأجانب** من هؤلاء (٣,٠٠٠) مقابل (٢,٨٥٠) في العام السابق. وبلغ إجمالي **المستخدمين الليبيّين** منهم (٩,٠٠٠) مستخدم مقابل (٨,١٥٠) مستخدماً في العام السابق.
- واصلت شركات البترول عمليات المسح والحفر. وفي مجال **عمليات المسح** كانت إجماليات **الفرق الشهرية** خلال سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
فرق المسح الطبوغرافي	٤١	٤٤
فرق المسح الجيولوجي	٣٣٤	٣١٢
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٣	١
فرق قياس الجاذبية	٢٠	١٢
فرق المسح الزلزالي	٣٥٩	٣٣٣
فرق إزالة الألغام	٢٠٣	١٦٨

- أمّا **عمليات الحفر** فقد كانت إجمالياتها خلال سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
عدد الآبار الاستكشافية	١٠٩	١٤٦
عدد الآبار التطويرية	١٢٢	٢١١
الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	١٥٨١	٢٤٢٥
النسبة المئوية للآبار التجريبية المحفورة التي وجد بها بترول أو غاز	٢١ %	٩ %

• بلغ **إجمالي إنتاج البترول** يومياً خلال عام ١٩٦٣ نحو (٤٦٣,٦) ألف برميل مقابل (١٨٣,٩) ألف برميل خلال العام السابق ١٩٦٢، وكان توزيعه بين **الشركات المنتجة** في ليبيا على النحو التالي:

	١٩٦٢ ألف برميل	١٩٦٣ ألف برميل
أسّو استاندرد Esso Sandard	١٢٦,٢	٢٥٠ ,–
أسّو سرت Esso Sera	– –	٤٣,٦
أويزس Oasis	٥٧,٥	١٦٧,٢
موبيل Mobil	– –	٢,٨
الإجمالي	١٨٣,٩	٤٦٣,٦

• تطورت **الأهمية النسبية** لإنتاج النفط الليبي مقارنا بإنتاج دول **الأوبيك** و **الإنتاج العالمي** خلال السنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي: (الكميات بملايين البراميل) [٨٩]

السنة	كميات الإنتاج الخام الليبي (بملايين البراميل)	نسبة حصة إنتاج الخام الليبي إلى إنتاج دول الأوبيك %	نسبة حصة إنتاج الخام الليبي إلى الإنتاج العالمي %
١٩٦١	٧	– –	– –
١٩٦٢	٦٧	١,٨ %	٠,٨ %
١٩٦٣	١٦٩	٤,٢ %	١,٨ %

٨٩ المصدر F. C. Waddams، م. س. ص. (٢٠٨).

- كما تطورت **الكميات المصدرة** من النفط الليبي الخام خـلال الـسنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي: (الكميات بملايين البراميل) [٩٠]

السنة	الكميات المصدرة (بملايين البراميل)	نسبة الزيادة عن العام السابق %
١٩٦١	٥,٢	- - - -
١٩٦٢	٦٥,٥	% ١١٥٩,٦
١٩٦٣	١٦٧,٨	% ١٥٢,٢

- أمّا أهم **الدول المستوردة** [٩١] للنفط الخام الليبي خلال عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ فقد كانت كما يلي: (مرتبة حسب أهميتها خلال عام ١٩٦٣ – الكميات بملايين البراميل) [٩٢]

الدولة المستوردة	١٩٦٢	١٩٦٣ (الكميات بملايين البراميل)
ألمانيا الغربية	١٠	٥٣
إيطاليا	١١	٢٢
بريطانيا	٢١	٤٧
فرنسا	٢	١٣
هولندا	٧	١٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٨
بلجيكا	٧	٦
أسبانيا	--	٢

- وقد ترتب على الزيادة في صادرات ليبيا من النفط الخام ارتفاع في **عائداتها النفطية** على النحو التالي:

السنة المالية	العائدات النفطية (بملايين الجنيهات الليبية)
١٩٦٢/٦١	٢
١٩٦٣/٦٢	٧
١٩٦٤/٦٣	٢٤

٩٠ المصدر النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا ووزارة شؤون البترول.
٩١ استوردت كل من سويسرا والسويد ومصر وبنما والنرويج والمغرب وغانا كميات أقل من النفط الليبي الخام.
٩٢ المصدر: وزارة شؤون البترول.

مستشار سياسي لشركة سوكوني !

في ١٩٦٣/٤/١٧ قدّم المستر **سامي هود** Sammy Hood بالخارجية البريطانية إلى المستر سكرايفنر شخصية أمريكية يدعى **ويليام هيندرسون** William Henderson على أنه مستشار سياسي (أو شيء من هذا القبيل A Sort of A Political Advisor) لشركتي **سوكوني** Socony وموبيل أويل Mobil Oil الأمريكيتين كان سبق أن قدّم إليه عن طريق ابن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق **كريستيان هيرتر** .Christian Herter Jr. ووصف هود ضيفه الأمريكي هيندرسون بأنه شخصية معقولة ومسؤولة وطريفة، وطلب من زميله سكرايفنر تحديد إحدى الشخصيات من وزارة الخارجية لتولّي التحدث مع هيندرسون حول الأوضاع في ليبيا باعتبار أنّ لشركة سوكوني استثمارات ومصالح بها.

ويبدو أنّ سكرايفنر قرّر مقابلة هيندرسون بنفسه، وقام في ضوء ما جرى في تلك المقابلة من حديث، بإرسال رسالة إلى **السفير البريطاني** في ليبيا ستيوارت مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٩. وقد جاء في تلك الرسالة، بعد فقرة خصّصت للتعريف بالضيف الأمريكي [٩٣]:

" في سياق حديثي مع المستر هيندرسون سألني عدّة أسئلة حول احتمالات المستقبل بالنسبة لليبيا وعلى الأخصّ بالنسبة للحالة التي يمكن أن تنشأ بعد وفاة الملك. كما كان حريصاً أن يعرف كيف ننظر (في بريطانيا) إلى احتمالات إبقائنا على التسهيلات الدفاعية التي نملكها حالياً في ليبيا. إنّ الخطّ الذي انتهجته بصفة عامة في الحديث معه ينطلق من أنه من المستحيل حقاً معرفة الموقف الذي يمكن أن ينشأ في ليبيا إثر وفاة الملك، غير أنه يبدو لي أنّ من المستبعد أن يرغب الليبيون في إفساد مصالحهم الخاصّة بالدخول في خصام مع شركات البترول. "

" لقد واصل المستر هيندرسون حديثه ليسألني بشكلٍ محدّد عمّ إن كانت الحكومة البريطانية سوف تتدخّل بقواتها في حال وقوع محاولة لقلب نظام الحكم عند وفاة الملك أو حتى قبل ذلك[٩٤] ؟ وشرحت له التزاماتنا تجاه ليبيا بموجب معاهدة الدفاع معها، وأكدّت له عزمنا على الوفاء بهذه الالتزامات، ومع ذلك فقد عبّرت له عن استبعادي أن ترغب الحكومة البريطانية في استخدام قواتها، أو باستغلال وضعنا في ليبيا في ظلّ المعاهدة، للتأثير في مجرى الأحداث الداخلية فيها. وقلت له إنّ كل شيء سوف يتوقف على الظروف الفعلية القائمة حينذاك، غير أنه لا يرد بفكرنا في الوقت الراهن أنّ بمقدورنا حماية مصالحنا في الدول العربية باستخدام القوة. "

---

٩٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1531/9 بالملف FO 371/173281 36717.

٩٤ ومع ذلك فإنّ البعض يعتقد بسذاجة مفرطة أنّ شركات البترول في ليبيا أخذت على حين غرة بانقلاب سبتمبر؟! ومن المهمّ جداً معرفة الهوية الحقيقية لهذه الشخصية الأمريكية وما إذا كان يعمل لمصلحة أجهزة المخابرات الأمريكية.

" وبدا المستر هيندرسون مقتنعاً بصواب ما قلته غير أنه لم يستطع أن يخفي إعجابه الظاهر " بدبلوماسية البوارج " " Gunboat Diplomacy. "

وختم سكرايفنر رسالته الموجّهة إلى السفير ستيوارت بفقرة أفاده فيها بأنّ المستر هيندرسون ينوي السفر إلى طرابلس خلال أيام قليلة، وأنه سيقوم بزيارة بنغازي والدواخل كما يخطط لتمضية أسبوع في ليبيا [٩٥].

ميناء طبرق النفطي

اكتشفت شركة ب. ب. البريطانية النفط في ١٩٦١/١١/٢٨ في حقل السرير بعقد الامتياز رقم (٦٥)، وكان هذا الامتياز قد منح أصلاً في ١٩٥٧/١٢/١٨ لمليونير أمريكي يدعى **نيلسون بنكر هانت** الذي قام ببيع ٥٠% من هذا العقد لشركة ب. ب. واتجه تفكير شركة ب. ب. إلى أن تكون **طبرق** موقع مينائها الذي يتمّ منه تصدير نفطها. غير أنه ما أن عبّرت الشركة عن هذه النيّة حتى أصبح الموضوع مثار مساومات خفية بين الشركة وأصحاب المصالح الخاصّة ممثلة في شخص ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** وبعض الشخصيات المرتبطة به مثل **مصطفى بن حليم** [٩٦] **ونديم الباجقجي** [٩٧]، وللأسف فإنه قد تمّ أيضاً زجّ الملك في أتون هذا الموضوع على اعتبار أنّ الملك يقيم عادة في مدينة طبرق. ويتضح من متابعة الوثائق البريطانية أنّ حكومة فكيني سقطت قبل أن يتمّ البتّ في هذا الموضوع.

التنسيق البريطاني الأمريكي

خصّص الوفدان البريطاني والأمريكي جزءاً من وقت اجتماعهما، الذي انعقد بواشنطن في ١٩٦٤/١/٧ حول ليبيا، للحديث عن عمليات شركات النفط فيها. وورد في محضر المحادثات بينهما بهذا الشأن [٩٨] :

" قال المستر **دي باولي** (رئيس الوفد البريطاني) أنّ **المناخ العام في ليبيا يبدو موائياً لشركات النفط**. لقد قدّرت الحكومة الليبية في ميزانيتها لهذا العام استخدام (٢٣) مليون جنيه من عائدات البترول. وفي خطاب العرش خلال شهر ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٣) أعلن أنّ عائدات ليبيا من البترول سوف تكون

---

٩٥ وللأسف فإننا لم نعثر في الوثائق الأمريكية والبريطانية المفرج عنها ما يلقي المزيد من الضوء حول هذه الشخصية ولا حول الأهداف الحقيقية لصاحبها من وراء تلك الزيارة لليبيا ولا أيضاً ما قام به خلال هذه الزيارة.

٩٦ راجع مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بالفصل الرابع " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

٩٧ راجع رسالة المستر جاكسون من السفارة البريطانية ببنغازي المؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢٠ إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم VT 1531/8 بالملف السابق. ويلاحظ أن أجزاء من هذه الرسالة بقيت ممنوعة من النشر حتى بعد مرور أكثر من (٣٠) سنة عليها.

٩٨ محضر الاجتماع مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٧ وموجود بالملف POL. 1 Libya.

كافية **لتمويل مشروعات التنمية ولرفع مستوى معيشة المواطنين**. إنّ الحكومة البريطانية تعتقد أنّ اعتماد ليبيا على عائداتها البترولية سيعني أنّ المناخ العام لشركات البترول في ليبيا سيكون منصفا. وأضاف دي باولي أنّ حكومته اندهشت للإشارة التي وردت في خطاب العرش حول " **مصفاة تكرير النفط** " كمصدر جديد لدخل الحكومة الليبية. كما تساءل المستر **باول** Powell[٩٩] (من الوفد البريطاني) عمّ إذا كان هناك أساس من الصحة لفكرة أن تصبح مصافي تكرير البترول في ليبيا مصدراً مهماً لدخل الحكومة. وقد ردّ المستر نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) مستبعداً الفكرة ومؤكّداً أنّ المصفاة التي تقوم شركة أسّو ببنائها في ليبيا هي المصفاة الوحيدة، وهي صغيرة الطاقة وتهدف إلى **تلبية احتياجات السوق المحلي من المنتجات النفطية**. "

" ونوّه المستر نيوسوم بعد ذلك بأنّ وزير شؤون البترول الجديد **الدكتور علي نور الدين العنيزي** رجل سياسي متمرّس وينظر إليه من قبل شركات البترول كافة بأنه رجل عقلاني. كما أشار نيوسوم إلى الدور الذي يقوم به المستشار النفطي العراقي **نديم الباجقجي** في عقلنة واعتدال السياسة الليبية في مجال النفط. وأضاف نيوسوم بأنّ الانطباع الموجود لدى الولايات المتحدة هو أنّ ليبيا تقوم بدور غير نشط نسبياً داخل منظمة الأوبيك. وتساءل عمّ إذا كان لدى الحكومة البريطانية الانطباع نفسه ؟ وقد ردّ المستر باول ملاحظا أنّ ليبيا كانت إحدى الدول الخمس التي دعت إلى الاعتدال خلال اجتماعات المنظمة بالرياض مؤخّراً في مواجهة الدول الأعضاء الثلاث الأخرى التي تبنت مواقف متشدّدة. "

---

٩٩ المستر أ. باري. باول A. Barry Powell الشخص الثاني بالوفد، وهو " ملحق بترولي " " Petroleum Attache " .

تحوّل في الوضع المالي وتطوّرات اقتصادية

شهدت ليبيا منذ بدايات عام ١٩٦٣، والذي تزامن مع حكومة الدكتور فكيني وإن لم يكن من صنعها، تحوّلاً جوهرياً في وضعها المالي والاقتصادي. فقد سجّل العام:

١- استلام ليبيا **لأولى دفعات من عائداتها البترولية** والتي بلغت إجمالها خلال السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ نحو (٢٤) مليون جنيه ليبي أو ما يعادل (٧٠) مليون دولار أمريكي تقريباً.

٢- سجّل الميزان التجاري للدولة الليبية لأول مرّةٍ في تاريخها **فائضاً بلغ نحو (٣٥) مليون جنيه ليبي** أو ما يعادل نحو (٩٨) مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا الفائض بدرجة كلية إلى **صادرات البترول الليبي** خلال ذلك العام.

ولقد عبّر عن هذا التحوّل في وضع ليبيا المالي المستشار البريطاني بوزارة المالية المستر **ديفيز** Davis أثناء لقائه بالمستر **درايسديل** Drysdale من السفارة البريطانية في طرابلس حيث جاء على لسانه:

> " إنّ الوضع المالي العام لليبيا قوي جداً الآن. وأن مصدر تخوّفه ليس في كيف تحصل ليبيا على الأموال لتغطية النفقات المطلوبة (كما كان الحال منذ الاستقلال وحتى نهاية عام ١٩٦٢)، ولكن كيف تستطيع، في المدى البعيد، استثمار الأرصدة المالية الزائدة التي سوف تحصل عليها. إن هذا بالطبع قلب كامل للحالة التي كانت عليها الأوضاع المالية في ليبيا منذ عام مضى. " [١٠٠]

ويفهم من عدد من التقارير البريطانية السرّية [١٠١] أن **مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات المصرفية البريطانية** سعت منذ شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ وحتى أواخر ذلك العام إلى إقناع [١٠٢] رئيس الحكومة الدكتور فكيني وعدد من المسؤولين الليبيّين بقبول فكرة **الاقتراض** من هذه المجموعة لأغراض تمويل مختلف احتياجات الإنفاق الحكومي، بدلاً من أن يتمّ الإنفاق على " **أساس الدفع نقداً** " Cash Basis كما هو معمول به حتى يومذاك. وتبيّن هذه التقارير أن دائرة ضيّقة من المسؤولين الليبيّين تضمّ رئيس الوزراء فكيني ووكيل وزارة المالية **خليفة موسى** ونائب محافظ بنك ليبيا **علي جمعة المزوغي** كانت تقبل بمبدأ الحاجة إلى الاقتراض، غير أن خلافاً قام بين وزارة المالية وبين بنك ليبيا حول ما إذا كان ينبغي أن يقتصر هذا

---

١٠٠ التقرير رقم VT 1111/10 المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤، الملف FO 371/173 254 36966.

١٠١ راجع التقارير: رقم VT 1153/1 المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/١٦، ورقم VT 1153/2 المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٢٦، ورقم VT 1153/3 المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١٧، ورقم VT 1153/4 المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٥، ورقم VT 1153/5 المؤرّخ في ١٩٦٣/١١/٦، ورقم VT 1153/6 المؤرّخ في ١٩٦٣/١١/١٨، ورقم VT 1153/7 المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١١، بالملف FO 371/173263 36717.

١٠٢ دأبت حكومات العهد الملكي المتعاقبة منذ الاستقلال على رفض فكرة الاقتراض الخارجي لتمويل الإنفاق الحكومي، وهذه إحدى الحسنات الكبيرة التي تسجّل لحكومات ذلك العهد.

الاقتراض على مصادر داخلية (كما يرى البنك) أو أن يقتصر على مصادر خارجية (كما ترى الوزارة)، واستقرّ الرأي في أواخر عام ١٩٦٣على رفض الدكتور فكيني لما تقدم به المستثمرون البريطانيون من عرض في تقديم قروض للحكومة الليبية لتمويل إنفاقها العام.

وقد تعرّض للموضوع ذاته **الوفدان البريطاني والأمريكي** أثناء اجتماعهما التنسيقي بشأن ليبيا يوم ١٩٦٤/١/٧ في واشنطن، إذ ورد بمحضر ذلك الاجتماع [١٠٣]:

" ... لقد لاحظ المستر دي باولي (رئيس الوفد البريطاني) أن الليبيّين يدفعون ثمن كافة احتياجاتهم نقداً، غير أن من المحتمل أن يغيّروا من موقفهم [١٠٤] مع توسّع احتياجاتهم وزيادة خبرتهم في المستقبل، الأمر الذي سوف يعني زيادة لجوئهم للتمويل عن طريق الاقتراض. وقد عبّر المستر ديفيد نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) عن شكوكه حول تغيير المسؤولين الليبيّين من موقفهم بالنسبة لموضوع الاقتراض لأنهم، على ما يبدو، يكرهون فكرة الاقتراض من حيث المبدأ [١٠٥]، ولأن مداخيلهم تغنيهم عن اللجوء إلى الاقتراض [١٠٦]. "

و لئن كانت عائدات ليبيا من نفطها الخام منذ عام ١٩٦٣ قد مكنتها من مواجهة **" مشكلة نقص الأموال "** الذي عانت منه المملكة الليبية منذ بداية ميلادها، إلا أنها ظلت تعاني من مشكلة نقص الأيدي والكوادر الوطنية المؤهّلة والمدّربة، ومن ثمّ فقط ظلّ الاعتماد على الأيدي والخبرات والمهارات غير الليبية أمراً لا مندوح عنه، وبقي يشكّل معضلة ينبغي على حكومات الحقبة النفطية أن تواجهها وأن تضع لها سياسات مناسبة، لا سيّما في ظلّ التكالب والتنافس الجديدين بين مختلف الأطراف الدولية على السوق الليبي منذ اكتشاف البترول. وقد تناول تقرير [١٠٧] أعدته السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ موقف حكومة الدكتور فكيني من هذه المعضلة تحت عنوان **" المساعدة الفنية "** وجاء فيه:

" في مجال **" المساعدة الفنية "** تحدّثت حكومة فكيني عن توقيع اتفاقية مع يوغسلافيا لتقنين وتوسيع المساعدة الفنية – المتسببة حالياً – مع **يوغسلافيا** . وخلال فترة فكيني في رئاسة الوزارة، تنامى عدد الفنيين اليوغسلاف بشكل كبير إذ يقدّر عددهم حالياً في ليبيا بنحو (١٥٠) شخصاً في مجالات الصحة والصيد البحري والصناعة. واستمرّ، في الوقت ذاته، تدفق الأطباء **الأسبان** للعمل في ليبيا

١٠٣ وردت إشارات عديدة إلى هذا الاجتماع وما دار فيه بعدد من فصول ومباحث هذا المجلد.

١٠٤ وأن ينضمّوا إلى أرقـّاء النظام الربوي العالمي. (المؤلف).

١٠٥ إنني لا أشكّ في أن هذا الموقف المبدأي كان بتوجيه من الملك ولولا ذلك لكان من السهل أن ينزلق بعض المسؤولين الليبيّين لغيره. (المؤلف).

١٠٦ لم تكن مداخيل الدولة كافية على الإطلاق، ولكن المسؤولين الليبيّين هم الذين اختاروا وأصرّوا على أن تتم تغطية العجز في مداخيل الحكومة عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية والفنية والعسكرية وليس عن طريق الاقتراض.

١٠٧ التقرير يحمل عنوان " تشريح للعشرة أشهر التي قضاها فكيني في الحكم " A Post – Morterm of Prime Minister Fikini's Ten Months in Office " ، ويحمل الرقم الإشاري (A – 271)، الملف POL. 15 – Libya.

ويربو عددهم حالياً عن مائة (١٠٠) شخص. كما تمّ أيضاً تطوير الترتيبات المتعلقة بالاستفادة من الخبرة الفنية من **الصين الوطنية** حيث يوجد منهم حالياً (٢٥) صينياً يعملون في مجالات الصحة والاتصالات والزراعة، وهناك المزيد منهم في طريقهم للعمل في ليبيا. كما قدم أيضاً عدد من الأطباء والفنيين **الألمان** (الغربيين) للعمل بليبيا تغطي الحكومي الألمانية مرتبات بعضهم في حين تغطي الحكومة الليبية أجور البعض الآخر.. " .

ويخلص تقرير السفارة الأمريكية إلى القول:

" وهكذا فإن سجلّ فكيني بالنسبة للمساعدة الفنية لم يسر على نهج سياسة معينة. لقد شجع حكومته على أن تسعى لاستخدام أحسن الخبرات التي يمكن للمال أن يحصل عليها. الخبراء والمستشارون **الأمريكان والبريطانيون** المعيّنون من قبل الحكومة الليبية ما يزالون موضع الترحيب والتقدير. وبالطبع فإن **المصريين** ما يزالون في مراكز مهمة (وبخاصّة في وزارة العدل) ولم يظهر ما يدلّ على أن فكيني قد بذل أيّة محاولة للتخفيض من أعدادهم [١٠٨] " .

ومن التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها حكومة فكيني:

- جرى في ١٩٦٣/٤/١٥ بدء العمل **بقانون البنوك رقم (٤) لسنة ١٩٦٣** الذي كان قد صدر في ١٩٦٣/٢/٥ (حكومة الصيد). لقد ألغى هذا القانون قانوني البنوك لعامي ١٩٥٥، ١٩٥٨، كما حلّ بموجبه " **بنك ليبيا** " محلّ " **البنك الوطني الليبي** " في حقوقه والتزاماته. وقد أتاح هذا القانون الجديد (٨٤ مادة) للبنوك المحلية، عن طريق تعديل المتطلبات المتعلقة برأس المال والاحتياطي، فرصة الاستقلال عن مراكزها الرئيسية بغية إقامة نظام مصرفي وطني متكامل مستقل يهيمن عليه بنك ليبيا. كما أنه خوّل لبنك ليبيا سلطات كبيرة كمصرف مركزي يستطيع بموجبها الإشراف على البنوك التجارية العاملة في البلاد، وأن يضع سياسة الائتمان، وأن يراقب تنفيذها بسلطاته الخاصّة بالتفتيش على هذه البنوك وحفظ احتياطياتها النقدية واستعمال أسلحته النقدية (تحديد سعر الخصم وسعر إعادة الخصم ..) [١٠٩] وكان لهذا كله دوره في تليين خمسة من البنوك العاملة في ليبيا [١١٠].
- جرى في ١٩٦٣/٦/٢٤ تقديم مشروع **الميزانية العامة** (العادية) **للعام ١٩٦٣/١٩٦٤** إلى البرلمان. وقد تمّ إقرارها من قبل البرلمان في ١٩٦٣/٧/٢٦ وبلغ إجمالي اعتماداتها نحو (٤٥) مليون جنيه ليبي، وهي تساوي أكثر من ثلاثة أضعاف اعتمادات الميزانية العامة للعام المالي السابق.

---

١٠٨ أشار التقرير إلى أن الحكومات الليبية اعتبرت مجرد وجود أعداد كبيرة من المصريين المستخدمين في ليبيا سبب ومثار انشغال لها.

١٠٩ د. عبد المنعم البيه " النقود والمصارف – مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا " . من منشورات الجامعة الليبية. كلية الاقتصاد والتجارة. بنغازي. الطبعة الثانية (١٩٧٠). ص. (٢٩٤، ٣٠٩ – ٣١٠).

١١٠ المرجع السابق. ص. (٣١٢ – ٣١٣).

- ومن بين الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني في مجالات **تطوير الصناعة والزراعة والتجارة:**

(١) تمّ في ١٩٦٣/٥/٣٠ توقيع **اتفاقية** للمبادلات التجارية مع **الاتحاد السوفييتي** تعهّد الأخير بموجبها أن يستورد من ليبيا خلال ما بقى من عام ١٩٦٣: (٣٠٠٠) طن من الفول السوداني، (٩٠٠٠) طن من الأصواف، (٥٠٠) طن من التبغ، (٥٠٠) طن من السردين المعلب، و (٤٠٠) ألف قطعة من الجلود .. مقابل صادرات سوفييتية من مواد البناء والحديد والآلات الزراعية. [١١١]

(٢) تمّ في مطلع عام ١٩٦٤ إنشاء **مؤسسة التنمية الصناعية** بهدف تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة التي لا يزيد رأسمالها عن (٣٥) ألف جنيه وتوظف عدداً محدوداً من العمال. وخوّلت المؤسسة بموجب قانونها بإنشاء مشروعات صناعية جديدة يتم تحويلها كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، وخصّصت الدولة مبلغ (٧٠٠) ألف جنيه لتمويل مشروعات المؤسسة.

(٣) منحت الحكومة خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣ ترخيصاً **لشركة الأسمنت الوطنية** (قطاع خاص) للبحث عن المواد الأولية اللازمة لصناعة الاسمنت في منطقة الخمس.

(٤) تمّ استكمال إنشاء منطقة " **للتجارة الحرة** " في ميناء طرابلس وخصّصت للتأجير.

(٥) أصدر مجلس الوزراء قراراً اعتبر بموجبه موانئ كل من ازوارة وطرابلس والخمس ومصراته وسرت ورأس السدر موانئ رئيسية لأغراض تطويرها بحيث يتمّ تنشيط الصغيرة منها وتوسيع وتحسين التسهيلات بالكبيرة.

(٦) كما قامت الحكومة بتوزيع عقود التمليك لعدد من الأراضي الزراعية على ليبيّين عائدين من المهجر في تونس [١١٢].

- ومن الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني من أجل **إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد**[١١٣] :

(أ) أصدرت قراراً يقضي بإخراج الموظفين الحكوميين المقيمين في مساكن حكومية بغير وجه حق وإعادة توزيع هذه المساكن على موظفي الحكومة الذين لا يملكون مساكن خاصّة.

---

١١١ بلغ إجمالي الصادرات الليبية إلى الاتحاد السوفييتي في نهاية العام ١٩٦٣ نحو خمسمائة (٥٠٠) ألف جنيه استرليني [مقابل مائة (١٠٠) ألف استرليني في العام السابق] كما بلغ إجمالي الصادرات السوفييتية إلى ليبيا في نهاية العام نفسه خمسمائة (٥٠٠) ألف جنيه استرليني.

١١٢ كانت أسرة فكيني من بين الأسر الليبية التي هاجرت إلى تونس خلال حقبة الاحتلال الإيطالي.

١١٣ وصف الطاهر العقبي الجهاز الإداري بالترهّل، ووفقاً لتقديراته فإن الجهاز الحكومي والشرطة تضمّ نحو (٦٠) ألف موظف وأن هذا الوضع يتطلب من حكومة فكيني موقفاً أكثر صرامة والتخلّص من أعداد الموظفين المتبطلين. تقرير السفارة الأمريكية رقم (409 – A) بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦. راجع ما ورد بمبحث " أول خطة خمسية شاملة للتنمية " في هذا الفصل حول الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني في مضمار إصلاح " العملية التخطيطية " .

(ب) أصدرت قراراً يمنع الاستمرار في تقديم قروض لموظفي الحكومة من خزينة الدولة، كما يقضي بإستيفاء ما سبق تقديمه من قروض.

وقد استقبلت هذه الخطوات بالترحيب من قبل المواطنين ومن الصحافة المحلية على السواء، واعتبرت مؤشراً لعزم الحكومة على محاربة الفساد الإداري. غير أن تطبيق هذه القرارات على أرض الواقع جاء دون مستوى التوقعات منها ممّا أحدث خيبة أمل في الأوساط الشعبية [١١٤] على وجه الخصوص.

- عقد في مدينة البيضاء خلال الفترة ما بين ١٧ – ٢٢ من شهر أغسطس/آب **أول مؤتمر قومي للتعليم.**
- عقدت **منظمة الفاو** للزراعة والأغذية مؤتمرها الإقليمي بمدينة طرابلس يوم ١٩٦٣/٩/٢٩.

وتلخّص المقتطفات التالية الواردة بالتقرير السنوي الذي أعدتّه السفارة البريطانية عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا ما طرأ على الوضع المالي فيها من تحوّل [١١٥] :

" أمّا في المجال الاقتصادي فإن المقارنة بعام ١٩٦٢ **هي أقلّ حلكة من** الجانب السياسي. إن إنتاج وصادرات ليبيا من البترول ارتفعت بشكل كبير. ففي حين أن الحكومة لم تحصّل سوى (٨) ملايين جنيه ليبي من عائدات البترول في عام ١٩٦٢، من المنتظر أن تصل هذه العائدات إلى (٢٠) **مليون** جنيه ليبي مع نهاية عام ١٩٦٣ .. إن الزيادة الكبيرة في عائدات البترول التي استلمتها الحكومة الليبية هي التي جعلت في يدها أموالاً كافية يمكن عن طريقها تنفيذ التنمية الاقتصادية.. "

" إن نمط تجارة ليبيا الخارجية تغيّر بشكل هائل خلال عام ١٩٦٣. ولأوّل مرّة في تاريخ ليبيا تجاوزت قيمة صادراتها، ومن البترول الخام بالدرجة الأساسية، قيمة وارداتها. "

---

١١٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية السالف الإشارة إليه رقم (271 – A) بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩.

١١٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1، الملف FO 371/178254

دورة برلمانية نشطة

واصلت **الهيئة البرلمانية الثالثة** [116] نشاطها في **دورتها الرابعة** [117] التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٢) أثناء حكومة الصيد ثمّ امتدّت لتتزامن مع فترة حكومة الدكتور **فكيني**.

كان **تسعة** من أعضاء البرلمان وهم (النواب محمود صبحي ومحمد بشير المغيربي ومحمد الرماح والسايح فلفل والفيتوري زميت ومحمد أبو صاع الزنتاني وعلى مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش) قد قاطعوا الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة في ١٩٦٢/١٢/٧ احتجاجاً على انعقاد البرلمان في مدينة " **البيضاء** " التي ليست هي العاصمة الدستورية للبلاد. غير أن **الأربعة** نواب الأخيرين (الزنتاني والمصراتي والتهامي ونشنوش) عادوا وشاركوا في جلسة مجلس النواب التي انعقدت يوم ١٩٦٣/٣/٣١.

جلسة بيان الحكومة

كان البند الرئيسي في جدول أعمال جلسة مجلس النواب [118] التي انعقدت يوم **١٩٦٣/٣/٣١** هو الاستماع إلى **بيان حكومة الدكتور محي الدين فكيني** التي كانت قد تشكلت يوم ١٩٦٣/٣/١٩.

وكما سلفت الإشارة [119] فقد تضمّن ذلك البيان الإعلان عن عزم الحكومة الجديدة إدخال عدد من التعديلات على دستور عام ١٩٥١ تهدف إلى إلغاء النظام الاتحادي وتحقيق وحدة البلاد. وقد استقبلت هذه الفقرة على الفور بترحيب من المجلس الذي قام، بناءً على اقتراح **صابر حسن الشاعري** (المرج – برقة) بتوجيه برقية إلى الملك إدريس أعلن فيها تأييده لما ورد في بيان الحكومة عن عزمها تقديم مشروع قانون يعلن عن وحدة البلاد ويلغي النظام الاتحادي. [120]

---

١١٦ جرى انتخاب هذه الهيئة البرلمانية في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ خلال حكومة عبد المجيد كعبار وكان يفترض أن تنتهي مدتها في مطلع عام ١٩٦٤ إذ نصّت المادة (١٠٤) من الدستور على أن مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحلّ المجلس قبل ذلك.

١١٧ نصّت المادة (١١٢) من الدستور على أن يدعو الملك مجلس الأمّة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني، فإذا لم يدعُ إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويدوم دور انعقاده العادي إذا لم يحلّ المجلس مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فضّ انعقاده.

١١٨ لوحظ أن نسبة الحضور في الجلسات كانت عالية. وكان أبرز الغائبين عنها رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد.

١١٩ راجع مبحث " تكهّنات ومخاوف غربية " ومبحث " التعديلات الدستورية " بهذا الفصل.

١٢٠ دار نقاش حول صيغة البرقية المقترحة شارك فيه النواب عبد المولى لنقي وعبد القادر البدري وجربوع إبراهيم الكزّة. راجع تقرير السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨ رقم VT 1014/63، الملف FO 371/173238 28191.

وألقى النائب **علي مصطفى المصراتي** خلال هذه الجلسة كلمة عبّر فيها عن ترحيبه بسياسة الحكومة الجديدة، وعن أمله بأن تقوم هذه الحكومة بتنفيذ **برنامج إصلاحي** يعيد الثقة لدى الشعب بالحكم، ويضع نهاية للأزمة الأخلاقية التي تعيشها البلاد. وقد طالب النائب المصراتي الحكومة بتقديم **قانون من أين لك هذا؟** وتحقيق المزيد من حرّية التعبيروالسماح بتشكيل الأحزاب السياسية وإلغاء القواعد الأجنبية. وقد لاحظ المراقبون أن هذه النقطة الأخيرة لقيت ترحيباً مدوّياً في قاعة البرلمان.[١٢١]

أمّا النائب **عبد المولى لنقي** فتمنى في كلمته النجاح للحكومة وعبّر عن استعداده لتأييدها بكلّ قلبه طالما حافظت على سياستها المعلنة وأنه لن يتردّد في انتقادها إن هي حادت عنها.

كما عبّر النائب **محمد أبو صاع الزنتاني**[١٢٢] عن تأييده للحكومة وتحدّث عن المناقب الشخصية لرئيس الوزراء فكيني.

وتحت بند " **رسائل** " تلت سكرتارية المجلس البرقية الموجهة إلى أعضائه من رئيس الوزراء السابق **محمد عثمان الصيد** معبّراً فيها عن امتنانه لما لقيه من المجلس من تعاون وتأييد. كما أعيد استعراض " **المذكرة** " التي سبق للمجموعة البرلمانية، التي قاطعت اجتماعات المجلس بالبيضاء، أن قدمتها للمجلس في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ خلال فترة حكومة الصيد وضمّنتها **ثمانية مطالب** كان أحدها إعلان مدينة طرابلس عاصمة وحيدة للبلاد. وقد علّق النائب **علي المصراتي** على موضوع " المذكرة " بقوله أنه كان يتمنى لو قام النواب الموقعون على المذكرة بالحضور إلى المجلس والتعبير عن وجهات نظرهم أمامه. ولم يقم المجلس باتخاذ أي إجراء بشأنها.

مقاطعة برقاوية

كان من المفترض أن ينعقد مجلس النواب في جلسة لاحقة يوم ١٩٦٣/٤/٨ غير أن ذلك لم يحدث نتيجة عدم اكتمال نصاب النواب[١٢٣] الحاضرين بسبب تغيّب عدد من النواب البرقاويين عن عمد عنها رغم وجودهم بمدينة البيضاء.

تقول برقية بعثت بها السفارة الأمريكية في بنغازي إلى وزير الخارجية الأمريكي[١٢٤] في ١٩٦٣/٤/١١:

> "فشل مجلس النواب في آخر لحظة بالانعقاد في جلسته العادية بالموعد المقرّر لها يوم ١٩٦٣/٤/٨ لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقادها. كان عدد كافٍ من

---

١٢١ تقرير السفارة البريطانية السابق.

١٢٢ راجع ما ورد بشأن هذا النائب في مبحث " محاولة اغتيال مزعومة " بالفصل الرابع " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٢٣ نصّت المادة (١٥) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب بأن النصاب القانوني للمجلس يكون بحضور أكثر من نصف الأعضاء.

١٢٤ البرقية تحمل الرقم (٢٠٩) بالملف Libya 2 – 15 .POL.

النواب موجودين في مدينة البيضاء (مقرّ المجلس) آنذاك، إلا أنه يبدو أن عدداً من النواب البرقاويين قاطعوا الجلسة احتجاجاً على ما فهموه من أن التعديلات الدستورية، التي تزمع حكومة فكيني إجراءها، تهدف أولاً إلى إعلان الوحدة ثمّ إلى اتخاذ طرابلس عاصمة (وحيدة)، ممّا يعني نقل كل أثر للسلطة السياسية من برقة. وقد نما إلى علمنا أن البرقاويين يصرّون على أن التشريع المقترح بشأن الوحدة ينبغي أن يتضمّن تأكيداً بأن البيضاء ستكون العاصمة ... " .

وتشير البرقية إلى التحرّكات التي يقوم بها العديد من الشخصيات البرقاوية في هذا الاتجاه، ومن بينها إرسال البرقيات إلى الملك والحكومة مؤكّدين بأنهم سوف يؤيّدون مشروع الوحدة بالكامل شريطة الإعلان عن مدينة البيضاء كعاصمة وحيدة للبلاد، ثمّ تختم بعبارة جاء فيها:

" أيّاً ما كانت النتائج (لهذه التحركات)، فمن المؤكد أن شهر عسل فكيني مع البرلمان لم يدم طويلاً. وقد نشب أوّل خلاف بين المحبّين حول المشكلة التاريخية المتعلقة بالمحافظة على هوية برقاوية مستقلة. "

سجل حافل

رغم التعثّر الذي شاب نقطة مجلس النواب في الأيام الأولى التي أعقبت إلقاء حكومة فكيني لبيانها يوم ١٩٦٣/٣/٣١، فقد كانت الفترة التي أعقبت ذلك وامتدّت حتى ٢٥ يوليو/تموز ١٩٦٣ (أربعة أشهر تقريباً) [١٢٥] **من أخصب وأنشط فترات الحياة البرلمانية حتى يومذاك في مجال إصدار مختلف التشريعات وإلى حدّ ما في مجال مناقشة القضايا والسياسات الحسّاسة.**

فإلى جانب مجموعة القوانين المتعلقة بالتعديلات الدستورية وبأول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناقش المجلس وأقر عدداً من **التشريعات والقوانين الأخرى**، من ذلك:

- قانون الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣.
- مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم العملية التخطيطية.
- مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم شئون النفط.
- قانون بإعادة تنظيم قوات الأمن.
- قانون بإعادة الإستيطان الزراعي.
- قانون بناء مدينة المرج.
- قانون المحاربين القدماء.
- قانون التقاعد الخاص بموظفي الدولة.
- قانون البطاقات الشخصية لمن تزيد أعمارهم عن (١٦) عاماً.
- تعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤.

١٢٥ تنصّ المادة (١٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب. الباب الثاني: الجلسات الفصل الأول: نظام الجلسات على أن " جلسات المجلس علنية ويجتمع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع ويبتدئ الاجتماع الساعة الخامسة مساءً إلا إذا قرّر المجلس غير ذلك. "

كما تمكن البرلمان الليبي خلال هذه الفترة من الموافقة على **ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية** [١٢٦] وعلى معاهدة حسن الصداقة والتعاون مع المملكة المغربية.

وفضلاً عن ذلك، فقد قامت الحكومة خلال هذه الفترة بتقديم عدد من المشروعات المتعلقة بتعديل بعض القوانين واللوائح إلى البرلمان غير أنه لم يتمكن من مناقشتها وإقرارها، من ذلك لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية وقانون الأملاك الحكومية وقانون الخدمة المدنية وقانون ضرائب الدخل.

وقد ورد في **تقرير للسفارة الأمريكية** [١٢٧] مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٧ حول هذه الدورة البرلمانية ما ترجمته:

" خلال الأشهر الأربعة (من ٣١ مارس/آذار وحتى ٢٥ يوليو/تموز) واجه البرلمان حكومة فكيني الجديدة، وأنجز ما يوازي ثلاثة أضعاف حجم التشريعات المعتادة وعمل ما يوازي ضعف ساعات العمل لأيّة دورة برلمانية سابقة. "

ممّا تجدر ملاحظته أن نشاطات هذه الدورة البرلمانية (الرابعة) خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد كانت محدودة نسبياً. وخلال الاجتماعات **السبعة** التي انعقدت ما بين ١٩٦٢/١٢/٦ (بداية الدورة) و١٩٦٣/١/٢١ الذي شهد آخر اجتماعات خلال فترة حكومة الصيد (التي انتهت في ١٩٦٣/٣/١٩) لم يقم البرلمان بالنظر سوى في عدد محدود جداً من التشريعات عدا تلك المتعلقة بالتعديل الجزئي الذي أدخل على النظام الاتحادي (في ١٩٦٢/١٢/٧). "

وقد علّق **التقرير ذاته** على نشاط الدورة البرلمانية الرابعة وأدائها خلال الفترة منذ مجيء حكومة فكيني وحتى ١٩٦٣/٧/٢٥ بعبارات جاء فيها:

" وبصرف النظر عن نشاطات البرلمان (خلال هذه الفترة) الجديرة بالإطراء، فإن التشريعات التي ناقشها البرلمان وأقرّها كانت كلها من اقتراح الحكومة، ولم يأتِ أيّ منها باقتراح من البرلمان أو بمبادرة منه. لقد اقتصر دور البرلمان على النظر فيما يقدّم إليه من مشروعات القوانين من الحكومة ومناقشتها وإقرارها بعد إدخال ما يراه من ملاحظات وتعديلات عليها. " [١٢٨]

---

١٢٦ تمّت الموافقة على الميثاق بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

١٢٧ التقرير يحمل رقم (A – 9) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

١٢٨ وفقاً للعبارات المستخدمة في التقرير فإن البرلمان اقتصر دوره على مؤسسة مهمتها تمرير القوانين Law Passing وليس إنشاء القوانين Law Making. ولا يخفى أن التقرير يقيّم أداء البرلمان بمعايير متقدمة جداً، فضلاً عن أنه من الأمور المعتادة جداً في غالب التجارب البرلمانية أن تكون الحكومة هي الآخذة بزمام المبادرة في اقتراح التشريعات أو تعديلها بحكم مهمتها التنفيذية التي تمكّنها من معرفة مواضع الحاجة إلى تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القائمة.

واستطرد التقرير معلقاً:

" ووفقاً لمعلومات السفارة (الأمريكية) فإن التشريع الوحيد الذي جاءت المبادرة بشأنه من البرلمان كان خلال الدورة الأولى لهذه الهيئة في عام ١٩٦٠ عندما قام البرلمان بصياغة وإقرار قانون يمنع شراء وملكية العقارات في ليبيا بواسطة غير الليبيّين[١٢٩] . "

وأضاف التقرير:

" إن جزءاً كبيراً من التشريعات يمرّ عبر البرلمان مثل مرور الرمل بالمُنخل. ففي حين تجري دراسة كافة مشروعات القوانين في البداية داخل **اللجان البرلمانية**[١٣٠] المختصّة بدرجات متفاوتة من الدقة، إلا أن معظم هذه المشروعات لا يرى من قبل أعضاء المجلس إلا قبيل (وأحياناً أثناء) الجلسات التي يتمّ خلالها مناقشتها[١٣١] . والإجراء العام المعتاد هو كما يلي: يحال مشروع القانون المعروض على البرلمان على الفور إلى اللجنة المختصّة[١٣٢] . ويتمّ في اجتماع لاحق للبرلمان قراءة ومناقشة تقرير اللجنة حول المشروع المحال عليها، ويتمّ بعد ذلك استعراض ومناقشة المشروع ذاته (إذا حدث ذلك) مادة مادة ثمّ يتمّ التصويت عليه. "

قضايا ساخنة

تفيد تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية، حول ما دار داخل البرلمان خلال هذه الفترة، أن عدداً من النواب كثيراً ما عَرجوا خلال مداخلاتهم بشأن بعض البنود، على بعض القضايا الهامّة والساخنة. حدث ذلك خلال جلسة بيان حكومة فكيني في ١٩٦٣/٣/٣١ كما تكرّر ذلك في جلسات تالية عند مناقشة مشروعات قوانين الخطة الخمسية الأولى للتنمية والميزانية العامة للدولة وغيرها. وكان من أبرز المشروعات التي عَرج هؤلاء النواب عليها:

١٢٩ الإشارة هنا إلى القانون الذي يحظر تملّك غير الليبيّين للعقارات والذي صدر بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ (حكومة عبد المجيد كعبار) ونشر بالجريدة الرسمية العدد (٩) السنة العاشرة بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لذلك القانون في ١٩٦٢/٢/٤ (حكومة محمد عثمان الصيد) ونشرت بعدد الجريدة الرسمية رقم (٣) السنة (١٢) بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١.

١٣٠ تنصّ المادة (٥٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أن ينتخب الأعضاء من بينهم، في بداية انعقاد الدور العادي الأول لكلّ هيئة نيابية، سبع لجان تتولّى بحث المشروعات والمقترحات والشؤون التي يحيلها المجلس عليه. وهذه اللجان هي:
(١) لجنة الردّ على خطاب العرش (مؤقتة). (٢) لجنة الطعون (مؤقتة). (٣) المالية والاقتصاد الوطني. (٤) الخارجية والدفاع. (٥) المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية. (٦) الأشغال والمواصلات. (٧) الشؤون التشريعية والدستورية واللائحة الداخلية.

١٣١ لا يختلف هذا كثيراً عمّا يحدث حتى في الكونجرس الأمريكي ذاته. راجع ما ورد على لسان أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي في الفيلم الوثائقي الأمريكي (Fahrenheit 9/11) المعروض عام ٢٠٠٤ وحاز على جائزة مهرجان " كان " الدولي.

١٣٢ نظمّت المواد من (٥٠) إلى (٧٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب طريقة عمل هذه اللجان.

- قضية القواعد العسكرية الأجنبية.
- قضية البعثات العسكرية الأجنبية.
- المساعدات المالية الأمريكية.
- وضع اليهود الليبيّين.

وفيما يلي بعض المقتطفات من تقرير السفارة الأمريكية (A – 209) التي تشير إلى عدد من هذه المداخلات ..

" لقد استخدم النائب **علي مصطفى المصراتي** (مصراتة) كلّ فرصة ممكنة أثناء مناقشة مختلف الموضوعات لحثّ الحكومة على إلغاء المعاهدة مع بريطانيا والاتفاقية (الخاصّة بقاعدة ويلس) مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيراً ما وجد مساندة له في هذه المشاعر من النائبين **عبد المولى لنقي** (بنغازي) و**عبد القادر البدري** (الإبيار – برقة). فخلال جلسة يوم ١٩٦٣/٣/٣١ ثمّن النائب المصراتي ما ورد في بيان الحكومة الجديدة ضدّ إجراء التجارب النووية ثمّ قال (مخاطباً رئيس الحكومة فكيني): **إننا نأمل أن يكون إلغاء القواعد الأجنبية ضمن برنامج حكومتك.** وقد أشار المصراتي إلى هذا الموضوع نحو سبع مرات تقريباً أثناء مداخلاته بشأن شتى البنود، عند مناقشة ميزانية التنمية والميزانية العامة، وكرّر أن ليبيا لم تعد في حاجة إلى القواعد البريطانية أو الأمريكية " **لأننا الآن نملك النفط** " . وأشار في إحدى المناسبات إلى أن وجود هذه القواعد يهدّد، في حال نشوب حرب عالمية، بتدمير ليبيا [١٣٣] " .

" كما ظهر على جدول أعمال جلسة يوم ٦/٢٤ استجوابان موجّهان إلى الحكومة يتعلقان **بقاعدة ويلس**، الأول من النائب **محمد أبو صاع الزنتاني** (الزنتان) موجّه إلى وزير الداخلية يتعلق بما ادعاه حول عدم قيام قيادة القاعدة بدفع إيجار قطعة الأرض المستخدمة من قبلها للتدريب على الرماية في منطقة الزنتان. أمّا السؤال الثاني فهو من النائب **عبد السلام التهامي** (غربي طرابلس) موجّه إلى وزير الخارجية حول الموعد الذي حددّته الحكومة للبدء في المفاوضات مع المسؤولين الأمريكيين بهدف إلغاء الاتفاقية المتعلّقة بالقاعدة. وعلى الرغم من أنه كان مقرراً أن تقدّم الحكومة جوابها حول هذين السؤالين في جلسة ٧/٨ إلا أن ذلك لم يحدث بسبب غياب النائبين المذكورين عن الجلسة. وفي جلسة يوم ٧/١٢ قدّمت الحكومة جوابها المفصّل عن سؤال النائب التهامي الزنتاني ولم يثر النواب أيّة استسفارات حول جواب الحكومة. أمّا سؤال النائب التهامي فلم يظهر على جدول الأعمال مرّة أخرى إلى أن فضّت الاجتماعات في ٧/٢٥. [١٣٤] ."

---

١٣٣ أشار الملحق رقم (١) بهذا التقرير إلى أن النائب المصراتي قال عند مناقشة بند ميزانية الصحة في جلسة يوم ١٩٦٣/٧/١٥ " أن هناك أمراضاً غريبة دخلت ليبيا ربّما عن طريق الأجانب الذين يقومون بزيارة القوات الأجنبية المتمركزة في ليبيا أو عن طريق القواعد الأجنبية مثل قاعدة ويلس " .

١٣٤ راجع ما ورد فيما بعد تحت عنوان " دور رئيس المجلس عريقيب " عمّا يحتمل أن يكون رئيس مجلس النواب عريقيب قد قام به من دور بشأن هذا السؤال.

واستطرد تقرير السفارة الأمريكية:

" وعلى الرغم من أنه ما يزال من المحتمل أن تقدّم الحكومة جوابا رسمياً على هذا السؤال (عندما يستأنف البرلمان اجتماعه) إلا أن رئيس الوزراء فكيني أعطى، في الواقع، إجابة جزئية حول هذا السؤال وعدد من الأسئلة الأخرى ذات الصلة بمصالح الولايات المتحدة في ليبيا. فقد حدث عند مناقشة بند **وزارة الدفاع** في ميزانية عام ١٩٦٤/٦٣ يوم ٧/١٧ أن قام النائب **عبد القادر البدري** [١٣٥] وشنّ هجوما على وجود القواعد والبعثات العسكرية الأجنبية (الأمريكية والبريطانية) في ليبيا، واعتبر ذلك **مؤامرة استعمارية تهدف إلى إبقاء الجيش الليبي ضعيفاً**، كما وضع اللوم على الحكومة الليبية لإبقائها الجيش غير قادر على مواجهة أي عدوان خارجي [١٣٦]. وأجاب رئيس الحكومة فكيني النائب البدري متسائلاً بغضب عمّ إن كان النائب يعني بكلامه أنه (رئيس الوزراء) على علم بمثل هذه المؤامرة المزعومة وأنه لا يقوم بعمل شيء إزاءها؟ وأوضح فكيني أن هذا الموضوع ذو طبيعة سرّية وأن من واجب النواب أن يستشعروا مسؤوليتهم عند مناقشة هذه الموضوعات الحساسة. "

ويضيف التقرير ذاته:

" وفي اليوم التالي وعند مناقشة بند **وزارة الخارجية** في الميزانية العامة لسنة ١٩٦٤/٦٣ انتهز النائب **المصراتي** الفرصة ليطالب الحكومة مرّة ثانية بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا والاتفاقية مع الولايات المتحدة. ثمّ استفسر المصراتي عن أسلوب إدارة وزارة الخارجية وطالب بإدخال " **نظام التفتيش** " على عمل الوزارة. وردّ فكيني (الذي يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية) بقوله:

" لقد بدأت الحكومة، منذ نحو أربعة أشهر، بإقامة علاقة قوية جداً مع مجلس النواب على أساس التعاون الكامل. وأعتقد أن هذه العلاقة ظلت كذلك إلى أن جرت في جلسة الليلة الماضية مناقشة موضوع الجيش الوطني. وبودّي أن أسجّل أن الحكومة الحالية أعطت البرلمان حرّية واسعة، بما في ذلك حرّية مناقشة بعض الموضوعات الحساسة التي أعتقد أنه لم يسبق أن أتيحت للبرلمان في الماضي [١٣٧]. "

وبعد أن أشار رئيس الوزراء فكيني – كما يقول التقرير الأمريكي – إلى أن وزارة الخارجية الليبية وبعثاتها الدبلوماسية لم تكن تعمل بشكل صحيح في الماضي، وأنه يجري الآن إعادة تنظيمها وسوف يتمّ استحداث " **جهاز للتفتيش** " بها، أضاف قائلاً:

---

١٣٥ أنظر برقية السفارة الأمريكية رقم (٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١٩ بالملف نفسه.

١٣٦ سبق أن ألمحنا إلى هذا الموضوع في مبحث " أوضاع الجيش وقوات الأمن " بهذا الفصل.

١٣٧ حتى لو كان الأمر حقيقة كما يصفه الدكتور فكيني، فهذا لا يبرّر له التحدّث بهذه الكيفية وكأن هذه الحالة الجديدة مثة من وزارته على المجلس، وليس الأصل في الأشياء أن تكون كذلك. (المؤلف).

" إنني لا أعتقد أن هذه هي اللحظة التاريخية المناسبة أو أن هذا هو الظرف الصحيح للتعبير بشكل صريح عن سياستنا الخارجية أو مناقشة علاقتنا بالعالم الخارجي. غير أنني واستجابة لرغبة بعض النواب أودّ أن أؤكّد أن سياستنا وعلاقتنا الخارجية هي الآن رهن مراجعة ودراسة. بل يمكنني القول بأنها تخضع الآن لإعادة نظر. غير أنني لن أتناول بالتفصيل ما نعتزم القيام به، لأن من واجبنا أن نأخذ في الاعتبار علاقتنا الماضية وصداقاتنا. ومع ذلك فيمكنني القول بأن سياستنا الخارجية سوف تنتهج طريقاً لن تتأثر فيه بأي عامل لا من الشرق ولا من الغرب. إن هذا الموضوع دقيق وحسّاس جداً ويمسّ مصلحة الوطن العليا وبالتالي أرجو إعفائي من قول المزيد. "

وأشار تقرير السفارة الأمريكية إلى ما أثاره النائب **مفتاح شريعة** (سرت) حول موضوع **المساعدات المالية** من الولايات المتحدة لليبيا على النحو التالي:

" .. من الأمور ذات الصلة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ما ورد بإجابات وزير التخطيط والتنمية (حامد العبيدي) عن الأسئلة التي وجّهت إليه داخل مجلسي الشيوخ والنواب حول المساعدات المالية الأمريكية لليبيا. فقد حدث داخل مجلس النواب **يوم ٧/١٨** أن سأل النائب **مفتاح شريعة** الوزير عن حجم المساعدة التي قدّمتها الولايات المتحدة لليبيا منذ حلّ **هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة** LAJAS في أواخر عام ١٩٦٠. لقد قدّم الوزير العبيدي إجابة عامة يُفهم منها أن برنامج المساعدات الأمريكية يُقدّم مساعدات على مستوى العالم للدول التي تطلب تلك المساعدة. وأن مجلس النواب إن كان يرغب في أن لا تحصل ليبيا على المزيد من هذه المساعدات فيمكنه التعبير عن ذلك. "

وقد ردّ التقرير الأمريكي على موقف نواب المعارضة في البرلمان من الاتفاقيات ومن القواعد الأجنبية بعبارة جاء فيها:

" لا يوجد شكّ في أن موضوع الاتفاقيات الأجنبية وقاعدة ويلس كانت كثيرة التناول داخل البرلمان. وقد استخدمها نواب المعارضة إلى أبعد مدى ممكن. غير أنه ممّا يجدر الإشارة إليه أن أحداً من النواب لم يقم بإدراج أو طرح مشروع قرار على المجلس يدعو إلى إلغاء المعاهدة مع بريطانيا أو الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تصفية قاعدة ويلس. "

دعوة النائب المصراتي لجامعة لندن

يبدو أن النائب **علي مصطفى المصراتي** لفت أنظار السفارة البريطانية في ليبيا إليه من خلال مداخلاته الكثيرة في قاعة البرلمان منذ أن أصبح نائباً في الهيئة البرلمانية الثالثة (يناير/كانون الثاني ١٩٦٠). وهذا ما جعل السفارة تقوم خلال عام ١٩٦٢ بالاقتراح على الخارجية البريطانية باتخاذ الترتيبات من أجل أن تقوم **جامعة لندن** بتوجيه الدعوة إلى النائب المصراتي كي يحلّ عليها كزائر لإلقاء عدّة محاضرات فيها.

وتفيد الرسائل المتبادلة بين السفارة والخارجية البريطانية منذ **أبريل/نيسان ١٩٦٣** أن الاهتمام بموضوع الدعوة قد تجدّد إثر الكلمة التي ألقاها النائب المصراتي في جلسة البرلمان الليبي يوم **١٩٦٣/٣/٣١** ودعا فيها إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وجرى استقبالها بالتصفيق الحاد من قبل أعضاء المجلس.

ويتبيّن من هذه الرسائل أن الاهتمام بهذه الدعوة ظلّ قائماً حتى بدايات شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ عندما أفادت إحدى الرسائل الموجّهة من الخارجية البريطانية إلى سفارتها في ليبيا عن **صعوبة توجيه الدعوة للنائب المصراتي لأسباب عملية.**[١٣٨]

المصادقة على ميثاق المنظمة الإفريقية

جرى في الجلسة الصباحية لمجلس النواب يوم ١٩٦٣/٧/١ عرض ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[١٣٩] للمصادقة عليه من قبل المجلس. وعند مناقشة هذا البند حثّ النائب **علي مصطفى المصراتي** الحكومة الليبية، باعتبار ليبيا إحدى الدول الموقعة على الميثاق، على أن تكون في مستوى القرار الذي صدر عن المنظمة والذي دعا الدول الأعضاء إلى إلغاء القواعد الأجنبية الموجودة فوق أراضيها، وأن تقوم بإلغاء الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة الأمريكية. وحثّ النائب **عبد القادر البدري** من جانبه زملاءه أعضاء المجلس على المصادقة على ميثاق المنظمة وتنفيذ قراراتها بما في ذلك القرار الخاص بدعوة الدول الأعضاء إلى إلغاء القواعد العسكرية الأجنبية.[١٤٠]

سحب الجنسية من اليهود الليبيّين

تقدّم النائب **مفتاح شريعة** (سرت) خلال هذه الدورة باقتراح يدعو إلى حرمان جميع اليهود الليبيّين من جنسيتهم الليبية. وعند مناقشة هذا البند خلال جلسة يوم ١٩٦٣/٧/١ لم يتردّد النائب **علي المصراتي** في الإشارة إلى **" مشكلة قاعدة ويلس "** مقتطفاً ما ورد – حسب قوله – في تقرير بإحدى الصحف الأمريكية حول حضور وزيرة الخارجية الاسرائيلية (جولدا مائير) حفل زفاف أقيم بقاعدة ويلس بطرابلس. وقد استند النائب المصراتي على هذا الخبر ليكرّر الدعوة إلى إلغاء الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة، وانبرى النائب **عبد المولى لنقي** ليعطي تأييداً كاملاً لزميله المصراتي مؤكّداً أن قاعدة ويلس تسيئ إلى كرامة الليبيّين وتهدّد استقلالها.

وقد أقرّ المجلس في جلسته المسائية يوم ١٩٦٣/٧/١ تعديلاً على قانون الجنسية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ يجعل من السهل سحب الجنسية من الأشخاص ذوي الميول

---

١٣٨ راجع رسالة المستر جون لوكاس المؤرّخة في ١٩٦٣/١٠/٩ ذات الرقم VT 1015/33، الملف FO 371/173238 28191.

١٣٩ كان الميثاق قد أبرم بمدينة أديس أبابا يوم ١٩٦٣/٥/٢٥ وكانت ليبيا إحدى الدول الموقّعة عليه.

١٤٠ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١، الملف POL. 15 – 2 Libya.

الصهيونية في محاولة منه لتبّني اقتراح النائب مفتاح شريعة بسحب الجنسية من جميع اليهود الليبيّين.[١٤١]

الشيخ عُمر بو غندورة

الشيخ **عُمر بو غندورة** (من مدينة " البيضاء ") هو أحد أعضاء مجلس الشيوخ وينتمي إلى قبيلة **البراعصة** ذات النفوذ القوي. سجّلت له سجلات مجلس الشيوخ خلال هذه الدورة مواقف عديدة لم يفت تقارير السفارة الأمريكية أن تسجّلها وأن تعلّق عليها بحنق وغيظ أحياناً.

فخلال الاجتماع الأول لرئيس الوزراء الدكتور فكيني مع مجلس الشيوخ في بداية شهر أبريل/نيسان ١٩٦٣، خاطبه الشيخ بو غندورة محذراً بأنه (أيّ رئيس الوزراء) قادم حديثاً من مهمّة امتدّت نحو خمس سنوات في بلد (يقصد الولايات المتحدة) سياسته نحو اسرائيل معروفة جيدا، وأن من واجبه أن يولي أهميّة خاصّة لعلاقات ليبيا بأمريكا وخاصّة فيما يتعلّق بالاتفاقية الليبية الأمريكية.[١٤٢]

وتفيد الوثائق أن الشيخ بو غندورة أدرج في جلسة مجلس الشيوخ يوم ٧/٧ **استجواباً للحكومة عن السبب الذي منعها من الاعتراف بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية**، واقترح في الجلسة نفسها إصدار قرار من المجلس بتوجيه الدعوة إلى وفود برلمانية من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا لزيارة ليبيا. وأفاد تقرير من السفارة البريطانية[١٤٣] أنه جاء في ردّ الحكومة على السؤال المتعلّق بعدم اعتراف الحكومة الليبية بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية أن السبب في ذلك يرجع إلى أن هاتين الدولتين ليستا عضوين في الأمم المتحدة وأنهما حالما يصبحان كذلك فإن ليبيا سوف تعيد النظر في موقفها إزاءهما.

ويُفهم من تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 9) السالف الإشارة إليه:

" أن الشيخ عُمر بو غندورة كان قد وجّه استجوابا رسميا لوزير التخطيط والتنمية حول حجم وشكل المساعدات التي قدّمتها الولايات المتحدة خلال العام ١٩٦٤/٦٣. وفي جلسة يوم ٧/٢١ بدلا من أن يستعمل الوزير إجابة مكتوبة مدعمة بالحقائق، أعدّت له من قبل مدير برنامج المساعدات الأمريكية بالتعاون مع وكيل وزارة التخطيط والتنمية عبد الله سكتة، تكلّم بشكل مغلوط تماماً وقال بأن الولايات المتحدة لم تقدّم لليبيا أي مساعدة في شكل نقدي أو عيني منذ حلّ هيئة لاجاس LAJAS في عام ١٩٦٠. وقال بأن المليون جنيه الباقية من مشروعات الهيئة المذكورة للحكومة الليبية هي لاستكمال تلك المشروعات، وأن الحكومة

---

١٤١ برقية السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١، الملف السابق. وفي الواقع فإن التعديل الذي صدر بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ [الجريدة الرسمية رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩] خلال حكومة فكيني لم يمسّ هذه المسألة حيث أنها كانت قد عدّلت بموجب المرسوم الملكي بقانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٨/٨ خلال فترة حكومة الصيد ونشر بعدد الجريدة الرسمية رقم (١٣) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢١.

١٤٢ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 9) السالف الإشارة إليه.

١٤٣ مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/١٠ ويحمل الرقم الإشاري VT 1022/5 بالملف FO 371/173242 28183.

الأمريكية مستمرّة في تقديم مساعدتها لليبيا في شكل خبـراء ملحقـين بمختلـف الوزارات. الشيخ بو غندورة عبّر عن دهشته لسماعه بأن الحكومة الأمريكية لـم تقدّم أيّة مساعدات لليبيا منذ حلّ الهيئة الأمريكية، وأعاد طلبه الذي أثاره في عـدّة مناسبات سابقة بضرورة أن تلغي الحكومة الليبية اتفاقياتها مع الولايـات المتحـدة وبريطانيا وأن تزيل قاعدة ويلس. "

وقد علـّق التقرير المذكور على مواقف الشيخ بوغندورة بعبارات بعضها جارح كان من بين ما جاء فيها:

" .. على الرغم من تأكيدات الشيخ بو غندورة (لعدد من مـوظفي الـسفارة)، والتي تبدو زائفة، بأن مواقفه داخل المجلس تعبّر عن قناعات شخـصية قويـة لديه، إلا أنه يصعب على من يسمعه يتحدث داخل قاعة المجلس، وعلى سـبيل المثال ضدّ الولايات المتحدة ومع الدعوة للاعتراف بالصين الشيوعية وألمانيـا الشرقية، إلا أن يساوره الشعور بأن مرتـّبه (مرتـّب بو غندورة) مدعوم مـن قبل خصومنا في الحرب الباردة. "

دور عريقيب كرئيس للمجلس

عندما انعقدت الدورة الرابعة للهيئة البرلمانية الثالثة في ١٩٦٢/١٢/٧، جرى انتخاب النائب **مفتاح عريقيب** (صرمان) رئيساً لمجلس النواب للمرّة الرابعة. وتشير تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية إلى أن عريقيب أظهر كفاءة وبراعة وحزماً في إدارة جلسات المجلس، كما أظهـر كياسة في علاقته مع رؤساء الحكومات الثلاث التي عاصرها ووزرائها.

ونسب إليه أحد تقارير السفارة الأمريكية [١٤٤] أنه كثيراً ما استخدم صلاحياته كرئيس للمجلس، بشأن **تحديد بنود جدول الأعمال**، في تجنيب الحكومة بعض الإحراج من خـلال تأجيلـه لإدراج بعض الاستجوابات الموجّهة إليها من قبل النواب. وعلى سبيل المثال، يعتقد التقرير المـذكور أن عريقيب هو الذي جنـّب الحكومة الإحراج الذي سببّه لها النائب **عبد السلام التهامي** بطلبه منها في جلسة يوم ٦/٢٤ أن توضح ما إذا كانت قد حددّت موعداً لبدء المفاوضات مـع المـسؤولين الأمريكيين بهدف إلغاء الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس. وكان مقرّراً أن تقدّم الحكومة جوابها على سؤال النائب التهامي في جلسة يوم ٧/٨، غير أن النائب التهامي لم يحضر تلك الجلسة، وبالتالي أعفيت الحكومة من تقديم الجواب. ويعتقد أن عريقيب لعب دوراً مهمّاً في إقناع النائب المـذكور بالتغيّب عن الجلسة، وأنه لعب أيضاً دوراً في عدم إدارج السؤال مرّة ثانية في جـدول أعمـال المجلس.

وقد نسب التقرير ذاته إلى مستشار سفارة الصين الوطنية بليبيا المستر **وانـج** Wang (الذي وصفه التقرير بأنه مسلم ملتزم) قوله لأحد موظفي السفارة الأمريكية بأن **عريقيب شخـصية ذات**

١٤٤ التقرير رقم (A – 9) السالف الإشارة إليه.

ميول غربية قوية، وأنه أحد قلة في مجلس النواب ممّن يدركون الأبعاد الداخلية والخارجية لما يتمّ طرحه للنقاش داخل البرلمان، وأن عريقيب أكّد له (للمستر وانج) اعتقاده بأهمّية الجوانب الدفاعية للاتفاقيات التي أبرمتها ليبيا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مشيراً إلى أن **جميع جيران ليبيا يشكّلون أخطاراً محتملة على أمنها واستقرارها**، وهو يرى في هذه الاتفاقيات رادعاً لأي مخططات قد تكون لدى جيران ليبيا من الجانبين على البحر الأبيض المتوسط.

علاقة حكومة فكيني بالبرلمان

عاصرت الهيئة البرلمانية الحالية (الثالثة) **ثلاث حكومات** برؤسائها ووزرائها، وهي حكومات عبد المجيد كعبار ومحمد عثمان الصيد والدكتور محي الدين فكيني على التوالي.

وعلى الرغم من أن هذه الهيئة مدينة في وجودها للتعديل الذي أدخلته **حكومة كعبار** في ١٩٥٩/٩/٢٤ على قانون الانتخاب الذي كان قائماً على التمييز بين المناطق الريفية والحضرية انتخابياً، وكذلك لدرجة النزاهة العالية التي طبعت الانتخابات العامة التي أجرتها تلك الحكومة في ١٩٦٠/١/١٧، إلا أن العلاقة بين البرلمان وكعبار ووزارته سرعان ما تدهورت بسبب **جملة من العوامل**، لعلّ من أهمّها التركيبة النظيفة نسبياً لتلك الهيئة وضمّها لعدد طيّب من العناصر الوطنية المعارضة، ومنها أيضاً انغماس كعبار وعدد من وزرائه في ممارسات مالية فاسدة، ومنها اصطدام كعبار بالبرلمان حول زيارة قطع من الأسطول الإيطالي لليبيا في مارس/آذار ١٩٦٠، فضلاً عن ذلك ما طبع شخصية كعبار عند تعامله مع البرلمان وما كان يظهره من ضجر وفقدان للحيوية أثناء الجلسات [١٤٥]. إن هذه العوامل مجتمعة هي التي أدّت في النهاية إلى سقوط كعبار بعد أن هددّه البرلمان بسحب الثقة منه بسبب قضية طريق فزان. [١٤٦]

أمّا **محمد عثمان الصيد**، كما يتضح من مذكراته ومن بعض الوثائق، فعلى الرغم من فساده المالي هو أيضاً، إلا أن علاقته بأعضاء البرلمان كانت أفضل من سلفه نسبياً. ومن الواضح أنه استخدم معهم، بعد أن رأى ما حلّ بسلفه على أيديهم، شتى الأساليب من أجل كسبهم إلى جانب حكومته. ومن تلك الأساليب؛ الصداقة الشخصية [١٤٧]، والمداهنة والتملّق، والتعيين في مناصب وزارية، وتقديم القروض لبعضهم من خزانة الدولة مع علمه المسبق أنها لن تُرد إليها [١٤٨]. ولا شكّ أن ضعف التعليم وضعف التجربة السياسية المؤسساتية كانا من العوامل الإضافية التي لعبت دوراً في كيفية تعامل كل من كعبار والصيد مع البرلمان.

أمّا الدكتور **محي الدين فكيني**، فقد جاء من خلفية مغايرة لخلفية سلفيه تعليمياً ووظيفياً. وقد ساعدته هذه الخلفية، خلال الأشهر الأولى من عمر حكومته على الأقل، في التعامل بطريقة

---

١٤٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (9 – A) السابق.

١٤٦ راجع الفصل الأول " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٤٧ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بالفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٤٨ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والحزبية " بالفصل نفسه.

أفضل مع أعضاء مجلس النواب ومؤسسة كمجلس الأمّة بصفة عامة. لقد كان يملك التعليم العالي، والمقدرة الخطابية التي اكتسبها من سنوات عمله كمندوب دائم لليبيا في الأمم المتحدة، كما كان يملك، وحكومته معه، سجلاً نظيفاً لا خدش فيه في ذممهم المالية.

يقول **تقرير السفارة الأمريكية** السالف الإشارة إليه في هذا الصدد:

" لقد شكّل فكيني وحكومته نقيضاً واضحاً لسابقيهم. لقد بقي فكيني أميناً ونظيفاً وكذلك زملاؤه في الوزارة الذين تمّ اختيارهم – وبصرف النظر عن المؤهّلات المتواضعة لبعضهم – على أساس استقامتهم ونظافة ذمتّهم. كما حافظ فكيني على أسلوب نزيه وصادق وصريح في التعاون مع البرلمان الأمر الذي أكسبه احترام وإعجاب حتى بعض خصومه من بين أعضاء مجلس النواب. **لقد أتاح للنواب مجالاً واسعاً لانتقاد الحكومة حول بعض الموضوعات الحسّاسة** (وربما لم يكن ذلك خطوة إيجابية مقصودة منه بل لعلّه أراد أن يقدّم به صورة مغايرة لما كان يقوم به رؤساء الوزارة السابقون، وربّما أيضاً أن ذلك حصل كنتيجة لعدم محاولته – كسابقيه – السيطرة على أعضاء البرلمان وتوجيههم لتحقيق مآربه المالية الشخصية). لقد **اتخذ فكيني البرلمان كمنصّة ترتفع من داخلها الأصوات التي تساعده في مسعاه الحثيث لوضع ليبيا فوق أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر سلامة.** "

" وفي حين أن بن عثمان شجع وزراءه على حضور جلسات مجلس النواب، فإن فكيني كان مصرّاً بوجه خاص على هذا المنحى. ويمكن الآن مشاهدة الوزراء يدّونون الملاحظات بالمقترحات التي يطرحها النواب في قاعة البرلمان. ولم يغب عن اجتماعات مجلسي النواب والشيوخ التي تمّت في الأسابيع الماضية إلا وزير واحد أو اثنين فقط. وقد أظهر فكيني، في هذا الصدد، احتراماً أكبر ممّا أظهره سابقوه لمجلس الشيوخ (رغم الاعتراف بأن مهمّة هذا المجلس لا تعدو وضع ختم الموافقة على التشريعات) ولم يتردّد فكيني أن يحجّم أيّاً من النواب أو الشيوخ متى ما شعر أنهم يحاولون بقوة تعطيل بعض التشريعات الحيوية [١٤٩]، أو أن يكونوا مصدر إرباك وتشويش. لقد تميّزت إجابات فكيني داخل المجلس بعمق التفكير وحسن التوقيت وبالبراعة أحياناً، كما كان يلقيها بلغة عربية فصيحة ممتازة يصعب في بعض الأحيان على بعض النواب البدو فهمها [١٥٠]. غير أن هناك بعض النواب الذين ينتقدون فكيني بأن لديه مظهر متغطرس، وأنه ليس ودوداً ولا متعاطفاً بدرجة كافية مع أعضاء البرلمان. "

١٤٩ راجع ما ورد بمبحث " أول خطة خمسية شاملة للتنمية " من هذا الفصل.

١٥٠ لعلّ كاتب التقرير لا يعرف أن البدو هم أكثر فصاحة من سكان المدن، وقد غاب عنه أيضاً أنه ليس من الفصاحة والبلاغة أن يتكلم الخطيب بلغة لا يفهمها سامعوه.

وأيّا ما كانت عليه حال العلاقة بين فكيني ومجلس النواب خلال الأشهر الأربعة الأولى، فمن الواضح أنها لم تستمرّ على النحو نفسه، إذ ما إن بدأت الدورة التكميلية الخامسة في ديسمبر/كانون الأول من العام ١٩٦٣ حتى أصيبت هذه العلاقة بالكثير من العطب والتدهور.[١٥١]

فضّ اجتماعات الدورة البرلمانية

تنصّ المادة (١١٢) من الدستور على أن:

" **يدعو الملك** مجلس الأمّة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع من شهر **نوفمبر/تشرين الثاني**، فإذا لم يدعُ الملك إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويدوم **دور انعقاده العادي، إذا لم يحلّ المجلس، مدّة خمسة أشهر** على الأقل **ويعلن الملك فضّ انعقاده.** "

ولم تشهد الفترة منذ ١٩٦٣/٧/٢٥ عقد أيّة اجتماعات لمجلس الأمّة [١٥٢]. وصدر في شهر أكتوبر/تشرين الأول مرسوم ملكي يقضي بفضّ الدورة الرابعة للمجلس اعتباراً من اليوم السابع عشر من ذلك الشهر، ولم يحمل المرسوم الملكي أيّة إشارات إلى موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة رغم أن مدة هذه الهيئة البرلمانية الثالثة تنتهي في فبراير/شباط ١٩٦٤ [١٥٣]، وعلماً بأن المادة (١٢٩) تنصّ على:

> " تجرى الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته. وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور، فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتدّ إلى حين الانتخابات المذكورة وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة (١٠٤). "

---

١٥١ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بالفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٥٢ شارك وفد برلماني ليبي خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ في اجتماعات اتحاد البرلمانات العالمي الذي انعقد بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد.

١٥٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 117) المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٣، الملف POL. 15 – 2 Libya.

تأجيل الانتخابات العامة

نصّ الدستور الليبي الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٠/٧ في المادة (١٠٠) منه على أن:
" يؤلف **مجلس النواب** من أعضاء منتخبين في الولايات الثلاث بمقتضى أحكام قانون الانتخاب الاتحادي. "

كما نصّت المادة (١٠١) من الدستور ذاته على أن:
" يُحدّد عدد النواب على أساس **نائب واحد عن كلّ عشرين ألفاً** من الأهالي أو عن كلّ جزء من هذا العدد يجاوز نصفه بشرط ألا يقلّ عدد النواب في أيّ من الولايات الثلاث على خمسة أعضاء. "

كما حدّدت المادة (١٠٤) من الدستور مدّة مجلس النواب بأربعة سنوات:
" مدّة مجلس النواب أربعة سنوات ما لم يحلّ المجلس قبل ذلك. "

كما نصّت المادة (١٢٩):
" تجرى الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتدّ إلى حين الانتخابات المذكورة، وذلك بالرغم من الأحكام الورادة في المادة (١٠٤). "

كما أورد الدستور ذاته في فصل " أحكام انتقالية وأحكام مؤقتة " المواد (٢٠٤)، (٢٠٥)، و(٢٠٦) التي نصّت على:

(٢٠٤)

" تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة **قانون الانتخاب** الأول لمجلس الأمّة على أن لا يتعارض وأحكام هذا الدستور، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وإصداره. ويجب أن يتمّ إصدار القانون ميعاد لا يتجاوز **الثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور**. "

(٢٠٥)

" يجب إجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف من إصدار قانون الانتخاب. "

(٢٠٦)

" في الانتخابات الأولى لمجلس النواب، وإلى أن يتم إحصاء سكان ليبيا يكون لولاية برقة خمسة عشر نائباً ولولاية طرابلس الغرب خمسة وثلاثون نائباً ولولاية فزان خمسة نواب. "

وفي ضوء هذه النصوص ..

- صدر قانون الانتخاب الاتحادي [١٥٤] رقم (٥) لسنة ١٩٥١.
- كما جرت أول انتخابات برلمانية في البلاد بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٩ (حكومة محمود المنتصر).
- كما جرى أول إحصاء سكاني في ليبيا خلال صيف عام ١٩٥٤ (حكومة مصطفى بن حليم).
- كما جرت ثاني انتخابات برلمانية خلال الأسبوع الأول من شهر يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٦ (حكومة مصطفى بن حليم).
- كما جرت ثالث انتخابات برلمانية في ١٩٦٠/١/١٧ (حكومة عبد المجيد كعبار).

لم يظهر **الإحصاء السكاني الذي جرى في عام ١٩٥٤** أيّة زيادة في عدد السكان أو في تنقلاتهم تبرّر إحداث أيّ تغيير في عدد أعضاء مجلس النواب الممثلين للشعب الليبي على أساس نسبة نائب واحد لكلّ عشرين ألف نسمة المحدّدة بموجب المادة (١٠١) من الدستور. غير أنه كان واضحاً أن عدد السكان في ليبيا وتوزيعهم بين مختلف مناطقها قد تعرّض لتبدّلات كثيرة منذ عام ١٩٥٤ (الزيادة السنوية الطبيعية في عدد السكان، عودة أعداد جديدة من المهاجرين الليبيّين، وعمليات النزوح بين مختلف أنحاء البلاد).

كان متوقعاً بموجب المادة (٢٠٤) من الدستور أن تتمّ الانتخابات البرلمانية (الهيئة البرلمانية الرابعة) في مطلع عام ١٩٦٤، كما كان متوقعاً أن تجرى الحكومة الإحصاء السكاني العام الثاني في ٨/٣١ – ١٩٦٤/٩/١ (أي بعد مرور عشرسنوات من الإحصاء الأول في عام ١٩٥٤) .. ووجدت الحكومة نفسها بين خيارين متناقضين؛ الأول، أن تجري الحكومة الانتخابات البرلمانية في موعدها (يناير/كانون الثاني ١٩٦٤) على أساس الإحصاء السكاني القديم والعدد القديم لأعضاء مجلس النواب، وهي بهذا الخيار تلتزم بنصّ المادة (١٠٤) من الدستور غير أنها تتجاهل التطورات الفعلية التي طرأت على عدد السكان، وهذا ما يجعل عدد النواب الـ (٥٥) في البرلمان غير ممثل لعدد السكان (على أساس نسبة نائب واحد لكل عشرين ألف نسمة) وهو يتناقض بدوره مع المادة (١٠١) من الدستور. أمّا الخيار الثاني، فهو أن تؤجّل عملية الانتخاب إلى ما بعد ظهور نتيجة التعداد السكاني، وهي قد تصطدم في هذه الحالة بحرفية نصّ المادة (١٠٤) من الدستور إلا أنها من جانب آخر سوف تلبي المتطلبات الحقيقية لنصّ المادة (١٠١) منه.

---

١٥٤ صدر هذا القانون تحت اسم " قانون الانتخاب الأول رقم (٥) لمجلس النواب الاتحادي الليبي الصادر في سنة ١٩٥١ بموجب المادة (١٠٤) من الدستور. ونشر في العدد رقم (٣) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ١٩٥١/١١/٦. وقد جرى تعديل هذا القانون بمرسوم قانون صادر في ١٩٥٥/١١/١٦ (حكومة بن حليم) ومرة ثانية بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٤ (حكومة كعبار).

في مواجهة هذه الإشكالية، قررّت حكومة محمد عثمان الصيد في مطلع عام ١٩٦٣ (وقبيل استقالتها بوقت قصير على ما يبدو) استطلاع رأى **المحكمة العليا** في هذه القضية [١٥٥]، غير أن حكومة الصيد استقالت قبل أن تتلقى أي فتوى حول هذا الموضوع.

توقعات واستعدادات

تفيد الوقائع أن مختلف الأطراف والقوى السياسية كانت تتوقع أن يتم إجراء الانتخابات البرلمانية الرابعة في موعدها المقرّر وهو مطلع عام ١٩٦٤، وأنها أخذت تعدّ العدّة لخوضها، حيث يبدو أن هذه الجهات إما أنها لم تأخذ علماً بطلب الحكومة من المحكمة العليا إعطاءها الفتوى بشأن إمكان تأجيل تلك الانتخابات، أو أنها لم تكن تتوقع أن تجيز المحكمة العليا تأجيل الانتخابات، أو أن هذه الأطراف رأت أن تأخذ الحيطة وتشرع في اتخاذ الاستعدادات لخوضها أيّاً ما تكن فتوى المحكمة.

- فأحداث فزان [١٥٦] خلال شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ بين رئيس الوزراء السابق **محمد** بن عثمان الصيد وأنصاره وبين آل سيف النصر ومؤيّديهم كانت في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية المرتقبة في مطلع عام ١٩٦٤.
- كما أن نشاطات وتحالفات بعض **الشخصيات والقوى الوطنية والحزبية** [١٥٧] منذ صيف ١٩٦٣ كانت هي الأخرى – وفقاً لاعتقاد بعض المراقبين – في إطار التحضير لخوض الانتخابات البرلمانية ذاتها.
- وفي هذا السياق أيضا يمكن النظر إلى تضمين بعض القوى الوطنية للمذكرة التي قدّمتها إلى حكومة فكيني بعض **المطالب المتعلقة بتعديل قانون الانتخاب** (تخفيض مبلغ التأمين المطلوب تقديمه من المرشحين وتحديد المبالغ التي يجوز صرفها في الغاية الانتخابية، وإجازة الترشيح بقوائم وتخفيض الحدّ الأدنى لسنّ المرشّح إلى ٢٥ سنة) [١٥٨].

مرسوم فضّ الدورة الرابعة

كما مرّ بنا في المبحث السابق " **دورة برلمانية نشطة** " ، فقد صدر في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ مرسوم ملكي يقضي بفضّ الدورة الرابعة (والتي يفترض أنها الأخيرة) للهيئة

---

١٥٥ راجع الفقرة (٤) من تقرير المستر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ذي الرقم VT 1015/65، الملف FO 371/173240 28192.

١٥٦ راجع ما ورد تحت عنوان " أحداث فزان " بمبحث " تحركات جهوية وقبلية " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٥٧ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " و " الإعلام في ظلّ الشويرف " بالفصل الرابع من هذا المجلد.

١٥٨ راجع مبحث " مطالب القوى الوطنية " بالفصل الرابع من هذا المجلد.

البرلمانية الثالثة اعتباراً من ١٩٦٣/١٠/١٧. غير أن هذا المرسوم لم يحمل أيّة إشارة إلى موعد الانتخابات البرلمانية القادمة، الأمر الذي أطلق العنان للتكهّنات حولها.

رئيس مجلس النواب السابق **مفتاح عريقيب** يبدو أنه كان على علم بتأجيل موعد الانتخابات البرلمانية التالية حيث صرّح لأحد دبلوماسيي السفارة الأمريكية بأنه يتوقع دعوة **دورة برلمانية تكميلية خامسة جديدة** إمّا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني أو في شهر ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٣) القادمين [١٥٩].

كما كانت هذه **التكهّنات** موضوع عدد من التقارير التي أرسلت بها السفارة البريطانية، والتي كان من أهمّها التقرير المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ حيث جاء فيه [١٦٠]:

" (١) مع انتهاء موسم الحر، أخذت درجة حرارة الجوّ السياسي – على النقيض من ذلك – في الارتفاع. وأن الهدف من هذه الرسالة هو لفت انتباهكم إلى واحد أو أكثر من ملامح المشهد السياسي الليبي. "

" (٢) في الفقرة الرابعة من رسالتي إلى لورانس ذات الرقم (١٠١٩) المؤرّخة في ١٠/١٤ أشرت إلى أنه توجد لدينا أسباب وجيهة تدعونا للاعتقاد بأن الانتخابات المتوقع إجراؤها، عادة في يناير (كانون الثاني ١٩٦٤) سوف يتمّ تأجيلها بحجّة ظاهرها أنه يصعب إجراؤها قبل الانتهاء من إتمام الإحصاء السكاني العشري (كل عشر سنوات) الذي يحلّ موعده في عام ١٩٦٤. إن الاشاعات تروّج منذ فترة مشيرة إلى هذا الموضوع. وقام **وليّ العهد** مؤخّراً بتأكيد هذا الأمر أثناء لقائه بالسفير الأمريكي (لايتنر) مضيفاً أن ذلك التأجيل سوف **يكون درساً للمصريين الذين أنفقوا الكثير من الأموال تحسّباً لهذه الانتخابات.** "

" (٣) في السابع عشر من أكتوبر(تشرين الأول) صدر مرسوم ملكي بفضّ الدورة البرلمانية الرابعة للبرلمان الحالي. ووفقاً للمواد (١٠٤)، (١٠٧)، (١٢٩) من الدستور الليبي فإن الملك الآن أمام أحد خيارين:

(أ) أن يحلّ البرلمان ويدعو إلى عقد انتخابات برلمانية قبل انتهاء مدة الهيئة البرلمانية الحالية في يناير القادم (١٩٦٤).

(ب) أن يدعو الهيئة البرلمانية الحالية إلى دورة جديدة وبذا يمدّ في عمر هذه الهيئة. "

" (٤) إن الآراء متباينة حول الخيار الذي يمكن أن يسير فيه الملك. لقد أبلغ **محمود المنتصر** السفير (البريطاني) أنه سوف يجري تأجيل الانتخابات. **محمد بن عثمان الصيد** (رئيس الحكومة السابق) من جانبه قال إنّ كل شيء سيتوقف على رأى المحكمة العليا في الموضوع الذي سبق أن أحاله عليها قبيل استقالة حكومته. وكما سيبيّن لك من سجلّ مقابلته مع السفير المرفق برسالة المستر ستيوارت إلى

---

١٥٩ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 117) المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٣، الملف POL. 15 – 2 Libya.

١٦٠ رقم VT 1015/65 بالملف FO 371/173240 28192

المستر سكرايفنر رقم (١٠٦٥) بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨ فإن هذا السؤال يدور حول ما إذا كان إجراء الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية الحالية سليماً في ضوء التغيرات على عدد السكان في كثير منها بحيث أصبح تعدادها يزيد أو ينقص عن الـ(٢٠) ألف نسمة (ذلك أن قانون الانتخاب ينصّ على أن عدد السكان في كلّ دائرة ينبغي أن يكون في حدود هذا العدد باستثناء فزان). ووفقاً لاعتقاد بن عثمان، إذا كان رأى المحكمة العليا يعتبر إجراء الانتخابات على أساس الدوائر القائمة صحيحاً فإنه سوف يجري في هذه الحالة حلّ البرلمان (القائم) وتتمّ الدعوة إلى انتخابات جديدة في مطلع العام القادم (١٩٦٤). أمّا إذا كان رأى المحكمة في الاتجاه الآخر (أو لم تصدر المحكمة أي رأى قبل دعوة البرلمان في دورة جديدة في نوفمبر أو ديسمبر ١٩٦٣) فهذا يعني تأجيل الانتخابات البرلمانية. "

" (٥) يبدو حتى الآن أنه لم يتمّ اتخاذ أي قرار بشأن موعد الانتخابات البرلمانية (قبل التعداد السكاني أو بعده). غير أنه إذا رؤى مراعاة المدد المنصوص عليها قانونا، فإن الخطوات الأولى في هذا الاتجاه يتوجّب اتخاذها في القريب العاجل. ولقد جرى، في الوقت نفسه، الإعلان على أن التعداد السكاني سوف يجرى خلال يومي ٣١ أغسطس (آب) و ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤، ومن ثمّ فإذا رؤى تأجيل الانتخابات بحجة إتمام الإحصاء السكاني أولاً، فمعنى ذلك أنه سوف يتوجّب تأجيل الانتخابات القادمة إلى ما لا يقلّ عن فترة العام (ذلك أن قانون الانتخاب نفسه يتوجّب تعديله ليأخذ في الاعتبار التغيير في الدوائر الانتخابية ومشاركة المرأة في التصويت). "

" (٦) هناك نقطة مثيرة للاهتمام تتعلق بفضّ الدورة البرلمانية الرابعة، ذلك أن رئيس الوزراء (فكيني) **أشار قبيل بدء العطلة الصيفية للبرلمان أنه ينوي دعوة البرلمان للانعقاد.** وفي الواقع فإن وزير المالية والاقتصاد الوطني (منصور بن قدارة المقرّب من فكيني) أخبر السفير البريطاني قبل أيام قليلة من صدور المرسوم الملكي في ١٧ أكتوبر (القاضي بفضّ الدورة البرلمانية) أن **البرلمان سوف يجتمع من جديد في العشرين من ذلك الشهر.** ومن الواضح أن هناك تغيّراً في الموقف الذي حدث في اللحظة الأخيرة. وإنني أعتقد أن هذا **التغيير في الموقف هو ذو صلة بالوضع السياسي أكثر منه بموعد الانتخابات القادمة**، وربّما كانت هناك مجموعة من **الاعتبارات** هي التي جعلت فكيني يميل إلى تجنب البرلمان أو الملك وحدت به إلى اعتبار انعقاد البرلمان في الوقت الحالي غير مناسب. "

وختم المستر **لوكاس** من السفارة البريطانية رسالته إلى المستر جون بالخارجية البريطانية بإيراد جملة من الاعتبارات التي عناها وهي:

- موضوع الحرب الجزائرية/المغربية (١٩٦٣/١٠/٨) واختلاف وجهات نظر الملك وفكيني إزاءها.
- تنامي حالة عدم الرضا لدى البرقاويين تجاه موقف حكومة فكيني (إزاء مشروع إعادة بناء مدينة المرج التي ضربها الزلزل في مطلع عام ١٩٦٣ وإزاء مشروع البيضاء كعاصمة).

- الاضطرابات في فزان (بين مناصري آل سيف النصر وبين مؤيّدي محمد عثمان الصيد).
- الاختلاف بين الملك وفكيني حول قيام الأخير برحلته إلى دول المغرب في أغسطس/آب ١٩٦٣ دون علم الملك.[١٦١]
- التباطؤ الذي طبع تنفيذ مشروعات خطة التنمية.

مرسوم ملكي جديد

لم يمض سوى عشرون يوما على المرسوم الملكي الذي قضى بحلّ الدورة البرلمانية الرابعة للهيئة البرلمانية الثالثة حتى صدر مرسوم ملكي آخر في ١٩٦٣/١١/٧ يدعو الهيئة البرلمانية ذاتها للانعقاد بالبيضاء في **دورة برلمانية تكميلية خامسة** يوم ١٩٦٣/١٢/٧[١٦٢]، وبذا تصبح هذه الهيئة البرلمانية أطول الهيئات البرلمانية التي عرفتها ليبيا الملكية عمراً[١٦٣]. وقد وضع هذا المرسوم حدّاً للتكهّنات التي كانت رائجة يومذاك، وبات معروفاً أن الانتخابات البرلمانية للهيئة البرلمانية الجديدة (الرابعة) تأجّلت إلى ما بعد الانتهاء من الإحصاء السكاني العام في أغسطس/سبتمبر ١٩٦٤ وتعديل قانون الانتخاب وفقاً لذلك، وهذا ما تمّ – كما سنرى – خلال حكومة محمود المنتصر الثانية.

استفسارات وتوضيحات

خلال لقاء **وليّ العهد**[١٦٤] بالسفير الأمريكي الجديد (لايتنر) في مطلع شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣، أشار الأمير إلى موضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية، وكيف أن ذلك التأجيل لن يكون في صالح المصريين الذين أنفقوا الأموال على عدد من المرشحين تحسباً لأن تجري تلك الانتخابات في مطلع عام ١٩٦٤.

ويبدو أن الخارجية البريطانية فهمت من تصريح وليّ العهد أن قيام المصريين بإنفاق تلك الأموال كان من الأسباب التي دفعت السلطات الليبية إلى تأجيلها. ومن ثمّ فقد بعثت إلى سفارتها في ليبيا تستوضح ما إذا كان لهذه القصة أساس من الصحّة.[١٦٥]

---

١٦١ راجع مبحث " خصومات فكيني " بالفصل السادس من هذا المجلد.

١٦٢ راجع برقية السفارة البريطانية رقم (Saving 25) بتاريخ ١٩٦٣/١١/٩، الملف FO 371/173 240 28192.

١٦٣ لم تعرف الحياة البرلمانية في ليبيا هذه الحالة سوى هذه المرة. راجع ما ورد حول انتخاب رئيس مجلس النواب في هذه الدورة بمبحث " صورة جديدة من الصراع " في فصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

١٦٤ راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " في هذا المجلد. ومن الواضح أن الأمير كان على علم بموضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية منذ مرحلة مبكرة، ومن الواضح أيضا أنه لم يشاطر هذه المعلومة مع صديقه محمد عثمان الصيد الذي ظلّ حتى فترة متأخرّة يتصوّر إمكان عقد الانتخابات في موعدها.

١٦٥ الإستيضاح كان بموجب الرسالة المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/١٤ ذات الرقم VT 1015/70، الملف FO 371/173 240 28192.

وتولىّ الردّ على هذا الاستفسار المستر **لوكاس** بموجب رسالته المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/٢٨ حيث جاء فيها[١٦٦] :

" كما سبق أن أوردت في الفقرة (٢) من رسالتي إلى روبرت جون التي تحمل الرقم نفسه (١٠١٣٥) والمؤرّخة في ١٩٦٣/١١/٢٨، فإن وليّ العهد ذكر للسفير الأمريكي بأن المصريين الذين ما برحوا ينفقون الأموال على الانتخابات (البرلمانية القادمة)، سيكتشفون بأن جهودهم ذهبت سدى لأن الانتخابات سوف يجرى تأجيلها. إن وليّ العهد لم يقل بأن هذا الأمر هو أحد أسباب تأجيل الانتخابات. "

وأضاف **لوكاس** في رسالته جملة من التوضيحات الأخرى:

" ومن المحتمل أن تكون الدوافع الرئيسية لهذا التأجيل ناجمة في الحقيقة عن الاعتبارات التالية:

(أ) إن القصة الرائجة والتي مفادها أنه لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بعد إتمام التعداد السكاني في الصيف القادم تبدو إلى حدّ ما صحيحة. فبالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على حجم وتوزيع السكان، فإن قانون الانتخاب نفسه يحتاج، بسبب التعديلات الدستورية التي حدثت، إلى تغيير. وفي الحدّ الأدنى فإن هذا يقدّم غطاءً معقولاً للاعتبارات الواردة فيما بعد. ومن الممكن أيضاً تصوّر أن رئيس الوزراء لا يرغب في أن يربط نفسه على مدى الأربع سنوات القادمة **بالعدد الحالي** لمجلس النواب (٥٥ عضواً) الذي يعطي للنواب البرقاويين، على الأقل من الناحية النظرية، كتلة من الأصوات القادرة على تعطيل الإصلاحات الدستورية[١٦٧] (التي يزمع القيام بها).

(ب) من جهة ثانية، فإن **رئيس الوزراء** لم يتهيأ بعد (من خلال خطته للتنمية) لترك أثر حقيقي في البلاد. إن فكيني يقوم في الوقت الحاضر بتخصيص جزء كبير من وقته لتقديم نفسه للشعب في إطار الاهتمام بالقضايا المحلية، وذلك عن طريق القيام بزيارات للمشروعات الإسكانية وتوزيع عقود التمليك على المزارعين وتقديم المساعدات الحكومية إليهم، وإصدار التعليمات لموظفي الحكومة بحسن التعامل مع الجمهور والحضور إلى مكاتبهم في المواعيد المحددة. ويأمل رئيس الوزراء أن تكون هناك – بعد سنة من الآن – إنجازات ونتائج لجهوده بقدوره أن يبيّنها للناس، وأن يكون هناك أيضاً عدد من مشروعات التنمية التي قُطع فيها شوط كبير من الإنجاز .. ومن ثمّ يكون لديه أساس كافٍ لجذب أصوات الناخبين لصالحه.

---

١٦٦ ذات الرقم الإشاري VT 1018/71 بالملف السابق.

١٦٧ لا نشكّ بأن الرسالة تعني موضوع البيضاء كعاصمة ذلك أنه لم يعرف إذا كان ما يوال في برنامج رئيس الوزراء فكيني للإصلاحات الدستورية سواها.

(ج) على الرغم من أنه يصعب علينا تصديق أنه ليس بمقدور الحكومة إجراء الانتخابات (وهذا يناقض إلى حدّ ما مع الاعتبار الوارد آنفاً)، إلا أنه من المحتمل أن المناخ السياسي غير مواتٍ بالدرجة نفسها التي كانت سائدة قبيل الانتخابات الأخيرة[١٦٨]، فنواب " المعارضة " بمقدروهم أن يثيروا عدداً من القضايا تتراوح ما بين عدم إحراز أي تقدّم في مشروع إعادة بناء مدينة " المرج " (وهي قضية ساخنة في برقة)، وموضوع القواعد العسكرية والاتفاقيات الدفاعية الحساس الذي ينتظر أن يكون محرجاً بشكل كبير للحكومة. صحيح أنه لا توجد حملات انتخابية في ليبيا بالشكل المعروف لنا (في الغرب)، غير أن هذا يشكّل سبباً قوياً وكافياً لترجيح قرار التأجيل. "

١٦٨ لابد أنه يقصد الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد في مطلع عام ١٩٦٠ خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار ذلك أن البلاد لم تعرف منذئذ انتخابات عامة.

أوضاع الجيش وقوات الأمن [١٦٩]

وصف المستر **دي باولي**، رئيس الجانب البريطاني (في المحادثات التنسيقية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي جرت بواشنطن في ١٩٦٤/١/٧)، **القوة العددية للقوات** النظامية في ليبيا بالعبارة التالية:

" إن البريطانيين يعتقدون أن القوة العددية **للجيش الليبي** على الورق هي (٦,٠٠٠) رجل من دون قوات احتياط. ومع ذلك، فإن القوة العددية العملية للجيش في الواقع هبطت إلى (٣,٢٠٠) فرد وهبطت فيما بعد إلى ما دون (٣,٠٠٠) شخص. "

" أمّا بالنسبة **لقوات الأمن** التي تخضع لقيادة الفريق **محمود بوقويطين**، فتبلغ قوتها العددية نحو (١١,٠٠٠) شخص، وهي قوة فعّالة ومن المرجّح أن تكون كذلك في أيّة محاولة طوارئ. إن **الملك** يعتمد عليها في حفظ النظام داخلياً، وسوف تكون قادرة على التعامل مع أيّة اضطرابات داخلية. "

وعلى الرغم من أن محمد عثمان الصيد أعلن في خطاب العرش، الذي ألقاه يوم ١٩٦٢/١٢/٦ بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، أن حكومته عازمة على تشكيل **كتيبة خامسة** بالجيش الليبي يبلغ تعدادها (٨٠٠) فرد، إلا أن تنفيذ هذه الخطوة، على ما يبدو، تعثّر لسببين؛ **أولهما** استمرار الهواجس لدى الملك حول ولاء الجيش له [١٧٠]، **وثانيهما** استقالة حكومة الصيد وقدوم حكومة جديدة بأولويّات مختلفة ووزير دفاع جديد.

وإذا كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية، هما اللتان حالتا بصفة أساسية في الماضي دون أن تزيد قوة الجيش الليبي العددية والعتادية فوق حجم معيّن لاعتبارات مالية وسياسية وربّما استراتيجية تخصّهما، إلا أن الوثائق البريطانية والأمريكية الخاصّة بفترة وزارة الدكتور فكيني تجمع على أن الملك إدريس هو الذي وقف حائلاً هذه المرة – لأسباب أمنية على ما يبدو – دون زيادة حجم الجيش الليبي. [١٧١]

وعلى الرغم من التحفّظ الذي كان للملك بشأن زيادة حجم الجيش، إلا أن وزير الدفاع الجديد **سيف النصر عبد الجليل** أقدم، **وربّما دون علم الملك**، على الموافقة على تجنيد (١,٥٠٠)

---

١٦٩ راجع أيضاً مبحث " الأوضاع داخل صفوف الجيش " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " ومبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بفصل " حكومة فكيني .. وملامح سياسة خارجية جديدة " في هذا المجلد.

١٧٠ في أعقاب المحاولة الانقلابية التي شهدتها ليبيا في أواخر عام ١٩٦١. راجع مبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكري " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧١ راجع ما ورد على سبيل المثال على لسان وليّ العهد خلال لقائها بالسفير الأمريكي الجديد لايتنر. مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

نفر جديد بالجيش. وذلك كما يتضح من محضر [١٧٢] الاجتماع التنسيقي البريطاني/الأمريكي الذي عقد في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧: (من محضر الاجتماع كما أعدّه الجانب البريطاني)

" بند (٢) فقرة (٥)

فيما يتعلق **بحجم الجيش** فقد قال المستر **ماكلنهان** [١٧٣] G. Mc Clanahan (من الجانب الأمريكي) أن رئيس أركان الجيش الليبي (اللواء نوري الصديق) أبلغ الأمريكيين يوم ١٩٦٣/١٢/١٧ أن وزارة الدفاع وافقت على تجنيد (١,٥٠٠) جندي جديد، وأن ذلك يعني زيادة القوة العددية للجيش إلى (٥,٠٠٠) شخص. ولا يُعرف ما إذا كان الملك قد استشير في هذا الموضوع أم لا؟ وقد أجاب المستر نيوسوم عن سؤال لنا حول حكمة الضغط على الملك بقبول جيش أكبر عدداً، بأنه يشكّ في أن يكون الملك قد وافق فعلاً على خطوة التجنيد الأخيرة. كما أضاف بأن **برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية** [١٧٤] الأخير هو في الحقيقة إشارة سياسية قامت بها الحكومة الأمريكية استجابة لضغوط ليبية كبيرة بما فيها طلب شخصي من وليّ العهد للرئيس الراحل (كنيدي). وقد ساورت الإدارة الأمريكية الشكوك حول الحكمة من وراء تقديم هذا البرنامج الموسّع وذلك بسبب القيادة غير المرضية حالياً للجيش وغياب اليقين حول الدور الذي يمكن لهذا الجيش أن يلعبه. إن الحكومة الأمريكية سوف تلتزم بكلّ تأكيد بتنفيذ تعهداتها بموجب هذا البرنامج، غير أنه إذا رغب الملك، على سبيل المثال، في تبطئة تنفيذه، فلن نكون (الأمريكان) غير متعاطفين مع تلك الرغبة. وعبّر المستر نيوسوم على موافقته على تحليلنا (البريطانيين) للأسباب التي تدعو الملك لاتخاذ هذا الموقف من الجيش. "

ومن اللافت للنظر أن المستر **نيوسوم رفض أن تكون الحكومة الأمريكية طرفاً في أيّة محاولة للاقتراح على الملك بتغيير رأيه في موضوع حجم الجيش** (كما يتضح من المحضر الأمريكي لهذه المحادثات):

" لقد تساءل المستر **دي باولي** عمّ إذا كانت الحكومة الأمريكية ترى حكمة في محاولة التأثير على الملك بالتخلي عن تحفظاته تجاه توسيع الجيش الليبي. وقد ردّ المستر نيوسوم بأن أمريكا لا ترغب في أن تكون طرفاً في إثارة هذا الموضوع مع الملك، وأنه إذا رغب الملك ووليّ العهد في إيقاف عملية توسيع الجيش، فلن نسعى نحن لدفعهما في الاتجاه الآخر. "

---

١٧٢ الوثيقة البريطانية رقم VT 1015/6 بالملف FO 371/172 855. ويلاحظ أن المحضر الذي أعدّه الجانب الأمريكي عن هذا الاجتماع ذاته والموجود بالملف POL. 1 Libya قد خلا من هذه الفقرة.

١٧٣ المستر ماكلنهان كان يشغل في الوقت نفسه منصب مدير مكتب ليبيا بالإدارة الإفريقية في الخارجية الأمريكية.

١٧٤ راجع ما ورد تحت عنوان " برنامج المساعدات الأمريكية " بمبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بالفصل السابع من هذا المجلد.

فراغ في قيادة الجيش

بقي منصب **نائب رئيس أركان الجيش** شاغراً منذ اغتيال العقيد إدريس العيساوي في ١٩٦٢/١٢/٩. وقد كان لعدم تعيين أحد كبار الضباط الأكفّاء لشغل هذا المنصب أثر سلبي كبير على فاعلية الجيش وروحه المعنوية لا سيّما بسبب ما عرف عن رئيس الأركان اللواء نوري الصديق من طبيعة ليّنة وغير حازمة.

ويتضح من الوثائق المتعلقة بفترة حكومة محمد عثمان الصيد أن النيّة كانت متّجهة إلى تعيين أحد **كبار الضباط من خارج الجيش** (كان اسم ضابط الشرطة الزعيم **عبد الرحمن بادي** أكثر الاسماء تردّداً في هذا السياق) [١٧٥]، ولكن يبدو أن الفكرة لقيت رفضاً من قبل عدد من العسكريين وربّما السياسيين أيضاً وعلى رأسهم البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية. ومن جهة أخرى، فإن المرشحين لتولّي هذا المنصب **من داخل الجيش** (كالعقيد السنوسي شمس الدين والعقيد عبد العزيز الشلحي) هم من المحسوبين على زمرة البوصيري الشلحي، الأمر الذي أثار استنكار ومخاوف عدد كبير من ضباط الجيش فضلاً عن وليّ العهد وعدد من أنصاره (وحتى المراقبين الأجانب) على اعتبار أن هذا التعيين سوف يقلب موازين القوى لصالح البوصيري وجماعته المناوئة لوليّ العهد والمتربّصة للانقضاض على السلطة فور وفاة الملك.

وتفيد الوثائق البريطانية المتعلّقة بفترة حكومة الدكتور فكيني، أن العقيد **تيد لاو** رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا والذي ربطته بالعقيد **عبد العزيز الشلحي** صلة وطيدة، عبّر في أحد تقاريره الدورية إلى الحكومة البريطانية (تقرير النشاط الخاص بشهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣) عن **تبنّيه واستحسانه لفكرة تعيين العقيد الشلحي ليس فقط نائباً لرئيس الأركان بل رئيساً لأركان الجيش الليبي بديلاً للواء نوري الصديق.** وقد أثارت هذه الفكرة التي لوّح بها لاو في تقريره ردود فعل سلبية لدى عدد من زملائه الدبلوماسيين في طرابلس وبنغازي وحتى في الخارجية البريطانية. من ذلك ما عقّب به المستر **لوكاس** على تلك الفكرة في رسالته [١٧٦] الموجّهة إلى المستر سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ حيث جاء فيها بهذا الخصوص:

> " .. نوافق على أنه وفقاً للمعايير الليبيّة، فإن **عبد العزيز الشلحي** يعتبر ذا كفاءة. وعلى الرغم من افتقاده للخبرة العسكرية، فهو يمتلك الإقدام والطاقة المطلوبة توفّرهما في رئيس الأركان. وفي الوقت ذاته، هناك تحفّظان ينبغي إثارتهما. الأول؛ أن الاهتمام الذي يوليه الشلحي لمهامه العسكرية يتّصف بعدم الثبات، والثاني؛ أن حماس لاو تجاه بعض أصدقائه الليبيّين يميل إلى تخطّي الحدود أحياناً، فهناك **الاعتبارات السياسية** المرتبطة باختيار عبد العزيز الشلحي رئيساً للأركان، إذ أنه من المرجّح أن يقوم بإلقاء ثقل الجيش بالكامل وراء (أخيه)

---

١٧٥ راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة فكيني . وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧٦ الرقم الإشاري VT 1015/71 بالملف FO 371/173240 28192.

البوصيري في حال قيام الأخير عند وفاة الملك بمحاولة انقلاب ضدّ وليّ العهد."[١٧٧]

ومن الواضح أن حكومة الدكتور فكيني قد سقطت قبل أن يتمّ اتخاذ قرار بشأن من يخلف العقيد العيساوي في منصب نائب رئيس الأركان.

طلب مدرعات صلاح الدين

يُفهم من الوثائق البريطانية [١٧٨] المفرج عنها أن وزير الدفاع الليبي **سيف النصر عبد الجليل** انتهز فرصة اجتماعه بالمستر **سكرايفنر** (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية) أثناء زيارة الأخير لليبيا خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣، وأثار معه موضوع المساعدات العسكرية البريطانية لليبيا وكيف أنها دون توقعات الليبيّين. كما عبّر اللواء **نوري الصديق** (رئيس أركان الجيش) خلال اللقاء ذاته عن أمله في أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم **عدد من مدرعات صلاح الدين** كهدية للجيش الليبي. وقبل أن يغادر المستر سكرايفنر ليبيا، عبّر كتابة لوزير الدفاع الليبي عن صعوبة تقديم المدرعات المطلوبة في شكل **هدية**.

قام المستر **سكرايفنر** من جانبه إثر عودته إلى بريطانيا (وبالتفاهم على ما يبدو مع العقيد **تيد لاو** رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا) باقتراح أن تقوم الحكومة البريطانية بإهداء مدرعتين فقط لليبيا أملاً في أن يكون ذلك إغراء للحكومة الليبية في شراء بقية المدرعات المطلوبة [١٧٩]. ولم تقم الحكومة البريطانية باتخاذ أي إجراء في الموضوع انتظاراً لأن تقدّم وزارة الدفاع الليبية طلباً مكتوباً بالمدرعات المرغوبة عبر القنوات الرسمية، وهذا ما لم يحدث.

اللواء **نوري الصديق**، من جانبه، عاد وأثار بإلحاح موضوع المدرعات المطلوبة أثناء اجتماعه بالعقيد **لاو** الذي نصحه بضرورة أن يثير وزير الدفاع هذا الموضوع عبر القنوات المعتادة. وتساءل اللواء الصديق خلال الاجتماع كيف تقوم بريطانيا بتقديم **تشكيل كامل من مدرعات صلاح الدين هدية إلى الأردن** في الوقت الذي تكون فيه بخيلة إلى هذا الحد مع حليفتها وصديقتها ليبيا. [١٨٠]

---

١٧٧ للمزيد من الأمثلة على تحفظات الدبلوماسيين البريطانيين والخارجية البريطانية حول اقتراح العقيد لاو راجع رسالة سكرايفنر للوكاس بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩ رقم VT 1015/71 ورسالة دونداس إلى سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ بالملف السابق نفسه.

١٧٨ راجع رسالة لوكاس المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٨ رقم VT 1195/7 بالملف FO 371/173276، ورسالته المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/٢٧ رقم VT 1193/5 بالملف FO 371/173269.

١٧٩ لم يحدّد اللواء نوري الصديق عدد المدرعات المطلوبة، غير أنه وفقاً لتقدير لاو فإن إجمالي العدد المطلوب هو (١٦) مدرعة ويتراوح ثمن المدرعة المطلوبة يومذاك ما بين (٢٥) ألف و(٣٠) ألف جنيه استرليني.

١٨٠ رسالة دونداس (بنغازي) إلى لوكاس (طرابلس) المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/١٩ ذات الرقم الإشاري 1201/63. الملف السابق.

عاد العقيد **لاو** واقترح على حكومته أن تأخذ الهدية شكل **أربع مدرعات** بدلاً من اثنتين. وتفيد رسالة [١٨١] مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٩ مرسلة من المستر **لورانس** P. H. Laurence بالخارجية البريطانية إلى المستر **لوكاس** بطرابلس حول هذا الموضوع كان من بين ما جاء فيها " **أن معطيات جديدة طرأت في غير صالح فكرة تقوية الجيش الليبي بهذه الكيفية.** "

وخلال **الاجتماع التنسيقي**، الذي عقد في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين وفدين أمريكي وبريطاني، جرت الإشارة إلى هذا الموضوع على النحو التالي:

" طلبت الحكومة البريطانية من رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا (العقيد تيد لاو) البقاء في منصبه لمدة عامين آخرين [١٨٢] وطلبت منه تقديم توصياته بشأن الجيش الليبي. لقد قدّم توصياته وهي الآن قيد الدراسة. إن معظم عتاد الجيش الليبي بريطاني الصنع. وقد طلب رئيس الأركان (الليبي) تزويد بلاده بعدد من مدرعات صلاح الدين. وطلب المستر دي باولي (رئيس الوفد البريطاني) تعليق الجانب الأمريكي حول هذا الموضوع ملاحظاً أنه، حسب فهمه، فإن مدرعات صلاح الدين التي جرى تزويد ليبيا بها في الماضي تمّ شراؤها في السوق (بطريقة Off- Shore Procurement وليس عن طريق الحكومة) غير أن هذه الطريقة لم تعد ممكنة [١٨٣] حيث تمّ إلغاؤها. "

ويضيف **المحضر الأمريكي** بشأن هذه المسألة:

" .. واصل المستر **نيوسوم** (رئيس الجانب الأمريكي) قائلاً بأن الليبيّين اتصلوا بنا حول إمكان شراء (٢٢) دبابة طراز (أمْ – ٤٨) بمدافع (٩٠) ملم [١٨٤]. وقد تساءل المستر **دي باولي** ما إذا كانت هذه الدبابات تتوافق مع خطط الولايات المتحدة للجيش الليبي، وقال بأن الحكومة البريطانية كانت ميّالة إلى عدم الاستجابة لطلب الليبيّين بتزويدهم **بمدرعات صلاح الدين**. ثمّ واصل متسائلاً: وهل تتناسب هذه

---

١٨١ تحمل الرقم الإشاري VT 1193/5 بالملف FO 371/173269. وقد عقّب المستر لورانس على ما أثاره اللواء الصديق بشأن المساعدات العسكرية البريطانية للأردن بأن ما ذكره اللواء الصديق ليس صحيحاً بشكل حرفي وأن حقيقة الموضوع أن بريطانيا أعطت الأردن (١٢) مدرعة كإعارة في عام ١٩٦١ (على غرار كاسحتي الألغام اللتين قدّمتا لليبيا). كما أضاف المستر لورانس موجهاً كلامه للمستر لوكاس " ولمعلوماتك الخاصّة، فإن الحكومة البريطانية زوّدت الأردن خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٢ بموجب برنامج المساعدة العسكرية لها بـ (٤٢) دبابة سينتوريون " ، ومعنى ذلك أن احتجاج اللواء الصديق يظلّ صحيحاً في أساسه.

١٨٢ بقي العقيد لاو في منصبه ست سنوات (١٩٦٠ – ١٩٦٦) وبالتالي فهو على معرفة وثيقة بأوضاع الجيش الليبي، ومن المهم معرفة ما إذا كان قد ترك أيّ أوراق أو كتب أو أيّة مذكرات عن هذه الحقبة من حياته. (المولف).

١٨٣ حسب الترتيبات الجديدة بموجب برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية الجديد. راجع مبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بالفصل الخامس من هذا المجلد.

١٨٤ هذه هي البداية لما عرف فيما بعد بقضية " صفقة الدبابات " التي أمر الملك بإلغائها بعد وصول الدبابات المعنية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموانئ الليبية. راجع الفصول المتعلقة بحكومة محمود المنتصر الثانية بالمجلد الخامس/الجزء الثاني من هذا الكتاب.

المدرعات مع الخطط الأمريكية (لتطوير الجيش الليبي وتسليحه)؟ .. وقد ردّ المستر نيوسوم بأن عليه أن يراجع المسألة مع الخبراء العسكريين، وبصورة عامّة فإنه، إلى حد ما، شبه واثق بأنها لا تتناسب مع الخطط الأمريكية. "

أمّا **المحضر البريطاني** لهذا الاجتماع فهو **يختلف بعض الشئ عن المحضر الأمريكي**، وبخاصّة فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، حيث ورد به:

" لقد قال نيوسوم إن الليبيّين طلبوا منا تزويدهم بـ (٢٢) دبابة متوسطة طراز أمْ – ٤٨. هناك استجابة من جانبنا لهذا الطلب لأن الدبابات المطلوبة تتوافق مع إعادة التنظيم المعتزمة من جانبنا للجيش الليبي. ولعلّه ممّا حفّز الليبيّين على تقديم هذا الطلب عدم رضائهم بشأن إقتصار برنامج المساعدة الأمريكية (الجديد) على الأسلحة الخفيفة. وفي إجابة عن تساؤل طرح قال المستر نيوسوم **أنه لا يعتقد، حتى لو أننا (البريطانيون) قمنا بتزويد الليبيّين بمزيد من مدرعات صلاح الدين، أن هذا لا يتعارض مع البرنامج الأمريكي**، ذلك أن هذه السيارات المصفحة ليست نسخة من أيّ عتاد أمريكي[١٨٥]. ومع ذلك، فسيقوم بالاستفسار عن الموقف على وجه الدقة. وقال نيوسوم، وعلى وجه العموم، فإن برنامج المساعدة الأمريكية ما زال في مراحله الأولى ولم يتمّ حتى الآن شحن أي كميات عتاد رئيسية. "[١٨٦]

كان هذا الاجتماع البريطاني/الأمريكي كما سبق أن أشرنا في ١٩٦٤/١/٧، ولم يكتمل هذا الشهر حتى كانت حكومة فكيني قد سقطت. ومن ثمّ فلم يتمّ إنجاز أيّة خطوات أخرى بشأن هذه المدرعات.

البعثتان العسكريتان البريطانية والأمريكية

في ١٩٥٢/١٢/١٨ (خلال فترة حكومة محمود المنتصر) وصلت إلى ليبيا أول بعثة عسكرية بريطانية مؤلفة من تسعة عسكريين بقيادة المقدم رايفورد براون Reyford A. Brown Edwards كانت مهتمها تنظيم وتدريب الجيش الليبي[١٨٧] الذي كانت الحكومة قد شرعت يومذاك في تأسيسه.

---

١٨٥ وردت هذه العبارة بالنصّ الانجليزي على النحو التالي:
" Mr. Newsom said that he did not think that, even if we did provide more Saladin's, this would not interfere with the American Programme "

١٨٦ إن القارئ لمحضري هذا الاجتماع لا يملك إلا أن يحسّ بوجود بذور الحساسية والتناقس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن مبيعات السلاح القادمة لليبيا.

١٨٧ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٩ رقم VT 1015/60 بالملف FO 371/173239.

وفي ١٩٥٧/٩/٢ (خلال حكومة عبد المجيد كعبار) وفي إطار تعهّد الحكومة الأمريكية [١٨٨] بتدريب وتجهيز كامل الجيش الليبي، وصلت إلى ليبيا بعثة عسكرية أمريكية قوامها (١٤) عسكريا بقيادة العقيد إيدوارد سيش Edward I. Sachs عُرفت باسم **الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية** لليبيا (MAAG) Military Assistance Advisory Group.

وقد توالى على رئاسة **البعثة البريطانية** كلّ من العقيد **كامبيل** Campbell (١٩٥٦ – ١٩٦٠) ثمّ العقيد **تيد لاو** [١٨٩] Ted Lough منذ عام ١٩٦٠. وقد شهد عام ١٩٦٢ إعادة صياغة وتحديث دليل عمل البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا.

أمّا **البعثة العسكرية الأمريكية** [١٩٠] فقد توالى على رئاستها بعد ذلك كل من العقيد **نسيب باسيت** Col. Nassib G. Bassitt (حتى يونيو/حزيران ١٩٦١) فالعقيد **جيمس ويندت** James R. Wendt Jr. منذ ذلك التاريخ.

وقد تابعت هاتان البعثتان أوضاع الجيش الليبي وراقبتا جميع ضباطه عن كثب وعلى سبيل الحصر [١٩١]، وأعدّتا تقارير دورية عن نشاطيهما رفعتاه إلى لندن وواشنطن. ولم تخلُ العلاقة بين البعثتين من حساسيات ومنافسة في بعض الأوقات، إلا أنهما حققتا فيما بينهما درجة عالية من التنسيق الميداني وتبادل المعلومات، كما شارك رئيسا هاتين البعثتين في اجتماعات " مربع الأربعة " [١٩٢] بين المسؤولين الدبلوماسيين والأمنيين والعسكريين في البعثتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

---

١٨٨ راجع مبحث " العلاقات مع بريطانيا وأمريكا " بفصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٨٩ كان من المفترض أن تنتهي مدّة رئاسته للبعثة البريطانية في عام ١٩٦٤ غير أنه لوحظ أن الحكومة البريطانية قررت تمديد إقامته في ليبيا عامين آخرين، وقد وردت إليه إشارات عدّة في ثنايا هذا المبحث، كما أشار إليه بإستفاضة الصحافيان البريطانيان David Blundy and Andrew Lycett في كتابهما " Qaddafi and the Libyan Revolution " من منشورات Little, Brown amd Company. بوسطن وتورنتو. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص. (٤٥ – ٤٩).

١٩٠ تزامن وصول هذه البعثة إلى ليبيا مع دخول أول دفعة للدراسة بالكلية العسكرية الملكية في بنغازي. وقد سعت الحكومة الأمريكية لدى الحكومة البريطانية لتأجيل بدء الدراسة بالكلية إلى حين وصول العقيد ساش والبعثة الأمريكية إلى ليبيا. راجع محضر محادثات جوزيف بالمر من الخارجية الأمريكية مع دبلوماسيين بالسفارة البريطانية في واشنطن يومي ١٨، ٢٠ يوليو/تموز ١٩٥٧. الملف 773.553.

١٩١ ممّا يؤكّد هذا الأمر أن جميع الإشارات التي وردت في تقارير السفارة الأمريكية إلى أسماء ضباط في الجيش الليبي بمختلف درجاتهم، حملت أرقاماً مسلسلة لهم من الواضح أنها محفوظة في سجلات الخارجية الأمريكية. فمثلا العقيد جبريل صالح خليفة رقمه (٤) والعقيد يونس العمراني رقمه (٧) والعقيد عمر عبد الله حلوم رقمه (١٣) والعقيد عزيز عمر شنيب رقم (٢١) .. الخ.

١٩٢ راجع مبحث " خطة الطوارئ " و " اجتماعات مربّع الأربعة " بفصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً فصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " بهذا المجلد.

وقد وصف محضر الاجتماع [١٩٣] التنسيقي، الذي جرى في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين الوفدين البريطاني والأمريكي، العلاقة بين البعثتين العسكريتين في ليبيا بعبارات جاء فيها:

" .. ذكر المستر **دي باولي** (رئيس الوفد البريطاني) أن العلاقة بين البعثتين، حسب فهمه ووفقاً لتقارير الخارجية البريطانية، مرضية. وقد ردّ المستر نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) أن ذلك هو فهمهم أيضاً في الخارجية الأمريكية، وأن السفيرين (البريطاني والأمريكي) في ليبيا فوّضا رئيسي البعثتين العسكريتين بالعمل على تحقيق تنسيق ميداني بينهما. "

غير أن أهمّ تطور شهدته حكومة فكيني هو ما حدث خلال شهر يوليو/تموز ١٩٦٣ أثناء نقاش **البرلمان الليبي** للميزانية العامة للدولة الخاصّة بالسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤. ففي جلسة يوم ١٩٦٣/٧/١٧ وأثناء نقاش **ميزانية وزارة الدفاع** لتلك السنة شنّ النائب **عبد القادر البدري** هجوماً عنيفاً على وجود المستشارين العسكريين الأجانب في ليبيا متمثّلاً في البعثتين العسكريتين البريطانية والأمريكية ووصف ذلك بأنه مؤامرة استعمارية من أجل الإبقاء على الجيش الليبي ضعيفاً. كما وضع اللوم على الحكومة لإبقائها الجيش غير قادر على التصدّي لأيّ عدوان خارجي. [١٩٤]

وقد انتهز السفير البريطاني **ستيوارت** فرصة زيارته لمصطفى بن حليم في بيته يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ وساله عن الاستجوابات التي قدّمت للحكومة خلال البرلمان في الأسبوع السابق حول البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية، وكان من بين ما ورد في إجابة السيد **بن حليم** أنه، من خلال ما سمعه عن هذا الموضوع، فإن النواب مقدمّي الاستجوابات ألمحوا إلى عدم تحقيق أيّ تقدّم يذكر في مجال تدريب الجيش الليبي خلال السنوات العشر الماضية، وأن ذلك يرجع بصفة أساسية للسياسة المتعمّدة التي سارت عليها البعثات العسكرية الأجنبية والتي تهدف إلى إبقاء الجيش الليبي ضعيفاً حتى تبقى الحاجة مستمرّة لمعاهدة التحالف مع بريطانيا واتفاقية قاعدة ويلس مع أمريكا. [١٩٥]

كما لم يفت السفير الأمريكي **لايتنر** أن يستوضح رأى وليّ العهد حول هذا الموضوع خلال لقائه [١٩٦] به في طبرق في أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٣.

سلاح البحريّة الملكية الليبية

في ١٩٥٨/٩/١٢ (حكومة عبد المجيد كعبار) وصلت إلى ليبيا بعثة بريطانية كانت مهتمها دراسة تأسيس نواة لسلاح البحريّة الليبي [١٩٧] . وفي ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٦١

١٩٣ سلفت الإشارة إلى هذا المحضر في عدّة مواضع من هذا المبحث.

١٩٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 9) المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٧. الملف Libya 2-15. POL.

١٩٥ راجع تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1015/58، الملف FO 371/173239.

١٩٦ راجع رسالة السفير البريطاني حول هذا اللقاء المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٩، ذات الرقم الإشاري VT 1015/60، الملف السابق.

١٩٧ راجع فصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " مبحث " وقائع وتطورات " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

أعلن رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد أن ليبيا بصدد إنشاء نواة لهذا السلاح في القريب. وأوضح الصيد فيما بعد للسفارة [١٩٨] البريطانية أن السبب من وراء الإقدام على تلك الخطوة أن ليبيا ترغب في أن يكون لديها قوات قوية قادرة على التعامل مع أيّة حوادث محتملة على الحدود المصرية والتونسية وحماية مياهها الإقليمية دون حاجة إلى طلب المعونة من القوات البريطانية. وفضلاً عن ذلك فهناك مخاطر مصدرها أن أيّة زيادة في قوة الجيش (البرّي) سوف تغريه بالإستيلاء على السلطة، وأن الحلّ لهذه المشاكل جميعها يتمثّل – حسب اعتقاده – في تأسيس سلاحي بحرّية وطيران صغيرين.

يقول الصيد في مذكراته:

" تواصل اهتمامي بالجيش، خاصّة بعد المحاولة الانقلابية [١٩٩]، وفي هذا الإطار رتّبت مع الحكومة البريطانية زيارة يقوم بها عبد النبي بلخير وزير الدفاع، وفعلاً تمّت هذه الزيارة خلال سنة ١٩٦٢ وذلك بهدف بحث إنشاء سلاح البحرّية الليبية. " [٢٠٠] وبالفعل أثار وزير الدفاع **يونس عبد النبي بلخير** هذا الموضوع خلال المحادثات التي أجراها مع الحكومة البريطانية أثناء زيارته [٢٠١] للندن في شهر يوليو/تموز ١٩٦٢ وتلخّصت مطالبه في منح ليبيا كاسحتي ألغام وبارجتين وبعثة تدريب بريطانية مع تسهيلات لتدريب بعض طلبة البحرّية الليبيّين في بريطانيا على أن يكون ذلك في شكل هدية من بريطانيا وعلى أن يتمّ ذلك قبل افتتاح البرلمان في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢. وأعربت الحكومة البريطانية عن استعدادها للاستجابة للمطالب الليبية شريطة **ألا يأخذ ذلك شكل هدية بل ينبغي أن يكون بمقابل مالي.**

في ١٩٦٢/٧/١٣ أصدر وزير الدفاع الليبي بلخير اللائحة الخاصّة بسلاح البحرّية الملكية الليبية تنفيذاً لقانون الجيش الليبي المعدّل [٢٠٢]. وفي أواخر الشهر ذاته، وصلت إلى ليبيا **بعثة تحضيرية بريطانية صغيرة** لدراسة الجوانب الفنية المتعلقة بإنشاء السلاح الجديد.

وفي سبتمبر/أيلول من عام ١٩٦٢ أبلغت بريطانيا الحكومة الليبية استعدادها لتزويدها ببعثة بحرّية بريطانية وتدريب عدد محدود من الأطقم العسكرية الليبية في بريطانيا، وإعارتها لمدة (١٢) شهراً كاسحتي ألغام بحريتين وبارجة صغيرة. غير أن حكومة الصيد رفضت **فكرة الإعارة.** [٢٠٣]

وفي ١٩٦٢/١١/٢٢ أعلنت الحكومة البريطانية في **مجلس العموم** أنها سوف تتحمّل تكاليف بعثة بحرّية بريطانية إلى ليبيا وقبول ضباط ليبيّين وقبول ضباط ليبيّين للتدريب في البحرّية البريطانية، وأنها ستقوم بتزويد ليبيا بكاسحتي ألغام لتكونا نواة لسلاحها البحري (فيما أجّل البتّ

---

١٩٨ تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٢/١٢/٢٧ رقم VT 1213/1، الملف FO 371/173275 36717.

١٩٩ راجع مبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكري " فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٠٠ مذكرات الصيد .م. س. ص. (٢٣٨).

٢٠١ شملت الجولة التي قام بها وزير الدفاع كلا من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٢٠٢ نشرت اللائحة بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة العدد رقم (١٣) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٨.

٢٠٣ تقرير السفارة البريطانية السابق رقم VT 1213/1.

في موضوع البارجة الصغيرة). وفي ١٩٦٢/١١/٢٥ صدرت صحيفة **" طرابلس الغرب "** الرسمية تحمل خبراً حول الموضوع دون الإشارة إلى " قضية الإعارة " .

في هذه الأثناء وصلت **" البعثة البحريّة العسكرية البريطانية "** ، وشرعت في تدريب (٦٠) طالباً كانوا قد تلقوا تدريباً سابقاً لمدة قصيرة بواسطة سلاح البحريّة البريطانية في مالطا. وفي ١٩٦٢/١٢/٩ وصلت كاسحتا ألغام إلى ميناء طرابلس، **وشاركت القطعتان في الاستعراض العسكري الذي أقيم بمناسبة ذكرى الاستقلال.**

وختمت السفارة البريطانية تقريرها المؤرّخ في **١٩٦٣/١٢/٢٦** حول قضية ميلاد سلاح البحريّة الليبي بفقرات جاء فيها:

"على الرغم من أن حفل تسليم القطعتين البحريتين قد تمّت تغطيته بالكامل في الإذاعة وفي الصحافة الليبية، إلاّ أن هذه التغطية لم تخلُ من سلبيات في بعض الأحيان. وقد يكون مرجع ذلك في جزء منه إلى قصور الإدارة الليبية، غير أن الجانب الأهمّ (في تلك السلبيات) يرجع إلى **شعور ليبي حقيقي بخيبة أمل تجاه تقاعس بريطانيا في** جعل هاتين الكاسحتين هدية مقطوعة. ومن الواجب أن نأخذ بالاعتبار **الثنائية المعهودة لدى الليبيّين**، بين رغبتهم في تأسيس قاعدة متينة للدفاع عن أنفسهم والحصول على تقدير سياسي عالٍ داخلياً لإنجازهم ذلك الأمر، وبين رغبتهم – في الوقت نفسه – في تحاشي الانتقادات التي توجّه إليهم من الرأي العام العربي القومي، داخل ليبيا وخارجها، لاعتماد الحكومة الليبية على المساعدات البريطانية والأمريكية. "

" ولهذه الأسباب كلها، فإن تأثير دورنا كقابلة في عملية ولادة سلاح البحريّة الليبي ظهر كليلاً ومع ذلك فقد كانت تلك المساهمة بمثابة العلاج المفيد لأولئك الليبيّين الذين يشعرون أن بلادهم لا تتلقى سوى أقل القليل في مقابل ما تقدّمه لبريطانيا من تسهيلات. وفي اعتقادي (السفير البريطاني) – وبخاصّة إذا أمكن تدبير أن تصبح هاتان القطعتان بمثابة هدية وليس كإعارة – فإن ذلك سيشكّل مساهمة مهمّة دائمة الأثر على الصداقة والتفاهم البريطاني/الليبي. "

ويتضح من عدد من الرسائل والمذكرات المتبادلة بين وزارات الخارجية والدفاع والمالية في الحكومة البريطانية:

- أن وزارة المالية البريطانية كانت تصرّ على أن تتحمّل ليبيا قيمة إيجار القطعتين وأن تتحمّل في النهاية ثمنها الذي قدّرته بنحو (٣٥٠) ألف جنيه استرليني.
- أن حكومة الصيد وافقت في النهاية على اقتطاع المبلغ من حجم المساعدة المالية التي تقدّمها الحكومة لليبيا عند إعادة النظر في الاتفاقية المالية في عام ١٩٦٥.
- أن حكومة الصيد استقالت قبل أن يتمّ الاتفاق نهائياً حول هذا الموضوع.

كما يتضح من الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦ (أي بعد وصول فكيني إلى رئاسة الوزارة) [٢٠٤]:

٢٠٤ وهي الرسالة ذات الرقم الإشاري VT 1219/20، الملف FO 371/173275 36717.

- أن العلاقات البريطانية/الليبية أصبحت منذ مجئ فكيني تمرّ بظروف صعبة.
- أن فكيني أظهر اهتماماً أقلّ من سابقه بموضوع السلاح البحري.
- تردّد أن الحكومة الليبية تفكر في اللجوء إلى **اليونان** بشأن التعاون في تطوير السلاح البحري الليبي وأن الأخيرة عرضت تدريب (٢٠) طالباً في كلياتها البحريّة دون مقابل.
- أن السفير ستيوارت اقترح أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم القطعتين كهدية للحكومة الليبية.

وبالفعل فقد وافقت الحكومة البريطانية في نهاية الأمر على اقتراح السفير ستيوارت **وقررّت التخلّي عن " فكرة الإعارة " وتقديم الكاسحتين البحريتين كهدية.**

وورد في محضر **المحادثات التنسيقية** بين الحكومتين البريطانية والأمريكية حول ليبيا الذي انعقد بواشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ ما ترجمته:

" إن البعثة التدريبية البريطانية تعتقد أن البحريّة الليبية تحرز تقدماً مرضياً، وأن المتدرّبين الليبيّين أصبحوا قادرين – تحت المراقبة – على أخذ القطع البحريّة إلى عرض البحر. ولا يوجد في الوقت الحاضر أي طلبة. ولكن الجانب البريطاني يعتقد أنه قد تمّ اختيار بعض الطلبة. ولدى الضابط الليبي، الذي تمّ اختياره لسلاح البحريّة، نفور شديد من دخول البحر. "

" وأفاد **الجانب البريطاني** أنه تناهى إلى علمه أن الحكومة الليبية طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها **بمدمّرة حربية** وأنه جاء ردّ الفعل الأمريكي الأولي على هذا الطلب الليبي بأن سلاح البحريّة هو من اختصاص بريطانيا. كما أفاد الجانب البريطاني أن الليبيّين ما يزالون غير قادرين على تشغيل كاسحتي الألغام الصغيرتين ويعملون بجد من أجل شراء **قارب حراسة شواطئ** من إحدى الشركات البريطانية. كما أشار المستر **دي باولي** (رئيس الجانب البريطاني) أن الحكومة الليبية تمكّنت مؤخّراً من اختيار **عشرة طلبة** لسلاح البحريّة غير أن الجانب الليبي طلب أن تكون مدة الدراسة والتدريب لهؤلاء الطلبة **أربع سنوات** بدلاً من سنة واحدة كما كان مقترحا في البداية، وقد أعاد البريطانيون النظر في برنامج التدريب الأصلي. وختم المستر دي باولي بأن الحكومة البريطانية عازمة على مواصلة جهودها من أجل تطوير سلاح البحريّة الليبي إلا أنها لا تعتقد بوجود جدوى من تزويد الليبيّين بقطعة بحريّة لا يكونون قادرين على تشغيلها. "

"ومن جانبه قال المستر **نيوسوم** (رئيس الجانب الأمريكي) إن السفارة الأمريكية أبلغت واشنطن بما دار من حديث بينهما وبين السفارة البريطانية في طرابلس حول موضوع المدمّرة (التي طلبتها ليبيا)، وأضاف بأنه ليس لدى الولايات المتحدة رغبة شديدة بتزويد الحكومة الليبية بمثل هذه القطعة لسببين؛ الأول، أننا ندرك أن تدريب السلاح البحري الليبي هو من اختصاص بريطانيا ، والثاني، لأن بيع القطعة البحريّة

الأمريكية محاط بمتطلبات تشريعية معقدة ويستغرق وقتا طويلا، وبالتالي فإن توجهنا الأوّلي هو النأي بأنفسنا عن هذا الموضوع. "

كلية عسكرية للأركان [٢٠٥]

تفيد الوثائق أن رئيس أركان الجيش الليبي اللواء نوري الصديق اسماعيل قام خلال الفترة ما بين ٨ و ٣٠ من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ بزيارة دولة باكستان على رأس وفد عسكري ليبي كبير، وأنه خلال هذه الزيارة درس مع مضيفيه فكرة إنشاء **كلية أركان حرب** في ليبيا. ولا يستبعد أن يكون هدف رئيس الأركان الصديق من وراء هذه الفكرة هو التقليل من إرسال الضباط الليبيّين لدراسة هدف الأركان في الخارج وبالتالي تجنّب ما قد يترتب على ذلك من آثار أمنية وسياسية سلبية. [٢٠٦]

وقد خصّص **لوكاس** (رجل المخابرات البريطانية ورئيس البعثة البريطانية في طرابلس) في تقريره إلى الخارجية البريطانية [٢٠٧] المؤرّخ في ١٩٦٣/١١/٢٨ فقرة للتعليق على هذا الموضوع جاء فيها:

" .. نحن نعلم أن تبرّم الليبيّين يتعاظم إزاء حجم المساعدة العسكرية التي يتلقّونها من الأمريكان ومن جانبنا (البريطانيين)، في الوقت الذي توجد فيه أسباب سياسية وجيهة تمنعهم من اللجوء إلى المصريين. الباكستانيون، باعتبارهم مسلمين، يستهوون الليبيّين كمصدر (بديل) للمساعدة، إلا أن من الصعب التصوّر كيف يستطيع الباكستانيون أن يحلّوا محلّ المساعدة العسكرية من الغرب. إن اهتمام نوري الصدّيق الرئيسي، كما يبدو، يتركّز حول ضمان مساعدة الباكستانيين له في تأسيس كلية أركان حرب في ليبيا [٢٠٨]. غير أنني أعتقد أن لاو Ted Lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية) نجح في إقناعه بالعدول عن الفكرة [٢٠٩]. "

---

٢٠٥ كانت الكلية العسكرية الملكية قد تأسّست عام ١٩٥٧ في بنغازي، وتخرّجت الدفعة الأولى منها في عام ١٩٥٩.

٢٠٦ تجدر الإشارة إلى أن اللواء الصديق كان نائبا لرئيس الأركان لطيوش عندما أخطر هذا الأخير بتاريخ ١٩٦٠/١١/٦ البعثتين العسكريتين البريطانية والأمريكية بأن الجيش الليبي سوف يتوقف بعد يناير/كانون الثاني ١٩٦١ عن إرسال أيّة أعداد أخرى من ضباطه (عدا الطيران) في دورات تدريبية إلى بريطانيا والولايات المتحدة. ولعلّ فكرة إنشاء كلية أركان حرب في ليبيا ظهرت منذ ذلك اليوم.

٢٠٧ رقم VT 1015/71 بالملف FO 371/173240 28192 .

٢٠٨ لا شكّ بأن هذه الفكرة لو نجحت لكانت مصدر فائدة كبيرة للجيش الليبي وللتعاون بين البلدين المسلمين.

٢٠٩ العقيد (تيد لاو) هو رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا (١٩٦٠ – ١٩٦٦) وتفيد الوثائق أنه كان على صلة وطيدة باللواء نوري الصديق وبمعظم كبار ضباط الجيش بمن فيهم العقيد عبد العزيز الشلحي. ولا يخفى أن البريطانيين والأمريكان كانوا يحبّذون استمرار إرسال الضباط الليبيّين لتلقي دورات عسكرية (أركان وغيرها) في كلياتهم وهو ما يتيح لأجهزة هذه الدول إقامة علاقات وطيدة مع هؤلاء الضباط وربّما التأثير فيهم. وتجدر الإشارة إلى أن أحد عشر ضابطا من أعضاء مجلس قيادة انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ تلقّوا دورات عسكرية في الولايات المتحدة الأمريكي، أمّا الثاني عشر وهو الملازم معمر القذافي فقد تلقى دورة في بريطانيا في عام ١٩٦٦.

ميلاد سلاح الطيران الملكي الليبي [٢١٠]

كان من النتائج التي أسفرت عنها زيارة **وليّ العهد** السيد الحسن الرضا للولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢ أن وافقت الحكومة الأمريكية على إهداء ليبيا عدد من الطائرات تكون نواة لسلاح الطيران الملكي الليبي [٢١١]. وخلال شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ تسلّمت الحكومة الليبية طائرتي تدريب نفاثتين طراز T – 33 (من أصل أربع طائرات) وطائرة نقل C – 47 (من أصل ست طائرات. وطائرتي هليوكوبتر خفيفتين). كما جرى إرسال طيارين للتدريب في الولايات المتحدة [٢١٢] خلال العام ١٩٦٣/٦٢. كما شهد عام ١٩٦٣ قيام الطيارين الليبيّين بإجراء تدريباتهم الأولى على إطلاق النيران من الجو.

وفي **١٩٦٣/٨/٢٢** جرى في قاعدة ويلس الأمريكية بطرابلس احتفال رسمي تمّ خلاله **تسليم الطائرات الأمريكية المهداة لليبيا**، وكذلك تسليم جزء من القاعدة المذكورة للحكومة الليبية لاستعماله من قبل السلاح الجوي الليبي الوليد. وشارك في الاحتفال عن الجانب الليبي وزير الدفاع **سيف النصر عبد الجليل** [٢١٣] وعن الجانب الأمريكي السفير **لايتنر**، كما حضره عدد من المسؤولين الليبيّين (عسكريين ومدنيين) والدبلوماسيين الأجانب في ليبيا. وقد ألقى **وزير الدفاع** كلمة بالمناسبة جاء فيها:

" سعادة السفير، حضرات السادة

نيابة عن الحكومة الليبية يسعدني بهذه المناسبة التي نحتفل فيها اليوم بإستلام جزء من مطار الملاحة لاستعماله قاعدة جوية للسلاح الجوي الملكي الليبي الذي تمكّنا من بناء اللبنة الأولى منه منذ وقت قصير، يسعدني أن أعبّر عن شعور الغبطة والسرور، وإننا لنشكر أولئك الذين يبتهجون معنا بهذه الخطوة المباركة التي تعزّز من قواتنا المسلحة وتساهم في الذود عن حياض وطننا العزيز.

سعادة السفير، حضرات السادة

إن المسؤولين في دولتنا بقيادة مولانا الملك المعظّم كان لهم الفضل الأكبر في السعي من أجل تحقيق هذه الأمنية الغالية، وإن مساهمة صاحب السموّ الملكي وليّ العهد أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية كان لها بالغ الأثر في التعجيل بإظهار هذه الفكرة إلى حيّز الوجود، وإني لأنتهز هذه الفرصة فأتقدّم نيابة عن الحكومة الليبية بالشكر إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتقديم المساعدات

---

٢١٠ أعلن رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار في خطاب افتتاح الهيئة البرلمانية الثالثة للبرلمان الليبي في ١٩٦٠/٣/١٥ أن الحكومة الليبية هي بصدد تقوية الجيش الليبي وإنشاء نواة لسلاح الطيران الليبي.

٢١١ راجع مبحث " زيارة وليّ العهد لأمريكا " بفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " بالمجلد الثالث من الجزء الأول. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع يونس بلخير أصدر في ١٩٦٢/٧/١٣ لائحتين بإنشاء السلاحين البحري والجوي تنفيذاً لما نصّ عليه قانون الجيش الليبي المعدّل.

٢١٢ سبق للحكومة الليبية منذ أواخر الخمسينات إرسال طلبة لدراسة الطيران العسكري في كلّ من تركيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

العسكرية للمساهمة في تقوية سلاحنا الجوي والبري، كما أتقدّم بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري للمساعدة العسكرية الأمريكية [٢١٤] على ما بذلوه ويبذلونه من تدريب لقواتنا على مجاراة الأساليب الحديثة، وأغتنم هذه الفرصة فأوكّد بأن بلادنا حريصة على تقوية العلاقات بين بلدينا على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الذي يكفل سيادتنا على ربوع بلادنا.

عاش الملك المعظّم قائدنا الأعلى، وحفظ الله سموّ وليّ العهد، والسلام عليكم. "

كما ألقى السفير الأمريكي **لايتنر** كلمة جاء فيها:

" بالنيابة عن الجالية الأمريكية الرسمية في ليبيا المكوّنة من مدنيين وعسكريين معاً أرحب بالضيوف الكرام الذين قدموا اليوم لحضور هذا الاحتفال.

إننا هنا لنسهم في حدث سعيد. تعتبر الولادة عادةً حدثاً سعيداً وما ولادة سلاح الجو الملكي الليبي إلا مناسبة أكيدة للفرح والابتهاج. إن الطفل المولود يبرز من رأس زوس (ربّ الأرباب عند قدماء الإغريق) كامل النمو بل، كما هي الحالة عموماً، ولد طفلاً صغيراً، وهذا شيء طبيعي لأن النمو الجسماني والمهارات العالية تكتسب بالتدريج.

إنني لم أتمكن من معرفة الشخص الذي تبنى أصلاً فكرة إنشاء سلاح الجو الملكي الليبي ولا معرفة الزمان الذي تمّ فيه هذا التبنّي. ولكنني أعلم علم اليقين أن صاحب السموّ الملكي وليّ العهد أسهم إسهاماً كبيراً تجاه هذا الهدف خلال زيارته للولايات المتحدة في شهر أكتوبر الماضي ممثّلاً لحضرة الملك المعظّم إدريس الأول.

ولولا جهود سموّه لما كنا هنا اليوم. وعليه فإن سموّه أحق من أي شخص آخر بلقب أبي سلاح الجو الملكي الليبي.

إن حكومة الولايات المتحدة لفخورة بأن تلعب دوراً في إنشاء سلاحكم الجوي. كذلك ويسرّنا اشتراكنا في برنامج موسّع للمساعدة العسكرية للجيش الليبي [٢١٥]. وقد بدئ الآن في البرنامجين – برنامج لسلاح الجو وآخر للجيش. ويسعى برنامج الجيش، والذي سيؤدّي إلى زيادة حجم القوات المسلحة زيادة ملموسة، إلى تقديم المعدات والتدريبات لجعل الجيش الملكي الليبي جيشاً عصرياً. وتتألف المعدات الجديدة في الجزء الأكبر من أسلحة المدفعية والأسلحة الصغيرة والذخيرة بالإضافة إلى الآليات والمواصلات والمعدات الطبية.

---

٢١٣ أشار تقرير السفارة البريطانية الذي أعدّ حول الاحتفال أن الدعوة وجّهت إلى وليّ العهد كي يشارك في الاحتفال ولكنه اعتذر عن تلبية الدعوة. كما أشار التقرير ذاته إلى أن وزير الدفاع الليبي حضر متأخّراً عن بدء الاحتفال بنحو (١٥) دقيقة.

راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٢٦ ذا الرقم VT 1225/1 بالملف FO 371/173278.

٢١٤ راجع ما ورد تحت " البعثتان العسكريتان البريطانية والأمريكية " بهذا المبحث.

أمّا البرنامج الخاص بسلاح الطيران الملكي الليبي فسيقدّم عـدداً مـن الطـائرات ومعدات الإسناد الأرضية والتدريب اللازم لتشغيل وصيانة المعدات المقدمة.

وكما تعلمون فإن سلاح الطيران الملكي سيتسلـّم هذا اليوم هذا الجزء من مطار ويلس لاستعماله استعمالاً مقصوراً عليه لا يشاركه فيه أحد. وبموجـب الـشروط الواردة في الرسائل المتبادلة، فإن هنالك أهمية استعمال هذا الجزء من مطار ويلـس ألا وهي أن الضباط والجنود الليبيّين سيشتركون في استعمال جلّ التسهيلات الأخرى الموجودة في هذا القاعدة. **وبهذا تصبح قاعدة ويلس الآن مشتركة** ونحن نعتقـد أن هذا عين الصواب والحكمة.

وإن العلاقات الليبية الأمريكية مبنيّة على أساس متين من المصلحة المتبادلة. وكـلا البلدين، يسعى للوصول إلى أهداف وطنية متشابهة، وكلا البلـدين يريـد أن يبقـى مستقلاً وأن يعيش في سلام وأن يقدّم لشعبه حياة أفضل. وليس لأي منهمـا مطـامع إقليمية أو توسّعية. وعلى أساس هذه المصلحة المتبادلة فإن حكومتي وافقت على أن تأخذ على عاتقها البرنامج الجديد للمساعدة العسكرية الموسّعة. إنني عندما أفكر فـي العلاقات الليبية الأمريكية فإنني أفكر في الصداقة الليبية الأمريكية. وبهـذه الـروح فإنني أسلـّم إلى الحكومة الليبية جنين الأسطول الجوي الذي نراه رابـضاً أمـامكم وأسلـّم كذلك استعمال هذا الجزء من المطار لسلاح الطيران الملكي الليبي. عـاش السلاح الجوي الليبي وعاش حضرة الملك المعظـّم إدريس الأول. "

وقد أشار **السفير البريطاني** في تقريره المؤرّخ في **١٩٦٣/٨/٢٦** حول هذا الاحتفال الـذي كان هو ضمن ضيوفه إلى عدد من النقاط كان من بينها:

١- أن السفير الأمريكي لايتنر ركـزّ في كلمته – عن قصد – إلى الدور الذي لعبـه **وليّ العهد** بشأن إنشاء السلاح الجوي الليبي. وقد استحسن السفير البريطاني هـذا التركيز واعتبره في محلـّه.[٢١٦]

٢- أن السفير الأمريكي حرص في كلمته التي ألقاها على استخدام عبارة " **القاعـدة المشتركة** Joint Base " عند الإشارة إلى قاعدة ويلس حيث أن جزءاً منها أصبح يستعمل من قبل السلاح الجوي الملكي الليبي.

كما أشار **السفير ستيوارت** أن زميله الأمريكي لايتنر حدّثه عن الصعوبة الكبيـرة التي قامت بين الجانبين (الليبي والأمريكي) حول العبارة التي ينبغي اسـتخدامها فـي وصف تسليم جزء من القاعدة للسلاح الجوي الليبي، وكيف أن رئيس الوزراء الدكتور فكيني كان يصرّ على أن يتضمّن " **الإعلان المـشترك** " بـشأن هـذا الموضـوع

٢١٥ راجع ما ورد تحت عنوان " برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية " بمبحث " العلاقـات مـع الولايـات المتحدة الأمريكية " بالفصل الخامس من هذا المجلد.

٢١٦ على اعتبار أن وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل من المحسوبين على زمرة البوصيري الشلحي التـي تناهض وليّ العهد وتناصبه العداء.

عبارة يفهم منها – وفقاً لرأي لايتنر – أن هذا التسليم هو خطوة أولى على طريق تسليم القاعدة بالكامل لليبيا، وكيف أن الجانب الأمريكي رفض استخدام هذه العبارة المقترحة من الدكتور فكيني، وكيف انتهى الأمر بالاتفاق على عدم إصدار أي إعلان مشترك حول الموضوع (عدا الإشارات التي وردت بالخطابين).

كما أشار السفير ستيوارت إلى أن التغطية الإعلامية للاحتفال كانت بصفة عامة جيدة جداً وإن حظيت " **عملية تسليم جزء من قاعدة ويلس** " باهتمام أكبر. [٢١٧]

خصومة فكيني وبوقويطين

كان الفريق محمود بوقويطين يشغل حتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ منصب قائد عام قوة دفاع برقة وبالتالي كان يخضع لسلطات ولاية برقة المتمثلة في والي الولاية ورئيس مجلسها التنفيذي. ومن ثمّ فقد كان بعيداً عن الاحتكاك المباشر بالحكومة الاتحادية، وبرئيس الوزراء إلا لماماً. أمّا منذ ذلك التاريخ، وفي ضوء التعديلات التي أدخلت على النظام الاتحادي، فقد أصبح الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن في المملكة كلها [٢١٨]، وبالتالي أصبح خاضعاً لإشراف وسلطة وزير الداخلية وعلى تماسّ مباشر مع الحكومة المركزية. كان هذا أحد أهمّ الأسباب [٢١٩] التي أدّت إلى الاصطدام بين الفريق بوقويطين والدكتور فكيني الذي جاء إلى رئاسة الوزارة في ١٩٦٣/٣/١٩، وهو الاصطدام الذي تحوّل إلى خصومة شديدة بين الرجلين ظهرت آثارها الوخيمة جليّة خلال أحداث الطلبة الدامية في منتصف شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٤ وتداعياتها التي آلت كما سنرى بحكومة فكيني إلى الاستقالة.

الذي يعنينا هنا من أمر هذه الخصومة أنها لم تنعكس سلباً على وضع قوات الأمن في البلاد، فقد استمرّت تحظي بالاهتمام ذاته الذي كانت تتمتّع به في السابق، بل يمكن القول أنها استفادت معنويا وبشكل غير مباشر ممّا تعرّض له الجيش من هزّات (إقالة اللواء لطيوش، محاولة الانقلاب واغتيال العقيد العيساوي، استياء الملك من أوضاع الجيش، والانقسامات داخل الجيش). كما لم تخضع هذه القوات إلى أيّة قرارات أو خطوات هامّة بشأن إعادة تنظيمها أو في مجال تسليحها.

---

٢١٧ لم يفت المستر ستيوارت أن يشير في تقريره إلى ملابسة ظهور العلم الليبي مقلوباً عند رفعه على السارية أثناء الاحتفال بتسليم جزء من القاعدة.

٢١٨ صدر في ١٩٦٢/١٢/١٣ قانون يقضي بتوحيد قوات الأمن في المملكة، كما صدر في ١٩٦٢/١٢/١٥ مرسوم ملكي يقضي بتعيين الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن. راجع مبحث " الشروع في إلغاء النظام الاتحادي " بفصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي " من هذا المجلد.

٢١٩ تناولنا هذه الأسباب في مبحث " خصومات فكيني الداخلية " بفصل " حكومة فكيني .. أحداث الطلبة الدامية والنهاية الأسيفة " من هذا المجلد.

تعيينّات وتنقلات إدارية

مثل بقية الوزارات التي شهدتها حقبة العهد الملكي – سواء السابقة منها على النفط أو اللاحقة له – قامت حكومة الدكتور فكيني بإحداث جملة من التغييرات في **مناصب الإدارة العليا بالحكومة.**

كان في مقدمة القرارات التي اتخذتها حكومة الدكتور فكيني في هذا المضمار قرارها في ١٩٦٣/٥/٦ بتعيين **فتحي علي العابدية** وكيلاً عاماً لوزراة الخارجية خلفاً **لمصطفى عبد الله بعيو** الذي جرى تعيينه رئيساً للجامعة الليبية خلال فترة حكومة الصيد.[٢٢٠]

وفي الثالث عشر من الشهر ذاته أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتعيينّات والتنقّلات التالية:[٢٢١]

١- تعيين **النفاتي عصمان** في منصب وكيل عام وزارة الداخلية، وكان من قبل يشغل منصب وكيل الوزارة ذاتها.
٢- تعيين **عمر مالك** في منصب مساعد وكيل وزارة الداخلية.
٣- تعيين **أبو بكر الزليتني** في منصب مساعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية (كان يعمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس).
٤- تعيين **رمضان المصري** وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد خلفاً لأحمد الهمالي (كان يعمل مديراً لشؤون الموظفين بولاية طرابلس).
٥- تعيين **سلطان حلمي خطاب** وكيلاً لوزارة المعارف للشؤون الإدارية (كان يشغل من قبل منصب مدير مدرسة الهندسة العليا بطرابلس).
٦- تعيين **عبد المولى دغمان** وكيلاً لوزارة المعارف للشؤون الفنية (كان يشغل منصب عميد كلية الآداب والتربية).
٧- تعيين **عثمان الجربي** وكيلاً عاماً لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية (شغل من قبل منصب ناظر الزراعة بولاية برقة).
٨- تعيين **المهندس علي الميلودي** وكيلاً لوزارة المواصلات والأشغال العامة (شؤون الأشغال العامة) وكان يعمل من قبل مهندساً ببلدية طرابلس.
٩- تعيين **عبد الرحمن العجيلي** رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة التنمية الصناعية.

وفي ١٨ من ديسمبر/كانون الأول أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتعيينّات والتنقلات التالية:[٢٢٢]

---

٢٢١ رسالة السفارة البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٠ رقم VT 1015/51، الملف FO 371/173239 28189

٢٢٢ برقية السفارة البريطانية رقم (٦) إشاري VT 1015/52 بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣، الملف السابق.

٢٢٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 212) المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٧. الملف POL. 15 – 4 Libya.

١- تعيين **أحمد الصالحين الهوني** وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد. [٢٢٣]
٢- تعيين **مصطفى بن سعود** وكيلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الأوقاف (وكان يشغل منصب سكرتير عام مجلس الوزراء).
٣- تعيين **رمضان المصري** رئيساً للجنة العطاءات والمناقصات المركزية (كان قد عين في ١٣/٥/١٩٦٣ وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد خلفاً لأحمد الهمالي).
٤- تعيين **عبد العزيز جبريل** وكيلاً لوزارة الاقتصاد لشؤون السياحة والآثار.
٥- تعيين **محمد ميلاد مبارك** مديراً عاماً لإدارة الخدمة المدنية.
٦- تعيين **سليمان الاسكندراني** سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء.
٧- تعيين **أبو بكر الحلو** مديراً عاماً لإدارة الدراسات والبحوث بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٨- تعيين **محمد سرقيوه** مديراً عاماً للمحاكم.
٩- تعيين **الصادق البشتي** وكيلاً مساعداً لوزارة العدل.
١٠- تعيين **خليفة حسين طاهر** وكيلاً مساعداً لوزارة التخطيط والتنمية.
١١- تعيين **طاهر العالم** مديراً عاماً للآثار.
١٢- تعيين **محمد المحجوب** مديراً عاماً للأملاك الحكومية.
١٣- تعيين **محمد الجوهري** مديراً عاماً لمعهد الإدارة العامة.
١٤- نقل **أبو بكر عبد السلام** إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بنغازي.
١٥- تعيين **نجاتي رفعت** مراقباً للنقل البري بطرابلس.
١٦- تعيين **الطاهر مرغم** مديراً عاماً للسجل العقاري بطرابلس.
١٧- تعيين **علي الزنتوتي** مديراً عاماً للموانئ والمنائر.
١٨- تعيين **محمد دربي** مديراً عاماً لإدارة الاستيطان بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
١٩- تعيين **عمر الهمداني** مساعداً لمدير عام إدارة الشؤون الاجتماعية.
٢٠- تعيين **عبد القادر محمد** مديراً للآثار في بنغازي.

وقد عرض تقرير السفارة البريطانية وضع وكلاء مختلف الوزارات في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ على النحو التالي:

١- **فتحي العابدية**	وكيل وزارة الخارجية.
٢- **خليفة موسى**	وكيل وزارة المالية.
٣- **أحمد صويدق**	وكيل وزارة الاقتصاد
٤- **عبد الله سكتة**	وكيل وزارة التخطيط والتنمية.
٥- **النفاتي عصمان**	وكيل وزارة الداخلية.

---

٢٢٣ راجع ما ورد حول هذا التعيين في مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " في هذا المجلد.

٦- إدريس عبد الله وكيل وزارة الدفاع.
٧- منير البعباع وكيل وزارة الصناعة.
٨- المهدي أبو حامد وكيل وزارة العدل.
٩- محمود عبد المجيد المنتصر وكيل وزارة الصحة.
١٠-محمد المريمي وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
١١-محمد موسى المنصوري وكيل وزارة المواصلات والأشغال العامة - شؤون المواصلات.
١٢- على الميلودي وكيل وزارة المواصلات والأشغال العامة - شؤون الأشغال العامة.
١٣- عثمان الجربي وكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.
١٤-سلطان حلمي الخطابي وكيل وزارة المعارف - الشؤون الإدارية.
١٥-عبد المولى دغمان وكيل وزارة المعارف - الشؤون الفنية.
١٦-رمضان المصري[٢٢٤] وكيل وزارة الأنباء والإرشاد.
١٧-صالح المنصوري وكيل وزارة شؤون البترول.

٢٢٤ جرى استبداله في ١٩٦٣/١٢/١٨ بأحمد الصالحين الهوني.

منشور بشأن الفساد المالي

تؤكّد الوثائق والشواهد أن فترة حكومتي عبد المجيد كعبار[٢٢٥] ومحمد عثمان الصيد[٢٢٦] اشتهرت بانتشار الرشوة وبالفساد المالي[٢٢٧]. وعلى الرغم من أن دائرة المسؤولين الحكوميين المتورّطة في هذا الفساد كانت محدودة وصغيرة جداً، إلا أن المستوى الوظيفي العالي للمتورطين (بعض رؤساء الوزارات وبعض الوزراء وكبار الموظفين) جعل اللغط حول هذا الفساد عالياً وواسع الانتشار حتى كاد أن يسم النظام برمّته بالفساد المالي وبالرشوة وباستغلال النفوذ.

لقد أدّى انتشار هذه الظاهرة المرضية إبّان فترة **حكومة كعبار** إلى أن يصدر الملك إدريس منشوره الشهير بعنوان " **بلغ السيل الزبي** " في ١٩٦٠/٧/١٣. وكما مرّ بنا سابقاً فقد كانت الممارسات المالية الفاسدة التي صاحبت إرساء عطاء تنفيذ مشروع طريق فزان علي شركة عبد الله عابد السنوسي السبب في سقوط حكومة كعبار بعد أن سحب البرلمان ثقته فيها.[٢٢٨]

أمّا فترة حكومة **محمد عثمان الصيد** فقد شهدت المزيد من انغماسه مع عدد من وزائه وكبار المسؤولين في ممارسات الفساد المالي والرشوة واستغلال النفوذ. وتشير الوقائع إلى أنه لم يتردّد في جرّ عددٍ من النواب المحسوبين على المعارضة في البرلمان إلى هذا المستنقع.

ولابّد من الإشارة إلى أن ممارسات حكومة الصيد وسلفه لقيت استهجاناً وتعريضاً بها، ليس فقط من جمهور المواطنين والشعراء الشعبيين وعلى صفحات الجرائد المحلية وفي قاعة البرلمان، ولكن أيضاً من بعض الوزراء فيها كما حدث عندما تصدّى **عبد المولى لنقصي** وزير العمل والشؤون الاجتماعية لرئيس الحكومة الصيد بشأن عقد شركة مانسمان الألمانية ومشروع إعادة بناء مدينة المرج وخاصمه حولهما أمام الملك.

على هذه الخلفية جاءت **حكومة الدكتور محي الدين فكيني** بتشكيلتها التي اعتبرت إلى حدّ كبير نظيفة الذمّة، وكذلك كانت إعلاناتها التي وعدت فيها " **بالنقاني ونظافة اليد والضمير وبراءة الذمّة والترفّع عن المصالح الشخصية واستغلال النفوذ** " .

---

٢٢٥ راجع مبحث " انتشار الرشوة والفساد المالي " بفصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٦ راجع مبحث " اتهامات بالفساد المالي " بفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٧ قد لا تكون فترة حكومة مصطفى بن حليم شهدت فساداً مالياً واسعاً، عدا ما تردّد حول ما شاب منح الامتيازات النفطية المبكرة (١٩٥٥ – ١٩٥٧) من تلاعب، إلا أنه من المؤكّد أن بن حليم نفسه، من بعد خروجه من الوزارة في عام ١٩٥٧، استغل نفوذه السابق وصلاته المستمرّة بالبوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) على نطاق واسع ومفضوح أسهم في انتشار اللغط حول فساد العهد وذمّة رجاله.

٢٢٨ راجع مبحث " سقوط حكومة كعبار " بفصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

وسام ملكي للصيد

في السابع والعشرين من شهر أبريل/نيسان ١٩٦٣ (أي بعد مضيّ أقلّ من شهرين على تكليف فكيني برئاسة الوزارة)، صدر أمر ملكي بمنح رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد قلادة محمد بن علي السنوسي [٢٢٩] (وهي أكبر وسام في الدولة) تقديراً لخدماته للبلاد. وقد زعم الصيد في مذكراته أن الملك قال له خلال استقباله له لمنحه القلادة (لقد جرت العادة في العالم كله حين يقدم مواطن خدمات لبلده، أن يمنح له رئيس الدولة وساماً اعترافاً بخدماته وتقديراً له، وبالنسبة لك فإن تقديرك في قلبي، ولكن أمام الناس وأمام سيل الشائعات التي أشاعوها عنك افتراءً، قررّت منحك قلادة محمد بن علي السنوسي إثباتاً لبراءتك وتكذيباً لتلك الشائعات). [٢٣٠]

وسواء أقال الملك تلك الكلمات للصيد أم لم يقلها، وأيّا ما كانت الداوفع الحقيقية التي كانت لدى الملك من وراء ذلك الإنعام على الصيد، فإن مجرد منح الصيد تلك القلادة أرسل إشارات خاطئة للفئات المتورطة في الفساد المالي وللفئات التي ترغب في التصدّي لتلك الممارسات والمتورطين فيها، كما قوبل باستياء شعبي واسع.

وعلى الرغم من خيبة الأمل التي خلفتها هذه الخطوة، إلى أنها على ما يبدو لم تثن الحكومة الجديدة عن نهجها الذي وعدت به في محاربة الفساد المالي والإداري واستغلال النفوذ. وتفيد الوقائع والوثائق أن ذمّة رجال حكومة فكيني ظلّت إلى حدّ بعيد نظيفة، على الأقلّ بالمقارنة مع سابقيهم.

منشور جديد من الملك

في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ المصادف لبداية السنة الثالثة عشر للاستقلال، أصدر الملك بياناً [٢٣١] قويّ اللهجة أدان فيه صور الإسراف والبذخ في إنفاق المال العام التي بدأت مع سنوات الاستقلال الأولى وتواصلت بعد خطابه الذي ألقاه في الذكرى العاشرة لذلك الاستقلال. ودعا الملك في المنشور الجديد، بدءاً بنفسه وبوليّ العهد والوزراء وبقية المسؤولين، إلى التقشف في الإنفاق العام حتى يتاح للقطاعات الفقيرة من أبناء الشعب الليبي الحصول على حصة من ثروة بلادهم للإنفاق على المأكل والملبس والرعاية الصحية والتعليم الذي يجب أن يكون متاحاً بالكامل ولجميع أبناء الشعب الليبي. كما توعّد الملك أولئك الذين يخفقون في مراعاة هذه التوجيهات.

---

٢٢٩ تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٥/١٠ رقم VT 1015/51، الملف FO 371/173239 28189.

٢٣٠ م. س. ص. (٢٦٩).

٢٣١ نشرته صحيفة " طرابلس الغرب " الرسمية في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/١٢/٢٦. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 206)المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٤. الملف POL. 15 – 4 Libya.

٢٣٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 211) المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦. الملف POL. 15 – 1 Libya.

ما هي الأسباب التي دفعت الملك إلى إصدار هذا المنشور الجديد ضدّ الفساد ؟

السيد **مصطفى بن حليم** (رئيس الوزراء الأسبق) استبعد، خلال حفل العشاء الذي حضره في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١٩٦٤/١/١ [٢٣٢]، أن يكون المقصود بالمنشور رئيس الوزراء فكيني وحكومته إذ أن سجلّ هذه الحكومة – حسب رأيه – كان في عمومه نظيفاً. ونبّه بن حليم في الوقت نفسه إلى إيراد " وليّ العهد " ضمن من وجّه إليهم المنشور، وإلى احتمال أن يكون لذلك صلة بموضوع القصرين اللذين شيّدا لوليّ العهد في طرابلس وبنغازي بعد أن علم الملك بالمبالغ الباهظة التي أنفقت عليهما.

من جهة ثانية، فعلى الرغم من أن **الدكتور فكيني** حافظ بشكل عام على صورته كشخص نظيف الذمّة وأمين، إلا أن إشاعة راجت بأنه لم يكن بالصورة المتوخّاة منه، وأنه منح نفسه وعائلته أولوية في الحصول على تعويضات كبيرة [٢٣٣] في ظلّ قانون كان قد صدر خلال فترة حكومة كعبار يقضي بتعويض المجاهدين الليبيّين الذين قاوموا الاستعمار أو أولئك الذين صودرت أملاكهم واغتصبت أثناء فترة الحكم الإيطالي، ولم يُشرع في تنفيذ ذلك القانون إلا في فترة حكومة الدكتور فكيني. [٢٣٤]

ومن **جهة ثالثة**، فليس من المستبعد أن يكون الملك قد أصدر هذا المنشور في ضوء ما تناهى إلى علمه حول قيام المرشحين لرئاسة مجلس النواب، عند افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة (١٩٦٣/١٢/٧)، بدفع رشاوي كبيرة لأعضاء المجلس من أجل الحصول على تأييدهم. [٢٣٥]

---

٢٣٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 271) المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩. الملف POL. 15 Libya.

٢٣٤ من الواضح أن اللوائح التنفيذية الخاصّة بهذا القانون لم تصدر إلا في فترة حكومة فكيني. أورد الصيد في الصفحة (٢٦٤) من مذكراته بعض الاتهامات للدكتور فكيني وشقيقه حول مساعيهما المبكرة السابقة على صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، غير أنه ينبغي قراءة هذه الاتهامات بحذر.

٢٣٥ راجع ما ورد بمبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " في هذا المجلد.